جمال كمال محمود

الخبز في مصر العثمانية



المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

هذا الكتاب

كتاب طريف في بابه ومتعدد المضامين في الوقت نفسه. فهو يبحث في أهمية الخبز في حياة الناس والمجتمعات، وفي مكانته الاقتصادية وتطور أشكاله وصناعته منذ ما قبل العصر العثماني إلى أواخره. ولهذه الغاية درس الكاتب عملية انتاج الخبز ابتداء من زراعة القمح حتى صنع الرغيف، وعرض أحوال الخبز وأسعاره في سنوات الرخاء، ومشكلات الحبوب في زمن الأزمات الاقتصادية كنقص مياه النيل، وفي أثناء الصراعات العسكرية أيضًا. وركز الكتاب على السياسات التي اتبعتها الدولة العثمانية في توفير الخبز لرعاياها، وعلى إجراءاتها التنظيمية والاقتصادية في أثناء التقلبات المناخية والطبيعية كفيضان نهر النيل على سبيل المثال.

جمال كمال محمود

ولد في عام 1971، وحاز الدكتوراه في التاريخ من جامعة القاهرة في عام 2006. محاضر في كلية الآداب في جامعة القاهرة، وموظف في الهيئة العامة لقصور الثقافة التابعة لوزارة الثقافة المصرية. من مؤلفاته: **الأرمن في مصر في العصر العثماني** (2008)؛ **الأرض والفلاح في صعيد مصر في العصر العثماني** (2010)؛ **حكاية الفلاح المصري في العصر العثماني** (2012).



المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

السعر: 8 دولارات
ISBN 978-614-445-069-7



الخبز
في مصر العثمانية

الخبز
في مصر العثمانية

جمال كمال محمود



المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

الفهرسة في أثناء النشر - إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

محمود، جمال كمال.

الخبز في مصر العثمانية/ جمال كمال محمود.

192 ص. ؛ 24 سم.

يشتمل على بيليوغرافية (ص.177-185) وفهرس عام.

ISBN 978-614-445-069-7

1. الخبز - مصر - تاريخ - العصر العثماني، 1517-1914. 2. مصر - تاريخ - العصر العثماني، 1517-1914. 3. القمح - زراعة - مصر - تاريخ - العصر العثماني، 1517-1914. أ. العنوان.

962.03

العنوان بالإنكليزية

Bread in Ottoman Egypt

by Jamal Kamal Mahmoud

الناشـر



المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

شارع رقم: 826 منطقة 66
المنطقة الدبلوماسية الدفنة، ص. ب: 10277 الدوحة قطر
هاتف: 44199777 00974 فاكس: 44831651 00974

جادة الجنرال فؤاد شهاب شارع سليم تقلا بناية الصيفي 174
ص. ب: 4965 11 رياض الصلح بيروت 2180 1107 لبنان
هاتف: 8 991837 1 00961 فاكس: 1991839 00961
البريد الإلكتروني: beirutoffice@dohainstitute.org
الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

الطبعة الأولى
بيروت، كانون الثاني/ يناير 2016

المحتويات

مقدمة

كان الخبز ولا يزال مادة غذائية رئيسة لدى معظم الشعوب، ولا سيما الشعب المصري؛ فهو يعد الشغل الشاغل للمصريين منذ فجر التاريخ، وما زراعة القمح والحبوب عامة إلا دليل على مدى تحضُّر المجتمعات المستقرة. وتدل إحصاءات أجريت حديثًا على أن الخبز يمثل أكثر من نصف الطعام المأكول في نصف دول العالم.

يحصل الإنسان من الخبز على نسبة كبيرة من متطلبات جسمه الغذائية؛ وتقدر السعرات المتولدة من رطل واحد من الخبز بحوالى 1200 سعرة. تزداد هذه السعرات بالطبع إذا أضفنا شيئًا من السكر أو البيض أو اللبن أو ما شابه ذلك إليه. وكان الخبز بأنواعه، أساس الطعام عند المصريين القدماء، يسعون إليه في حياتهم ويتمنونه لموتاهم في العالم الآخر.

درس بعضهم ميزانية أسرة مصرية متوسطة الحال وضعت في منتصف القرن التاسع عشر، فتبين أن تكاليف الخبز لهذه الأسرة تأتي بعد اللحم. ويوضح بعض الأمثال الشعبية في مصر أهمية الخبز منها «إن صح العيش يبقى الباقي بشرَقَة» أي ترفًا، و«ضعيف وياكل ميت رغيف». ويُجلّ المصريون الخبز؛ فإذا رأى أحدهم قطعة من الخبز نحَّاها إلى جانب الحائط، وربما قبّلها قبل ذلك، ويحاذرون وطأه بأقدامهم؛ الأمر الذي يدل على مكانته الكبيرة.

نحاول في دراستنا هذه أن نطرح إشكاليات عدة:

- أهمية الخبز ومكانته وتطوره قبل العصر العثماني؛ حتى لا تكون الدراسة منفصلة عن الدراسات السابقة أو عن الإشارات الواردة في شأن الموضوع.

- هل كان توفير الخبز محل اهتمام الإدارة العثمانية؟ وهل سعت تلك الإدارة وأجهزتها في مصر إلى تأمين المخزون «الاستراتيجي» من الحبوب، خصوصًا في ظل التقلبات المناخية والطبيعية كفيضان النيل، وغيره من الأسباب، كالممارسات الاحتكارية التي جمعت مصالح الصفوة العسكرية إلى مصالح الرأسمالية التجارية الناشئة التي ظهرت في ذلك العصر؟

- أثر الأزمات الاقتصادية التي كانت تحدث في المحيط العربي «الولايات العربية» و«الولايات العثمانية» الأخرى وباقي البقاع الإسلامية في الخبز.

- مردود الأزمات الاقتصادية في أوروبا على أسعار الحبوب، ولا سيما القمح، خصوصًا في نهايات القرن الثامن عشر، في ظل استيراد أوروبا كميات كبيرة من القمح المصري.

- مراقبة الدولة مراحل إنتاج الخبز من عدمها «الحسبة على الخبز»، وهل امتدت تلك الرقابة إلى الأقاليم في الدلتا والصعيد أم اقتصرت على القاهرة؟ بمعنى آخر الرقابة وامتدادها من المركز إلى الأطراف ومدى نجاح الدولة أو إخفاقها في ضبط عملية إنتاج الخبز.

- أوضاع الخبز في أزمنة الرخاء، وهل صدّرت الحبوب إلى المناطق المجاورة، خصوصًا العربية؟ وهل هناك إحصاءات، ولو عامة، عن تلك الكميات؟

- دور الإدارة والأهالي في مواجهة الأزمات الاقتصادية الطاحنة التي أصابت مصر إبان العصر العثماني.

- دور مصر في تخفيف حدة الأزمات الاقتصادية التي حلّت بالولايات العربية ولا سيما بلاد الشام، ودور الشام في تخفيف حدة الأزمات الاقتصادية التي عانتها مصر.

- تأثير الأزمات الاقتصادية التي نزلت ببلاد الشام والحجاز في أسعار الخبز في مصر.

- أثر الأوبئة والطواعين في الإنسان والحيوان، وبالتالي في زراعة الحبوب وإنتاج الخبز في مصر.

- دور الدولة العثمانية في تعويض نقص الحبوب في سنوات القحط والجفاف، وأثر ذلك في أسعار المواد الغذائية في مصر.

- تأثير الأزمات الاقتصادية في مصر في صادراتها من الحبوب إلى أوروبا في سنوات القحط التي أصابت الثانية.

- عدم الاستقرار السياسي والصراعات العسكرية ومردودهما على وفرة الخبز في مصر.

قسّمنا هذا الكتاب إلى مقدمة وتمهيد وأربعة فصول وخاتمة؛ تناولنا في التمهيد التعريف بالخبز ومسمياته منذ فجر التاريخ، وكيف كان له كثير من الأسماء في مصر القديمة، وأهمية الخبز واحترامه ومكانته.

خصص **الفصل الأول** لـ «إنتاج الخبز والرقابة عليه»؛ بدءًا بزراعة الحبوب وحصدها ودرسها وذرّها وتخزينها في المخازن والشواني (الشُوَن)، مرورًا بطحنها بعد تنقيتها، ثم نخل الدقيق والرقابة عليه وعجنه، ومدى تحري الدقة في عملية العجن، مرورًا أيضًا بالخَبْزِ وأنواع الخُبز والرقابة عليه من حيث الجودة في إنضاجه والدقة في الوزن، ثم أوضحنا دور الإدارة في متابعة ذلك، وصولًا إلى ضبط الأسعار حتى وصول الخبز إلى المستهلك.

ندرس في **الفصل الثاني** «الخبز في سنوات الرخاء» التي تتوافر فيها المياه بكمية تسمح بري أكبر مساحة من الأراضي التي تزرع حبوبًا، ومن ثم يكون الإنتاج وفيرًا، وتتدنى أسعار القمح إلى أقل معدلاتها، الأمر الذي يتيح تصدير القمح إلى الحجاز والشام والآستانة، وهو الأساس؛ إذ ترسل مصر الكميات المقررة عليها إلى حاضرة الدولة العثمانية وأيضًا غلال الحرمين الشريفين المرصدة لها، فضلًا عن تصدير القمح أحيانًا إلى أوروبا.

كان الرخاء نسبيًا بمعنى أنه كان يختلف من عام إلى آخر، وفي الجملة يعم الخير في سنوات الرخاء ويفيض على الجميع.

ناقش في **الفصل الثالث** «الخبز في زمن الأزمات الاقتصادية»؛ فنعرض كثيرًا من هذه الأزمات الناتجة من نقص مياه النيل، والتي كان بعضها شديدًا، وفيها ترتفع أسعار القمح ارتفاعًا كبيرًا، وتقترن أحيانًا بمجاعات تتبعها في بعض الحالات أوبئة وطواعين، تفاقم من حدة هذه الأزمات التي يندر فيها الخبز وينعدم أحيانًا.

ربما تصاحب هذه الأزمات ممارسات احتكارية تُفاقِمها، فترتفع أسعار الحبوب - وبالتبعية الخبز - إلى أسعار قياسية قد تبلغ أكثر من الأسعار في السنوات العادية بنحو عشرين ضعفًا.

كانت الإدارة المركزية في الآستانة «تحاول» التقليل من حدة هذه الأزمات بالتنسيق مع الإدارة المحلية باستيراد الحبوب من مناطق أخرى - أحيانًا - وبالضرب بيد من حديد، خصوصًا على من يحتكرون الحبوب من أجل رفع أسعارها. وكانت هذه المحاولات تؤتي ثمارها وتخفف حدة الأزمة، ولا سيما إذا أعقبها فيضان عالٍ، فيتدنى كسر الأسعار إلى حد ما. ولم يكن موقف الأهالي بعيدًا من الحوادث، بل كان فاعلًا في بعض تلك الأزمات، ويساعد في انفراجها.

نعالج في **الفصل الرابع** «الخبز في أثناء الصراعات العسكرية والسياسية» عارضين أمثلة من هذه الصراعات التي كانت تحدث بين الأوجاقات (الفرق) العسكرية والتكتلات العسكرية والسياسية؛ مثل الصراع بين الفقارية والقاسمية، وانتقال هذا الصراع إلى طوائف عدة في المجتمع، إلى جانب غارات البدو على الأراضي الزراعية، وحرق بعض المحاصيل والمخازن والشواني، وكذلك مهاجمة الفلاحين قرى بعضهم بعضًا، ولا شك في أن لذلك كله آثاره السيئة وعواقبه الوخيمة في وفرة الخبز، بل على القمح ذاته قبل حصاده.

انتهى الكتاب بخاتمة تضمنت أهم النتائج التي توصلنا إليها في الدراسة. كما أرفقنا مجموعة كبيرة من الملاحق التي تتعلق بالموضوع محل الدراسة وذيلناها بملحوظاتنا.

اعتمد المؤلف في سبيل إعداد هذا الكتاب على المصادر الأولية

المحفوظة في دار الوثائق القومية، وشكلت سجلات المحاكم الشرعية ركنًا مهمًّا من مصادر هذا الكتاب، وأخذنا بالعديد من هذه السجلات؛ مثل محاكم: الإسكندرية، وباب الشعرية، والباب العالي، والبحيرة، وبولاق، ودمياط، والدقهلية، والزاهد، وجامع الحاكم، والصالح، والصالحية النجمية، وقناطر السباع، ومصر القديمة، إلى جانب محافظ الدشت، وبعض دفاتر الروزنامة.

استند المؤلف أيضًا إلى بعض المخطوطات لمرعي بن يوسف ومحمد ابن أبي السرور البكري. وكان للمصادر المنشورة دور مهم في اكتمال صورة هذا الموضوع، التي عكست وجهة نظر المؤرخين المعاصرين تجاه الحوادث التي كتبوا عنها وعايشوا بعضها.

في مقدمة هذه المصادر كتاب **أوضح الإشارات** لأحمد شلبي، و**تاريخ وقايع مصر** لمصطفى بن الحاج إبراهيم، وكتاب الدرة المصانة للدمرداشي. أما **عجائب الآثار** للجبرتي فكان بحق أهم تلك المصادر؛ إذ يقف الجبرتي مؤرخًا فذًّا في التأريخ لمصر العثمانية حتى بدايات عصر محمد علي. ويعدُّ كتابه **عجائب الآثار** سجلًا تاريخيًّا لا غنى عنه في دراسة العصر العثماني، خصوصًا الأزمات الاقتصادية والصراعات العسكرية. وقدم لنا صورة تكاد تنبض بالحياة، للحوادث التي وقعت في مصر خلال النصف الأخير من القرن الثامن عشر، ومطلع القرن التاسع عشر.

كان لموسوعة وصف مصر لعلماء الحملة الفرنسية دور مهم، وشكلت مع كتابات الرحالة ما يمكن وصفه بوجهة النظر الغربية أو مصر في مرآة الآخرين. واستعنّا بالمراجع الحديثة: العربية والمعرّبة والأجنبية: إنكليزية وفرنسية في توضيح «صورة» الخبز في مصر العثمانية.

وبعد، فإننا نأمل في أن يسدّ هذا الكتاب فراغًا في المكتبة العربية.

جمال كمال محمود

تمهيد

1 - التعريف بالخبز ومسمياته

الخبز اسم جنس يطلق على المادة الغذائية التي تُجهَّز من أي نوع من الدقيق المستخرج من حبوب، كالقمح أو الشعير أو الذرة أو الأرز أو غيرها من أنواع الحبوب الأخرى، مهما يكن نوع الخبز أو شكله أو الطريقة التي يجهّز بها[1].

يذكر صاحب مختار الصحاح أن الخُبز معروف، و«خَبَزَ» القوم أي أطْعَمَهُمْ الخبز[2]. ويستدل من إشارات بعض المعاجم العربية على أن الخبز اسم جمع، ومفرده الخبْزة، وهي الطُّلمة؛ أي كتلة العجين التي تخبز. وقيل سُمّيَ الخبز بهذا الاسم لأن خابزيه يضربونه بأيديهم، كي ينبسط ويستدير. ويشير أحمد أمين إلى أن كلمة «عيش» تطلق على المادة الغذائية الرئيسة في الطعام، فإن كانت هذه المادة خبزًا، سُميَ الخبز عيشًا، وإذا كانت أرزًّا سمي عيشًا[3].

(1) إحسان صدقي العمد، الخبز في الحضارة العربية الإسلامية، حوليات كلية الآداب؛ الحولية 12، الرسالة 76 (الكويت: جامعة الكويت، 1992)، ص 14.

(2) محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، مختار الصَّحاح، تحقيق محمود خاطر (بيروت: مكتبة لبنان - ناشرون، 1995)، ص 71.

(3) أحمد أمين، قاموس العادات والتقاليد والتعابير المصرية (القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1953)، ص 293.

2- أسماء الخبز في مصر القديمة

عرفت أسماء كثيرة للخبز منذ بداية الأُسَر حتى نهاية الدولة الحديثة، ودونت هذه الأسماء على الآثار المختلفة، مثل: الأختام الأسطوانية التي ترجع إلى عصر الأسرة الأولى، ولوحات الأسرة الثانية، وقوائم القرابين في المقابر والمعابد، كما ورد في نصوص الأهرام ومتون التوابيت الكثير منها، ودوِّن بعضها على البردى والأوستراكا.

من الجدير بالذكر، أن بعض الأسماء التي ظهرت في عصر بداية الأسر استمر حتى الدولة الفرعونية الحديثة، وبعضها الآخر توقفت كتابته لفترة، ثم ورد في النصوص مرة أخرى. وبعضها الثالث ظهر في عصر بداية الأسر، واختفى بعد ذلك نهائيًا، لكن أغلبية أسماء الخبز التي عرفت في عصر بداية الأُسر واستمرت حتى الدولة الفرعونية الحديثة كانت ضمن أسماء الخبز التي ذكرت في قوائم القرابين. وأغلب الظن أنها نفسها؛ أي أسماء الخبز نفسه الذي كان مستخدمًا في الطعام[4]. وقد أشارت الدراسات والحفائر الحديثة إلى ظهور الخبز وإعداده على المقابر[5]. ولما كان الخبز من أكثر مواد الطعام التي اعتمد عليها المصري القديم في حياته واحتاج إليها بعد وفاته، فإنه كان من أهم القرابين التي قدمت للمتوفى لتمده بالحياة في العالم الآخر، وبالتالي لم يكن ظهوره على موائد القرابين منذ العصر العتيق على الأختام الأسطوانية واللوحات، إلا تأكيدًا لهذا المعنى؛ لذلك فإن ما ظهر منه على تلك الموائد والقوائم بأشكاله المختلفة، إنما يعبِّر عن الأشكال والأنواع التي عرفها المصري في تلك الفترة المبكرة.

من تلك الأشكال المستدير والمخروطي ونصف الدائري والبيضاوي. وفي الدولة القديمة كان الشكل المستدير الأقدم والأكثر شيوعًا، وكانت أغلبية الأشكال بسيطة قليلة الزخارف، عدا أثر الأصابع على بعضها أو مربّعًا في منتصف بعضها الآخر، وبعضها كان مستديرًا ويبدو كأن ما يشبه «المنقاش»

---

(4) إيمان محمد المهدي، الخبز في مصر القديمة، تاريخ المصريين؛ 278 (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2009)، ص 15.

(5) زاهي حواس، سيدة العالم القديم (القاهرة: دار الشروق، 2008)، ص 251.

استخدم في زخرفته، كما يعمل الكعك حاليًا، أو كأن نوعًا من الحبوب الصغيرة جدًّا كالسمسم نثر عليه[6].

انتشر بعض الأشكال البيضاوية للخبز في عصر الدولة القديمة، وتعددت أحجام هذه الأشكال وزخارفها؛ فبعضها كان مستدير الحافة وبعضها الآخر كانت حوافه مستقيمة؛ الأمر الذي جعله يبدو مستطيل الشكل نوعًا ما. وكان بعضها مخروطيًّا ونصف دائري، وسداسيًّا، علاوة على أشكال له مثلثة.

أما في الدولة الوسطى فكان أغلبها مخروطيًّا ومستديرًا، كما كانت الحال في عصر الدولة القديمة، مع الفارق في وجود التحويرات في أشكال الحواف وأطراف الأرغفة المخروطية، وكذلك في الأحجام.

لم تختلف الأشكال في الدولة الحديثة؛ فكان منها المستدير، والمخروطي، والبيضاوي، والمثلث، ونصف الدائري، وأشكال متنوعة من الفطائر والمعجنات[7].

3- أهمية الخبز واحترامه

يعد الخبز المادة الغذائية الرئيسة لمعظم الشعوب. وتعتبر زراعة الحبوب عامة منذ أقدم العصور، دليلًا على مدى تحضر المجتمعات المستقرة، وليس أدلّ على ذلك من المناظر التي زخرت بها العديد من المقابر في التاريخ القديم، منها ما يمثل الحرث والبذر والذَّرّ والنخل وغيرها[8].

إن نظرة متأنية إلى بعض الإحصاءات التي أجريت حديثًا - في القرن العشرين - توضح أن الخبز يمثل أكثر من نصف الطعام المأكول في 53 في المئة من الدول، وأكثر من 30 في المئة من الغذاء الذي يتناوله 87 في المئة من دول العالم[9]. وارتفعت هذه النسبة في مصر؛ حيث وصل استهلاك الفرد

(6) المهدي، ص 84-85.
(7) للمزيد من المعلومات، انظر: المصدر نفسه، ص 90 وما بعدها.
(8) حواس، ص 195.
(9) عاطف قاسم أمين المليجي، الخبز (الإسكندرية: مطابع رمسيس، 1971)، ص 7.

فيها من 113 كلغ في عام 1963 إلى 203 كلغ في عام 1989، علمًا أن المعدل العالمي لاستهلاك الفرد السنوي من هذا المحصول هو 65 كلغ[10]. وقد عبرت عن ذلك الوضع الأمثال الشعبية المصرية التي سجلها بوركهارت مثل: «يا سائلي عن طعامي الخبز رأس الأمور»[11].

تؤكد أمثال أخرى أن الخبز هو أهم العناصر في حياة الإنسان، ومنها «إن صح العيش، يبقى الباقي بَشرَقة»؛ أي ترفًا، «ضعيف وياكل ميت رغيف»، «ما التقاش العيش ينقشه، جاب له عبد يلطشه»[12].

تضاف إلى أهمية الخبز الغذائية أهمية أخرى طبية؛ فقد وصف غالينوس الخبز الخميري النقي لرجل كان إذا خلا بطنه صرع. وأشار ابن البيطار إلى ضمادات كان يصنعها غالينوس وديسقوريدس من خبز الحنطة لتسكين الأورام.

أما الأطباء العرب والمسلمون فكانوا يوصون بعض مرضاهم بشدة بتناول خبز القمح، ويحثّون الناس على الامتناع عن تناول غيره. وذهب بعضهم إلى أن خبز الخمير إذا وضع على الورم مع دهن بنفسج نفع. وأشار ابن سينا إلى استخدام الخبز في العلاج، وأن ضماد الخبز أسخن من ضماد الحنطة بسبب الملح، وأن الخبز إذا خلط بماء وملح نفع الأعضاء.

نضيف إلى ذلك أن بعضهم تحدث عن لزقة الخبز، فقال إن «يفتّ الخبز ويصبّ عليه ماء مغلي ويعصر، ثم يوضع بين صفحتين فوق إناء فيه ماء مغليّ، ويدهن بقليل من الزيت؛ كي لا يلصق بالجلد. وتستعمل هذه اللزقة في الجروح المفتوحة التي اجتمعت المدة فيها. ويمكن استعمال لزقة الخبز باردة لتسكين الالتهابات. وتصنع لزقة أخرى من الخبز واللبن الحليب، لتسكين اللثة التي اجتمعت المدة فيها»[13].

---

(10) فهمي هويدي، «حديث الثلاثاء عن رغيف الخبز،» الوطن (الكويت)، 18/ 4/ 1989، ص 9.

(11) جون لويس بوركهارت، العادات والتقاليد المصرية من الأمثال الشعبية في عهد محمد علي، ترجمة إبراهيم أحمد شعلان (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2000)، ص 57.

(12) أمين، ص 66-67.

(13) العمد، ص 19.

لهذه الأسباب وغيرها، كان الخبز مقدسًا عند المصريين القدماء؛ فكانوا يقدسون سنابل القمح، ويعتقدون أن الإلهة إيزيس هي التي اكتشفت هذه الحبة، فكانوا يُجلُّون الخبز، ويضعونه في مكانة مرموقة كالقسم به، وتحريم وطئه بالأقدام، وتجنب إلقاء فضلاته، وتسميته بالعيش[14]. وكتب أحمد أمين «إن المصريين يُجلُّونه كثيرًا»، فإذا رأى أحدهم قطعة من الخبز نحَّاها بجانب الحائط، وربما قبّلها قبل ذلك، ولا يستحِلّون أن يدوسوا عليه»[15].

من المعلوم أن العبرانيين كانوا يقدمون الخبز والدقيق في أثناء تقديم الأضحية، كما يدخل الخبز في تقديم القربان المقدس لدى النصارى. وورد في الإنجيل أن المسيح قدَّم لحوارييه الخبز الإلهي خلال العشاء الرباني، وهو آخر طعام تناوله معهم وفقًا للمعتقدات الدينية النصرانية. كما نسب إلى المسيح قوله «ليس بالخبز وحده يحيا الإنسان، بل بكل كلمة تخرج من فم الله» دلالة على أهمية الخبز الدينية والدنيوية للإنسان[16].

4- مكانة الخبز عند المسلمين

للخبز مكانة كبيرة عند المسلمين؛ إذ ورد ذكره صراحة في القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿وَقَالَ الآخَرُ إِنِّي أَرَانِي أَحْمِلُ فَوْقَ رَأْسِي خُبْزًا تَأْكُلُ الطَّيْرُ مِنْهُ﴾[17]. وذُكر الحب والحبوب في أكثر من موضع في القرآن الكريم ﴿فِي كُلِّ سُنبُلَةٍ مِّائَةُ حَبَّةٍ﴾[18] وغيرها. ونُقل عن الرسول قوله: «أكرموا الخبز، فإن الله أنزله من بركات السماء، وأخرجه من بركات الأرض»، وأوضح السيوطي أن «بركات السماء تعني المطر، وبركات الأرض نباتها؛ وذلك لأن الخبز غذاء البدن، والغذاء قوام الأرواح، وقد شرَّفه الله وجعله من أشرف الأرزاق، وأنزله من بركات السماء نعمة منه».

---

(14) المليجي، ص 10-11.
(15) أمين، ص 293.
(16) العمد، ص 20.
(17) القرآن الكريم، «سورة يوسف،» الآية 36.
(18) المصدر نفسه، «سورة البقرة،» الآية 261.

أما المناوي فقال في شرحه الكبير: «أكرموا الخبز بسائر أنواعه؛ لأن في إكرامه الرضا بالموجود من الرزق، وعدم الاجتهاد في التنعم وطلب الزيادة».

أورد الغزالي حديثًا منسوبًا إلى الرسول يقول فيه: «لا يستدير الرغيف ويوضع بين يديك، حتى يعمل فيه ثلاثمائة وستون صانعًا، وأولهم ميكائيل - عليه السلام - الذي يكيل الماء من خزائن الرحمة، ثم الملائكة التي تزجي السحاب، والشمس والقمر والأفلاك، وملائكة الهواء، ودواب الأرض، وآخرهم الخبّاز». كما أورد النابلسي حديثًا آخر منسوبًا إلى الرسول يقول فيه: «ما استخف قوم بالخبز، إلا ابتلاهم الله بالجوع». ومهما قيل في توثيق بعض هذه الأحاديث، فإنها تظل من المأثورات التي توجب على المسلمين احترام الخبز وتقدير الجهد الذي يبذل في صنعه، باعتباره مادة غذائية مهمة تعتمد عليها حياة الإنسان[19].

انعكست نظرة احترام الخبز وإكرامه عند المسلمين على طريقة تقديمه في الطعام وأكله ومعاملته؛ الأمر الذي يمكن أن يوصف بآداب الخبز في الحضارة الإسلامية. ومن هذه الآداب أن يقدم الخبز على المائدة قبل الأدم، والشروع في أكله من دون انتظار غيره من الأدم، وإكثار الخبز على الموائد، وقد قال الجاحظ إن «الناس كانوا يُبَخِّلون من قل عدد خبزه».

أشارت مصادر العصر الفاطمي إلى أن الخبز «كان يرصّ على حافتي السماط الفاطمي في عيد الفطر كل واحدة ثلاثة أرطال من نقى الدقيق، ويدهن وجهها عند خبزها بالماء، فيحصل له بريق ويحسن منظرها. ومن تلك الآداب أن يُبدأ بوضع الخبز أمام سيد القوم حين تمد المائدة. فإذا رفعت السفرة، وجب جمع فتات الخبز أولًا، ثم تطوى السفرة بعد ذلك.

من الممارسات المكروهة بالنسبة إلى الخبز قطعه بالسكين، وكسره إلا إذا قل عدده، واختيار رغيف دون رغيف، وأكل وسطه وترك حواشيه، وأكل ما انتفخ منه وترك الباقي، وتلويثه وتغيير رائحته باللحم والسمك، ومسح الأصابع

(19) العمد، ص 21-22.

به ووضعه تحت الوعاء الذي يؤكل فيه أو وضع المملحة عليه[20]. وقد ذكر بعضهم ضرورة مراعاة الآكل للأدم، خلال تناوله الطعام؛ حتى لا يضطر آخر الأمر إلى أكل خبزه من غير أدم، واستشهد بالمثل الشعبي المصري الدارج «من حف في غموسه، أكل عيشه حاف»، ونوه بارتباط الخبز بالملح، وأهميته الاجتماعية في الدلالة على عمق الروابط والصلات، والوفاء بعهود الذين يأكلون الخبز والملح معًا؛ أي الذين يتناولون الطعام على مائدة واحدة، وهو أمر شائع في مصر، حتى قيل: فلان أكلت معه عيش وملح، وفلان بيني وبينه خبز وملح. وإذا تنكر أحد لهذه الرابطة نددوا به وقالوا: «فلان يخونه العيش والملح»[21]. وكان علّية القوم يرتبون الخبز للناس؛ ووصف الجبرتي ذلك بالقول «ورتب خبزًا وجرايات وشوربة في كل يوم»[22].

يمدح الجبرتي بعض الأثرياء بقوله: «وخبزهم وطعامهم مشهور بغاية الجودة والإتقان والكثرة، وهو مبذول للقاصي والداني مع السعة والاستعداد»[23].

على الجانب الآخر إذا قل الخبز أو حتى امتنع في الأسواق تتغير أحوال الناس؛ فقد نقل عن ابن إياس ما نصه «وصارت أحوال مصر مثل يوم القيامة كل واحد يقول: «روحي روحي»[24]. وكتب أوليفييه «كانت مصر قديمًا مخزنًا للحبوب أفاد منها الرومان والعالم القديم، فصدرت إنتاجها إلى صيدا واليونان والجزيرة العربية»[25].

بناء على ذلك فإن للخبز أهميته ومكانته على مر العصور، فهل كان له الوضع نفسه في مصر خلال العصر العثماني؟

---

(20) المصدر نفسه، ص 23-24.

(21) أمين، ص 293.

(22) عبد الرحمن بن حسن الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن، 4 ج (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2003)، ج 2، ص 599.

(23) المصدر نفسه، ص 341.

(24) أبو البركات محمد بن أحمد بن إياس، بدائع الزهور في وقائع الدهور، تحقيق محمد مصطفى، ط 3، 6 ج (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1984)، ج 2، ص 28.

(25) إلهام محمد علي ذهني، مصر في كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين في القرن الثامن عشر، تاريخ المصريين؛ 52 (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1992)، ص 162.

الفصل الأول

إنتاج الخبز والرقابة عليه

يُعدّ الخبز مادة غذائية رئيسة، وقد احتلت زراعة القمح والحبوب بشكل عام أهمية خاصة لدى معظم الشعوب، وظهر ذلك في مصر منذ فجر التاريخ، بحسب ما نتبين من الرسوم والمناظر على جدران العديد من المقابر والمعابد.

اهتمت الحكومات المتعاقبة بذلك المحصول اهتمامًا كبيرًا، وكان الحصاد يمثل عيدًا لدى المصريين، إلى أن ينقل المحصول، ويخزّن في الشواني التي تخضع لرقابة الدولة طوال فترة التخزين، ثم تنقل هذه الحبوب إلى المطاحن، حيث تنقّى وتغربل، ثم تطحن.

خضعت عملية الطحن والغربلة لرقابة المحتسب الذي كان بمنزلة مفتش التموين بالمعنى المعاصر؛ من حيث الرقابة على عملية الطحن والغربلة، ثم النخل، والعجن الذي يعتبَر المرحلة قبل النهائية في الإنتاج إلى أن تنتهي بالخبز، وعرض المنتج للبيع.

تابعت الإدارة «في أغلب الأحيان» هذه المراحل بدقة، فاهتمت بمتابعة وزن الخبز بعد نضجه، وحددت وزنًا معينًا كمقياس ثابت لهذه المتابعة، وكذلك للجودة. وأدى العديد من رجال الإدارة دورًا مهمًا في هذه المتابعة بدءًا بالباشا، مرورًا بالقاضي، والمحتسب، والنقيب، والكُشّاف «حكام الولايات»؛ وإن كان الدور المحوري في هذه العملية هو دور المحتسب والنقيب. واهتم الجميع بخروج منتج جيد، ومن خالف ذلك تعرض أحيانًا للضرب أو للتعزير، ووصل الأمر إلى حد قتل المحتسب أحد الخبازين، وأدت تلك الرقابة إلى خروج منتج قريب من المطلوب.

أولًا: زراعة الحبوب

تعد الزراعة عماد الاقتصاد المصري في العصر العثماني، ويمثل الري العمود الفقري للعملية الزراعية، وكان الاهتمام بمياه النيل وضبطها مهمًا للإدارة التي كانت تشرف على إقامة الجسور وصيانتها للتحكم في عملية الري وتنظيمها، وتحقيق أكبر فائدة منها.

قُسّمت الجسور نوعين: سلطانية وبلدية. والجسور السلطانية هي الجسور التي يعم نفعها الأراضي الزراعية المصرية كلها، في أنحاء البلاد كافة، وكانت الدولة مسؤولة عن إقامة هذه الجسور وصيانتها، أما الجسور البلدية فتقتصر منفعتها على قرية معينة أو مجموعة قرى[1].

أولى قانون نامه مصر الجسور بشكل عام أهمية خاصة، وشدد على الكُشّاف - حكام الولايات - بضرورة القيام بترميمها الترميم الملائم في موعده وموسمه، وتطهير القنوات؛ وذلك كي لا يختل جسر أو تطمس قناة، كما شدد في التنبيه على شيوخ القرى، أن يقوموا بترميم جسور بلادهم وتعميرها كما ينبغي حتى لا يؤدي الإهمال في جرف الجسور إلى تشرّق الأراضي الزراعية[2]؛ أي عدم وصول المياه إليها، وبالتالي عدم زراعتها. وفي مستهل العصر العثماني كان من أهم واجبات الأمين - جامع الضرائب - الاهتمام بقنوات الري ومدى قدرتها على تحمل فيضان النيل[3]. وقد اعتنت الإدارة بجرف الجسور وصيانتها بشكل عام اعتناء شديدًا؛ حتى يتحقق ري أكبر قدر من الأراضي، وبالتالي زراعة أكبر قدر ممكن من مساحة الأرض[4].

---

(1) قاسم عبده قاسم، النيل والمجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك (القاهرة: دار المعارف، 1978)، ص 104.

(2) قانون نامه مصر الذي أصدره السلطان سليمان القانوني لحكم مصر، ترجمة أحمد فؤاد متولي (القاهرة: [د. ن.]، 1977)، ص 29.

(3) Stanford J. Shaw, *The Financial and Administrative Organization and Development of Ottoman Egypt. 1517-1798*, Princeton Oriental Studies; no. 19 (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1962), p. 62.

(4) للمزيد من المعلومات انظر: جمال كمال محمود، «وثائق الجسور في مصر في العصر العثماني،» الروزنامة (دار الكتب والوثائق القومية - القاهرة)، العدد 5 (2007)، ص 221-245.

كان نظام الري السائد هو الري الحوضي؛ لأن الأراضي كانت تنقسم حياضًا يتلو بعضها بعضًا من الجنوب إلى الشمال، تبعًا لانحدار الوادي، وكان يفصل بعضها عن بعض الآخر جسور عرضية، تمتد من الجسر الطولي المحاذي للنيل على التلال أو إلى جسر طولي آخر لحوض مجاور، ولكل مجموعة من الحياض شبكة واسعة من الترع لتوصيل المياه إليها وقت الفيضان، وغمرها بها مدة معينة، تصرف بعدها من طريق شبكة أخرى من الترع الخاصة بعمليات الصرف[5].

بعد انحسار المياه وجفاف الأرض تبدأ عملية إعداد الأرض للزراعة من خلال المحراث البلدي الذي لا يزال يستخدم في بعض الأحيان حتى يومنا هذا، ثم تبذر الحبوب، التي لا تحتاج إلى رعاية كبيرة، بل مجرد نظرة عابرة للزرع إلى أن يحين الحصاد، وقد تعددت الحبوب التي زرعت في مصر خلال العصر العثماني، وهي كالآتي:

1- القمح

يزرع القمح في جميع أنحاء مصر، وتجود زراعته في جرجا، وأسيوط، والمنيا، والقاهرة، والمنوفية، والمنصورة. ويبدأ البذر في شهر تشرين الأول/ أكتوبر بعد انحسار مياه الفيضان مباشرة، وذلك في مصر العليا (الصعيد)، أما في الدلتا فبعد ذلك بخمسة عشر يومًا، وتبذر البذور قبل أن تجف الأرض وهي لينة. ويحتاج الفدان إلى نصف إردَبّ من التقاوي [ما يوضع في التربة لينمو فيصبح نبتة]، ويمكن الفلاح الواحد أن يبذر فدانًا كاملًا في يوم واحد[6].

يبلغ متوسط سعر بذور القمح (التقاوي) 174 نصف فضة، بينما سعره العادي للطحن 135 نصفًا؛ أي يزيد سعر التقاوي بـ 39 نصفًا[7]. ويبلغ إنتاج

---

(5) عبد الرحيم عبد الرحمن، الريف المصري في القرن الثامن عشر (القاهرة: مطبعة جامعة عين شمس، 1974)، ص 171.

(6) علماء الحملة الفرنسية، وصف مصر، ترجمة وتحقيق زهير الشايب ومنى زهير الشايب، 11 ج (القاهرة: دار الشايب للنشر، 1978)، ج 4: الحياة الاقتصادية في مصر في القرن الثامن عشر، ص 43-44.

(7) رضا أسعد، «النشاط الاقتصادي لمشايخ قرى الدلتا في العصر العثماني،» (أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة المنصورة، القاهرة، 2008)، ص 71.

الفدان من القمح نحو سبعة أرادب في المتوسط. وكانت كمية الإنتاج من القمح تتوقف على نسبة ارتفاع فيضان النيل أو انخفاضها، وقد أشار الرحالة إلى زيادة إنتاجية الفدان في الفيوم[8].

يزيد إنتاج فدان القمح في الصعيد عن الوجه البحري بشكل عام، لكن لا يستفيد أهالي الصعيد كثيرًا من هذه الزيادة؛ لأن القمح يتعرض عندهم للتلف من سوء التخزين[9].

تؤثر الأحوال الطبيعية في إنتاج القمح مثل الحرارة الشديدة، إضافة إلى بعض الأمطار المفاجئة، والعواصف، وغيرها من الأحوال غير الملائمة بكثافة؛ الأمر الذي يؤدي إلى ضعف إنتاج المحاصيل أو فناء أغلبيتها. كما أن عدم نزول الأمطار في الشتاء، أو نزولها في غير مواعيدها الطبيعية يؤثر سلبًا في المحصول[10].

إضافة إلى ذلك قد يكون الإنتاج جيدًا، ولكن تحرق كميات كبيرة منه في أثناء الصراعات بين القرى؛ كما حدث في ناحيتي جراح والديوس بولاية الدقهلية؛ حيث تعدى عليهم أهالي ناحيتي السنيطة ومنية العامل في الولاية نفسها، وأحرقوا لهم عشرات الأفدنة قبل حصادها، إضافة إلى إحداث إصابات متعددة بين الأهالي المعتدى على قريتهم[11].

يتم الحصاد بشكل عام في نيسان/ أبريل، ويُقسم حزمًا صغيرة، ويستطيع الرجل الواحد أن يحصد فدانًا كاملًا في ثمانية أيام، ويحصل الحاصدون على أجرهم حبوبًا، وأجر العامل الواحد عن اليوم الواحد «ربع» أي 1/ 24 من الإردَبّ، وينقل المحصول على ظهور الجمال إلى الجُرن (مكان الدرس)،

---

(8) إلهام محمد علي ذهني: رؤية الرحالة الأوربيين لمصر بين النزعة الإنسانية والاستعمارية (القاهرة: دار الشروق، 2005)، ص 89.

(9) إلهام محمد علي ذهني، مصر في كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين في القرن الثامن عشر، تاريخ المصريين؛ 52 (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1992)، ص 162.

(10) أسعد، ص 267.

(11) «محكمة الدقهلية،» س 8، ص 391-392، م 866 (2 شعبان 1097هـ/ 24 حزيران/ يونيو 1686م)، (وثيقة غير منشورة). انظر الملحق (4).

وتوضع الحزم بشكل دائري، ويمر فوقها النورج[12]، وتقطع عجلات النورج المصنوعة من الحديد القش قطعًا صغيرة.

يستخدم الفلاحون مذراة لجمع القش الذي يخرج من الدائرة التي يمر فوقها النورج. ويبلغ أجر الثور الذي يجر النورج «ربعًا» أيضًا أي 1/24 من الإردَبّ مثله مثل الرجل. وكان لهذه الثيران دور مهم في عملية الدرس حتى إن الشيخ همام بن يوسف مثلًا كان يمتلك نحو اثني عشر ألف ثور للزراعة والدرس والطحن على نحو ما ذكر الجبرتي في تاريخه[13].

بعد إتمام الدرس يُذرّ المحصول وتُفصل الحبوب عن القش الذي يُستخدم كعلف للماشية، ويتم إخلاء الحقول تمامًا في نهاية تموز/يوليو تحسبًا للفيضان[14].

2- الذرة

تزرع الذرة الشامية في الوجه البحري، والذرة الرفيعة في الوجه القبلي، وكان إنتاج الفدان يُراوح بين ستة وعشرة أرادب، وكانت الذرة تعد الغذاء الرئيس لمعظم السكان. وفي عقب نضج المحصول يُفصل الحب عن السيقان وتوضع حبوب الذرة - الكيزان - في الشمس لمدة 12 إلى 15 يومًا، وبعدها تخزَّن لاستخدامها وقت الحاجة إليها[15].

3- الشعير

يزرع الشعير في أنحاء مصر كافة، من أسوان جنوبًا حتى البحيرات الشمالية شمالًا، وهو من المحاصيل الشتوية، وكان إنتاج الفدان يُراوح بين خمسة

---

(12) شاهد المؤلف هذا النورج في ثمانينيات القرن العشرين، بل شارك في بعض هذه العمليات في طفولته في قريته.

(13) عبد الرحمن بن حسن الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن، 4 ج (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2003)، ج 2، ص 539.

(14) فانسليبو جوفني ميكيله، تقرير الحالة الحاضرة لمصر 1671م، ترجمة وديع عوض؛ تقديم محمد عفيفي (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2006)، ص 169.

(15) علماء الحملة الفرنسية، وصف مصر، ج 4، ص 53.

وعشرة أرادب في الصعيد، وبين ثلاثة وخمسة أرادب في الدلتا، وإن كان في بعض المناطق ينتج من إردَبّ إلى أربعة فقط، وكانت ضريبته تؤدى عينًا إذا أراد الفلاح أن يؤديها عينًا، وكان يخزَّن في شواني القاهرة للبيع أو ينقل إلى الموانئ للتصدير. ويُستخدم في الأغلب غذاء للخيول[16].

سنركز هنا على القمح لأن أغلب الخبز كان يصنع منه.

ثانيًا: نقل القمح إلى الشواني الحكومية وتخزينه

في عقب إتمام عملية الحصاد كان الدفتردار يجتمع مع الروزنامجي - وهما من كبار رجال الإدارة المالية في مصر آنذاك - مع باقي موظفي الإدارة المالية، ويقررون «جمع الغلال من الأنبار العامر»[17]، وهذا إجراء سنوي معتاد. هذا عن الغلال الأميرية - الخاصة بالدولة - أما الخاصة بالأفراد فكانت تُجمع في الأقاليم، ويشترط أحيانًا مؤجر الأرض على المستأجر تسليم الكمية المتفق عليها في القاهرة «محمولًا مسلمًا بساحة بولاق ومصر» وأجرة الحمل على المستأجر[18].

كان «مباشر الغلال» أو «أفندي الغلال» هو المسؤول عن ولايات الوجه القبلي التي تؤدي ما عليها من ميري - أي ضريبة الأرض - غلالًا؛ قمحًا، وشعيرًا، وهو الذي يعطي السندات للملتزمين الذين يتسلمون الحبوب المقررة عليهم[19]. وكانت عملية النقل تواجه صعوبات، أكان النقل بريًّا أم نهريًّا؛ أما البري فتمثّل بالطرق البرية التي تربط بين القرى والمدن في الداخل، فضلًا عن الموانئ التجارية، وكانت لها أهمية قصوى في حركة النقل والتجارة، الأمر الذي دعا إلى ضرورة تأمينها للسالكين تجارًا ومسافرين، فأسندت هذه المسؤولية إلى ملتزمين من الأعراب المقيمين على امتداد هذه الطرق، ليتولوا

---

(16) المصدر نفسه، ص 62، وعبد الرحمن، الريف المصري، ص 183.

(17) «الديوان العالي،» س 1، ص 317، م 683 (12 شعبان 1157هـ/ 20 أيلول/ سبتمبر 1743م)، (وثيقة غير منشورة).

(18) «الباب العالي،» س 77، ص 79، م 344 (19 صفر 1011هـ/ 9 آب/ أغسطس 1602م)، (وثيقة غير منشورة).

(19) Shaw, p. 124.

تأمين الطرق وحراسة القوافل المارة بها نظير رسوم محددة عليها، وفي حالة إخلالهم بهذه المسؤولية، وتعرُّض التجارة البرية للنهب يكون عليهم تعويض التجار عما يسرق من أموالهم وبضائعهم[20].

على الجانب الآخر نجد النقل النهري الذي يُعدّ أرخص أنواع النقل تكلفة، ولذلك اعتُمد عليه اعتمادًا كبيرًا، خصوصًا في تلك القرى المطلة على النهر والترع الرئيسة.

يعتمد النقل النهري في المقام الأول على مدى توافر كمية المياه اللازمة في النهر لتسهيل حركة سير المراكب، كما يرتبط بعدم وجود عوائق في مجرى النهر، أكانت جزرًا مغمورة أم ارتفاعًا لقاع النهر في بعض المناطق؛ الأمر الذي يشكل تهديدًا مباشرًا لسير المراكب.

كان ارتفاع المياه في النهر إبان الفيضان وسرعة التيار يعرضان عملية النقل للمخاطر، إضافة إلى الدوامات الناشئة من سرعة اندفاع المياه في النهر من الجنوب إلى الشمال، التي تتسبب في حدوث مخاطر كثيرة؛ منها اصطدام المراكب بعضها ببعض أو بجزر ناشئة في عرض المجرى المائي أو بالشواطئ، ومن الطبيعي أن ينتج من ذلك مشكلات كثيرة في أثناء عملية النقل؛ وإن كانت مهارة «ريّس» المركب تقلل هذه المخاطر إلى حد كبير[21].

- **تخزين الحبوب**

كانت الغلال التي ترد من طريق النهر إلى كل من بولاق، ومصر القديمة، ثم ينقلها التراسون بعد ذلك إلى القاهرة تُخزّن بالقرب من أبواب المدينة في المساحات الشاغرة التي تضم أسواق الغلال. وكانت هذه المناطق تحاط بسور، وتسمى بـ«الرقعة» و«العرصة» و«الرحبة»، وتوجد مساحة شاسعة تحت سفح القلعة، وكان هناك عدد من الحواصل، ووكالة واحدة حول رقعة القمح.

---

(20) عبد الحميد حامد سليمان، «نظم إدارة الأمن في مصر العثمانية، أبحاث ندوة تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي في العصر العثماني من عام 1517 إلى 1798م إشراف رؤوف عباس، ودانيال كريسيليوس،» مجلة كلية الآداب (جامعة القاهرة) (1993)، ص 72-73.

(21) أسعد، ص 311.

توجد طائفة متخصصة تسمى «طائفة تراسي الرميلة» بالقرب من الرميلة، وتوجد رقعتان للقمح بالقرب من باب اللوق (أحد أبواب القاهرة)، وثالث مراكز تجارة الغلال كان يقع خارج باب الشعرية؛ حيث نجد سوق الغلال التي حملت تارة اسم «رقعة القمح»، وتارة أخرى اسم «ميدان الغلة» وتوجد وكالتا القمح الواقعتان على طول شارع الخليج إلى الشمال من باب الشعرية، وهناك أيضًا «تجار غلال حي الجمالية» في القاهرة[22]، بيد أن أشهر عرصات الغلال هي «ميدان الغلة» الذي أشارت إليه العشرات من الوثائق[23].

تخزَّن الغلال في مخازن واسعة تسمى الشواني والواحدة تسمى الشونة، وهي عبارة عن ساحات مربعة الشكل محاطة بالأسوار، ومليئة بالغلال المغطاة بالحصر[24]. وكانت بولاق تمثل الميناء الطبيعي لتجارة الحبوب بصفة خاصة، تُجلب إلى مصر القديمة لتخزن في شوانٍ ضخمة. وعلى الرغم من أن تجارة الحبوب في مصر القديمة تعد تجارة قديمة جدًّا، فإن بولاق استأثرت بالجزء الأكبر منها لأن عرصات سواحل بولاق كانت تحوي حواصل الحبوب، ولذلك كان أغوات الإنكشارية[25] ينزلون هناك إبان الأزمات حتى يؤمّنوا عملية إمداد القاهرة بالحبوب، ولإلزام الجميع احترام التسعيرة[26]. وتعد صوامع مصر القديمة مخزنًا مهمًّا للقمح، وقد عُهد إلى أربعة أغوات جمع القمح وتخزينه في المنيا وبني سويف وجرجا ومنفلوط[27].

---

(22) أندريه ريمون، الحرفيون والتجار في القاهرة في القرن الثامن عشر، ترجمة ناصر إبراهيم وباتسي جمال الدين؛ مراجعة وإشراف رؤوف عباس (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2005)، ص 490-491.

(23) «باب الشعرية» س 604، ص 103، م 272 (26 محرم 1021هـ/ 29 آذار/ مارس 1612م) (القاهرة) (1994م).

(24) أندريه ريمون، القاهرة تاريخ حاضرة، ترجمة لطيف فرج (القاهرة: دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، 1994)، ص 248.

(25) الإنكشارية هم أفراد مشاة وأتت مع السلطان سليم الأول وعرفت بطائفة السلطان، وتسمى كذلك مستحفظان، وقد أشاد أحد الرحالة الفرنسيين بأفراد هذه الطائفة وتسليحهم الجيد في القرن السابع عشر. انظر: Balthasar de Monconys, *Voyage en Égypte de Balthasar de Monconys, 1646-1647* ([Le Caire]: Institut français d'archéologie orientale du Caire (IFAO), 1973), p. 152.

(26) ريمون، الحرفيون، ج 1، ص 419.

(27) ذهني، مصر، ص 63.

تشدد الإدارة على توفير القمح الذي يُشحن على متن السفن، ويفرَّغ في حواصل القمح، ولا سيما في بولاق، حتى إن كان صاحب القمح غير موجود، حيث يكتب اسمه، ويعين «القاضي شخصًا من جانبه صحبة الجاويش المعين مع القمح ليكون ذلك على يديه وحفظًا لثمنه»[28]. ويؤكد ذلك اهتمام الدولة بتوفير القمح، ولا سيما للفقراء، في الأحيان كافة، في الرخاء كما في الأزمات، وهذا يعني عدم غياب دور الدولة، بل وجودها وقيامها بمهماتها تجاه مواطنيها.

لم يختلف الأمر في الأقاليم؛ حيث نجد حواصل للغلال؛ إذ أشارت الوثائق إلى استئجار أحد تجار الغلال عرصة غلال في المحلة الكبرى، بما فيها من «المنافع والحواصل داخلها وخارجها ودار دوابها وجميع حقوقها» ستة أشهر وعشرة أيام بإيجار قدره 420 نصف فضة؛ تسعون نصفًا مقدمًا، ويقسط الباقي على المدة الباقية شهريًّا[29]. وفي الإسكندرية نجد استئجار أحد تجار الغلال «عرصة لوضع الغلال وحواصل وستة حمير بالثغر» بأجر قدره خمسة أنصاف إلى جانب «كلفة الحمير»[30]، أي غذائها. ونجد وكالة بها ساحة للغلال في المنصورة تشتمل على حواصل ومخازن في الدور الأرضي يعلوها دور آخر يتبع الوكالة[31].

يرتبط بالغلال العديد من العمال؛ فنجد الأمناء مثل الحاج حسن بن علي «من أعيان مشايخ الأمن بساحل الغلال ببولاق»[32]، والكيالون مثل محمد بن حسين «الكيال في الغلال بباب الشعرية»[33]. وكان توفير الغلال في مواعيدها بالعرصات الشغل الشاغل للإدارة؛ حيث كان أحمد بك المسلماني «قاعدًا في قدم النبي عينوه ليستعجل غلال العنبر الشريف»[34]، وقدم النبي أي أثر النبي،

(28) «إسكندرية،» س 31، م 490 (غرة ذي القعدة 983هـ/ 12 شباط/ فبراير 1575م).
(29) «الدشت،» محفظة 34، ص 399 (18 صفر 1954هـ/ 10 نيسان/ أبريل 1547م).
(30) «إسكندرية،» س 31، م 387 (15 محرم 955هـ/ 29 كانون الثاني/ يناير 1587م).
(31) «الدقهلية،» س 10، ص 41، م 93 (3 ذو الحجة 1200هـ/ 27 أيلول/ سبتمبر 1786م).
(32) «بولاق،» س 65، ص 6، م 18 (18 شعبان 1134هـ/ 14 أيلول/ سبتمبر 1722م).
(33) «الدشت،» محفظة 21، ص 736 (2 شعبان 946هـ/ 13 كانون الأول/ ديسمبر 1539م).
(34) أحمد شلبي بن عبد الغني، أوضح الإشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات: =

هو ساحل مصر القديمة، ويدل هذا على مدى الاهتمام بتوفير الغلال التي تصل إلى المخازن السلطانية.

بيد أن تجار الغلال هم من أهم العناصر المرتبطة بتوفيرها وتوزيعها، وقد عدد الرحالة التركي أوليا جلبي أكثر من ثلاثة آلاف رجل من أغنياء التجار، لهم ألفا مخزن في بولاق، ومصر القديمة، وفي داخل القاهرة، و«أسماؤهم مقيدة في سجل الأمناء والنظار؛ لأنهما إذا احتاجا إلى الغلال اضطرارًا أخذوها منهم»[35].

تكونت شركات لتجارة الغلال؛ فعلى سبيل المثال نجد شركة رأسمالها مئتا قرش، كوّنها شخصان للتجارة في الغلال، كان نصيب القمح منها مئتي إردَبّ، ينفق منها على جلب الغلال وإيجار الحواصل وأجرة عمال وغيرها[36]. وتشير الدراسة التاريخية إلى اشتغال طوائف مثل المغاربة مثلًا بتجارة القمح؛ وذلك للأرباح الهائلة التي تدرّها، خصوصًا إذا صدّر القمح إلى الخارج، ولكن الدولة كانت تصدر الأوامر بعدم تصديره في حالة حدوث أزمات اقتصادية؛ كتلك التي حدثت في عام 971هـ/ 1563م، وكانت الإدارة تقوم بتفتيش السفن المتجهة إلى الخارج للتأكد من عدم تصديره[37].

ترسل كميات من القمح والشعير إلى الآستانة على ظهر عشرين سفينة، وإلى مكة المكرمة والمدينة المنورة بإشراف الباشا، فتخرج القوافل من مصر العليا إلى القصير، ومنها إلى البحر الأحمر[38]. وكانت مصر تمدّ القدس بالغلال، حيث اشترى مجموعة من أهالي القدس كمية من الغلال من منفلوط

= الملقب بالتاريخ العيني، تقديم وتحقيق وضبط وتصحيح عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم (القاهرة: مكتبة الخانجي، 1978)، ص 74، و422، والعنبر الشريف، هو المخزن الذي تُحفظ فيه كميات القمح الميري التي كانت تجبى من ولايات الوجه القبلي، وتصرف منها الجرايات والعليق لكلّ من يستحقها، وإذا تبقّت كميات فائضة تُطرَح للبيع. انظر: الجبرتي، ج 1، ص 215.

(35) أوليا جلبي، سياحتنامه مصر، ترجمة محمد علي عوني؛ تحقيق عبد الوهاب عزام وأحمد السعيد سليمان؛ تقديم ومراجعة أحمد فؤاد متولي (القاهرة: مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، 2003).

(36) ناصر إبراهيم، الأزمات الاجتماعية في مصر في القرن السابع عشر (القاهرة: دار الآفاق العربية، 1998)، ص 285، وانظر أيضًا: الملحق (10).

(37) صلاح أحمد هريدي، فصول من تاريخ المدن المصرية خلال العصر العثماني (القاهرة: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، 2004)، ص 25.

(38) ذهني، مصر، ص 163.

في صعيد مصر، وقد صرح القاضي لهم بشراء الغلال وأكد عدم معارضتهم في ذلك، كما صدرت الأوامر إلى العاملين في ثغر دمياط بمساعدتهم على شحن الغلال إلى بلادهم، وعدم التعرض لهم في حلهم وترحالهم[39]، ويبدو من هذا عمق علاقة مصر بالقدس خلال العصر العثماني[40].

كانت أوروبا تصاب - أحيانًا - بأزمات اقتصادية حادة، فتساعدها مصر. وذكر في بعض الدراسات أن حبة القمح وغيرها من الحبوب التي تزرع كانت تنتج أربع حبات، أي إن الإنتاج كان يتضاعف، فكانت أوروبا تستورد الحبوب من مصر، كما في عامي 1796 و1797 على سبيل المثال، اللذين استوردت فيهما أوروبا من ميناءي دمياط والإسكندرية نحو عشرين حمولة تشتمل على القمح والأرز والفول، بكميات كبيرة[41].

هكذا، تتضح مما سبق أهمية الحبوب عامة ولا سيما القمح؛ إذ عرضنا مراحل إنتاجه من الزراعة إلى الحصاد والدرس، ونقل الحبوب إلى التجار، وحظر التصدير في الأزمات والسماح بذلك في أوقات الرخاء، والخطوة التالية في إنتاج الخبز إعداد القمح للطحن.

ثالثًا: الطِّحن

يطلق على طحن الحبوب، وتلفظ الكلمة بالكسر، ومنها الطاحونة وهي الرّحى، والطحّان هو الذي يقوم بطحن الحبوب، ويقال له أيضًا الدقّاق[42]، ويُعد الطحن من أهم عمليات صناعة الخبز، وهناك عمليات تمهيدية للطحن كالآتي:

---

(39) إبراهيم، الأزمات، ص 287، وانظر الملحق (15).

(40) ارتبطت مصر بالقدس بعلاقات منذ مئات السنين. للمزيد من المعلومات انظر: جمال كمال محمود، مصر والقدس في العصر العثماني، سلسلة مصر النهضة (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، [قيد النشر]).

(41) علماء الحملة الفرنسية، وصف مصر، ج 4، ص 301، وفرنان برودل، الحضارة المادية والاقتصاد والرأسمالية من القرن الخامس عشر حتى القرن الثامن عشر، ترجمة وتحقيق مصطفى ماهر، 3 ج، ميراث الترجمة (القاهرة: دار الفكر للدراسات والنشر، 1993)، ص 146-147.

(42) محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، مختار الصّحاح، تحقيق محمود خاطر (بيروت: مكتبة لبنان - ناشرون، 1995)، ص 163، وحسن الباشا، الفنون الإسلامية والوظائف على الآثار العربية، 2 ج (القاهرة: دار النهضة العربية، 1966)، ص 742.

1- تنقية الحبوب

الغرض من هذه العملية تنقية الحبوب مما علق بها من شوائب في أثناء الحصاد والدرس. وكانت الحبوب تنقّى بعد إخراجها من الصوامع والمخازن، ولم تكن هذه العملية وليدة العصر العثماني بل معروفة منذ العصر الفرعوني؛ حيث نشاهد شخصًا في المتحف المصري جالسًا بجوار الهاون الذي تدق فيه الحبوب، وأمامه مائدة صغيرة منخفضة جدًا في ركن منها كومة من الحبوب، ويمسك الرجل بين إبهامه وسبابته شيئًا متناهي الصغر، ويبدو أنه ينتزع الحصى والشوائب. ولعل عملية غسل الحبوب كانت تُنجز قبل التنقية والطحن، وهو ما نراه في عصرنا الحاضر في الريف المصري.

2- غربلة الحبوب

تغربل الحبوب لتخليصها من الشوائب. وقد تسبقها عملية التنقية في بعض الحالات، كما قد تنجزان في وقت واحد. فنرى ربات البيوت في الريف يقمن بالغربلة وفي أثنائها يقمن بالتقاط الشوائب التي يتعذر نزولها من الغربال، ويُهزّ الغربال بطريقة تعودن عليها «ولهن في ذلك صنعة»، ويُنجز ذلك كله في إطار تجويد الحبوب وتخليصها من أي شوائب قد تؤثر في الطحين، أي الحبوب المطحونة، التي صارت دقيقًا. وقد تغربل أحيانًا على مرحلتين: **الأولى** قبل الطحن، والثانية بعد الطحن لإخراج بعض الحبيبات التي لم تُطحن جيدًا.

3- الطحن

كان الطحن قديمًا - في العصر الفرعوني - يجري من خلال سيدات يقمن بالطحن أكثر من مرة، فيعاد الطحين الذي لا يصل إلى النعومة المطلوبة إليهن مرة أخرى لتنعيمه. وحدث تطور للرحى - أحجار الطحن - عبر فترات التاريخ المختلفة؛ فتحدثنا مصادر العصور الوسطى عن طواحين الحبوب التي كان يعمل بعضها بالهواء، كتلك التي حدّث بها فيروز أبو لؤلؤة المجوسي وهو فارسي من نهاوند، فتروي المصادر كيف أن الخليفة عمر بن الخطاب مر بفيروز، وقال له: «ألم أحدث عنك أنك تقول: لو شئت أن أصنع رحى تطحن

بالريح لفعلت؟»[43]. ومعنى ذلك وجود طواحين تعمل بالهواء منذ فترة مبكرة من العصور الوسطى. وقد زار الرحالة التركي «أوليا جلبي» القاهرة، وعدّد الطواحين الموجودة فيها، وذكر أنها ألف ومئتا طاحونة، وتدار كل طاحونة بواسطة حصان أو بقرة، ويضيف: «وهي أماكن جديرة بالرؤية وبكل قصر من قصور القاهرة طاحونًا حتمًا»[44].

انتشرت الطواحين في طول البلاد وعرضها، فعلى سبيل المثال نجد إقبال بعض الأهالي على بناء الطواحين في القرى الواقعة على أطراف المدن للمساهمة في إمدادها بحاجاتها من الدقيق. وكانت للقرى القريبة من المدن الكبرى أهمية خاصة في هذا الشأن لقربها من أسواق الغلال ومناطق إنتاجها، فيما حرص مالكو الطواحين على أن تكون لهم ساحات كبيرة لتخزين الحبوب في حالة الإقبال الكبير من الأهالي على الطحن[45].

إلى جانب الطواحين الكبيرة، كانت الطواحين اليدوية (الرحى) تستخدم، وكانت تتعاون امرأتان في إدارتها، ووصفها بعضهم بأنها «ذات تركيب بسيط يعتمد على حجرين أحدهما يدور فوق الآخر حول محول في جانب الحجر العلوي، تثبت فيه عصاة صغيرة لإدارة الرحى، وفي وسط الحجر حفرة صغيرة يوضع فيها القمح؛ كي يسقط بين الحجرين»[46]. هذا عن وصف الطاحون اليدوي الصغير أو إن شئت قل المنزلي.

أما عن وصف الطاحون الكبير، فأمدتنا الوثائق بالعديد من أوصافها نتخير بعضها لعرضه:

المثال الأول: استقيناه من سجلات محكمة الدقهلية في القرن الحادي عشر

(43) إحسان صدقي العمد، الخبز في الحضارة العربية الإسلامية، حوليات كلية الآداب؛ الحولية 12، الرسالة 76 (الكويت: جامعة الكويت، 1992)، ص 49.

(44) جلبي، ص 461.

(45) أسعد، ص 135.

(46) أرشيبالد فورد، الحياة اليومية في فلسطين خلال الحكم التركي، ترجمة إبراهيم العلم (القدس: مركز الأبحاث الإسلامية، 1992)، ص 27.

الهجري/ السابع عشر الميلادي؛ حيث ورد في معرض شراء أحد الأمراء - ويدعى مصطفى جلبي وكان كاشفًا (حاكمًا) لولاية الغربية والشرقية - من رجل يدعى الحاج محمد أبو سعدة «جميع الطاحون الفرد الرحا الفارسي أرضًا وبنى الكائنة بمدينة المنصورة بخط زاوية ولي الله الشيخ عبد الجليل القائم بناؤها بالطوب الآجر والمون، المشتملة على باب مربع فتح غربيًا، يدخل منه إلى مسطاح، ومكسلتين، ودوارة بها على يمنة الداخل خزانة، وعجلة، وحجر نجدي، وقاعدة حجر، وجايزة، وفاس، وعمود، وقادوس، وشونة معدة لخزن التبن ودار دواب وغير ذلك»[47]. ويتضح من هذا الوصف عدة الطاحون كاملة، كما لم يغفل مخزن التبن المعد للقوى المحركة للطاحون وقد تكون هذه القوى الخيول أو البغال أو الأبقار.

أما المثال الثاني فهو لطاحون سجلته لنا وثائق محكمة دمياط، في القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي، ونجد هذه المرة طاحونًا زوجًا والوصف أكثر وضوحًا من الوصف السابق؛ حيث يذكر أنه «طاحون بالطوب الآجر، زوج، فتح بابها غربيًا، يدخل منه إلى مجاز، ومن المجاز المذكور إلى دورتين مكبل كل منهما بالنصبة، والقاعدة الحجر يعلوها حجر نجدي، وقادوس، وعجلة وهرميس، وعروس، وجايزة، وقوس، وميزان، وعمود حديد، وفاس حديد، ويتوصل من ذلك إلى دار دواب، بها حوض معد لسقي الدواب، ومراغة، وطوالة وسلم يصعد منه إلى مَدْرَسين: أحدهما علو المسطاح، والثاني علو المراغة، مسقفتين خشبًا، مكملة الطاحون المذكور بالعدة والآلة الصالحة للإدارة على العادة، مسقفة الطاحون المذكورة غشيمًا، والباب فتح بحريًا بدف واحد خشبًا، يدخل منه إلى سلم، تصعد منه إلى غرفة علو الطاحون مطلة على المجائز»[48].

---

(47) «الدقهلية،» س 7، ص 86-87، م 231 (12 ربيع الأخر 1091هـ/ 11 أيار/ مايو 1980م).

(48) «دمياط،» س 212، ص 122، م 133 (25 صفر 1146هـ/ 8 آب/ أغسطس 1733م)، للمزيد من المعلومات عن أوصاف طواحين أخرى، انظر: «الدقهلية،» س 8، ص 23، م 52 (11 جمادى الآخرة 1094هـ/ 7 تموز/ يوليو 1683م)؛ «بولاق،» س 62، ص 106، م 297 (11 محرم 1111هـ/ 9 تموز/ يوليو 1699م)، و«الدقهلية،» س 3، ص 87، م 264 (13 ذي الحجة 1063هـ/ 5 تشرين الثاني/ نوفمبر 1653م).

يتضح أن هذا الوصف أكثر شمولًا من السابق، ولعل ذلك يعزى إلى أن الوصف الأخير جاء بعد الأول بأكثر من نصف قرن، كما أنه يشتمل على طاحون زوج وليس فردًا كالأول، إلى جانب شموله أماكن لرعاية حيوانات الطاحون من حوض للشرب ومراغة - أي استراحة للحيوانات - بعد انتهاء كل فترة عمل، وطوالة للأكل، إلى جانب السلالم والدور الأعلى. ولعل أفضل تعليق على هذين الوصفين أنهما يتكاملان معًا، ونخرج منهما بصورة للطاحون في العصر العثماني.

كان تعمير الطواحين وإصلاحها محل اهتمام كبير من القائمين عليها؛ وقد أمدتنا وثائق محكمة الإسكندرية بوثيقة مهمة تتعلق بتعمير طاحون يملكه أحد الفرنج البنادقة[49] في الإسكندرية، والوثيقة عبارة عن إقرار لنجارين من الغربية - ناصر الدين بن زياد الجميعي وشقيقه أحمد - بأن والدهما تسلم 661 نصف فضة على مراحل، نظير قيامهم بتعمير الطاحون الفرد القديم الذي استغرق تعميره ثمانية أيام، و«المبلغ نظير التعمير وثمن فأس حديد وأجرة معلمين، والأكثر من ذلك كسوة للمعلمين من الجوخ الأزرق»[50]. وفي بعض الأحيان يعاد بناء الطاحون من جديد؛ فقد كلّف طاحون في الإسكندرية مثلًا كذلك مبلغ 41 دينارًا من أحجار وجير ورمال وأجرة نقل وأجرة بناءين وفعلة وحجر وقاعدة وغيره[51]، ومعنى ذلك أنه بُني من جديد.

يُعدّ الاستثمار في الطواحين من أهم الاستثمارات التي تدر أرباحًا في مصر العثمانية، ويشمل الاستثمار البيع والشراء والتأجير والاستئجار، ويكون الإقبال على شراء الطواحين كبيرًا في حال وجودها في قلب مناطق الإنتاج والتجارة على السواء، كذلك إن وجدت على أطراف المدن وفي داخلها لتغطية

(49) كان للبنادقة وجود في القاهرة في العصر العثماني، للمزيد من المعلومات انظر: جمال كمال محمود، «حارة البنادقة بالقاهرة في العصر العثماني،» في: محمد الدمرداش، رؤى في التاريخ الحديث والمعاصر، تحقيق حمادة إسماعيل (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2013).

(50) «الإسكندرية،» س 8، ص 233، م 660 (غرة جمادى الأولى 973هـ/ 29 أيلول/ سبتمبر 1565م).

(51) «الإسكندرية،» س 12، ص 37، م 90 (15 ذو الحجة 985هـ/ 23 شباط/ فبراير 1578م).

زيادة الطلب على الخبز[52]. وإذا أعطينا مثالًا على استثمارِ طاحونٍ في القاهرة نجد أن جعفر بن مصطفى بن عبد المجيد بن عبد الرازق اشترى طاحونًا في الأزبكية بعشرة آلاف ومئة وستة عشر نصف فضة، ودفع جزءًا من المبلغ 12 قنطارًا من البن القلب بثمانية آلاف نصف فضة[53]، ومن المعلوم أهمية البن كسلعة رأسمالية غاية في الأهمية في ذلك العصر؛ حيث كان يدفع مقابل استئجار الأراضي في ظل نظام الالتزام الزراعي، وأدّى تجّاره دورًا مهمًّا في نظام الالتزام، خصوصًا بعد تدهور تجارة البن إلى حد ما، ابتداءً من عام 1730، وكانت أسرة الشرايبي من أهم تجار البن، وكذلك من أهم الملتزمين[54].

نجد أيضًا شراء أحد النصارى الأرمن، ويدعي عازار الأرمني، الطاحون «الفرد الفارسي» الكائن في الموسكي بـ 187 ريالًا حجرًا[55]. واشترى أحد الأشراف طاحونًا من نصراني أرمني بالقرب من باب الشعرية بأحد عشر دينارًا وستة قروش ريال[56]. ونجد البائع يعود إلى استئجاره بألفي نصف فضة كما اشترط أنه متى أعاد إليه المبلغ حاز الطاحون مرة أخرى[57]، وهذا دليل على أن البائع كان في ضائقة مالية ألجأته إلى البيع، ثم الاستئجار، ويوضح أهمية الاستثمار في الطواحين في ذلك العصر.

يُعدّ الاستئجار من الاستثمارات المهمة في الطواحين؛ فنجد استئجار

(52) أسعد، ص 136-137.

(53) «الباب العالي» س 138، ص 210، م 669 (14 رجب 1073هـ/ 22 شباط/ فبراير 1663م).

(54) للمزيد من المعلومات عن التجار ونظام الالتزام، انظر: جمال كمال محمود، الأرض والفلاح في صعيد مصر في العصر العثماني (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2010)، ص 152-156.

(55) «الصالح» س 367، ص 56، م 134 (24 صفر 1195هـ/ 19 شباط/ فبراير 1781م)، والريال الحجر عملة قُدِّرت بـ 90 بارة «نصف فضة». انظر: جمال كمال محمود، «عازار الأرمني صائغ في القاهرة في القرن الثامن عشر» ورقة قُدِّمت إلى: الندوة العلمية الدولية عن الاقتصاد بين العرب والأرمن، التي أقامها مركز الدراسات الأرمنية في كلية الآداب، جامعة القاهرة عام 2010، ص 208.

(56) «الزاهد» س 687، ص 455، م 1125 (26 جمادى الآخرة 1128هـ/ 14 أيار/ مايو 1715م).

(57) «الزاهد» س 687، ص 455، م 1126 (26 جمادى الآخرة 1128هـ/ 14 أيار/ مايو 1715م).

طاحون خارج باب الشعرية بإيجار قدره تسعون نصفًا فضة شهريًّا[58]. واستأجر أحد المدولبين في الطواحين طاحونًا في بولاق «بخط دار البطيخ بموقف المكارية» بثمانية وعشرين نصف شهريًّا[59]. وإذا انتقلنا إلى الأقاليم نجد استئجار طاحون في الإسكندرية مدة ثلاثة عشر شهرًا بعشرة دنانير ذهبًا؛ دينارًا مقدمًا، والباقي على قسطين كل ستة أشهر أربعة دنانير ونصف، على أن يقوم المستأجر كذلك بطحن قدحين قمحًا يوميًّا[60].

تعدى الاستثمار الطواحين إلى القوى المحركة لها؛ فنجد من يستأجر الخيول والبغال[61]. ويؤكد ذلك أهمية الاستثمارات في الطواحين من عدة وقوى محركة لها. ولم تخل الطواحين من النزاع في شأنها؛ فقد ادعى «ريّس» إحدى السفن على شخص في الإسكندرية بأنه يستحق في ذمته أحد عشر دينارًا ثمن عدة طاحون، وأنه لم يأخذ منها سوى ستة دنانير، واتضح أن العدة غير كاملة، وكذلك لا تعمل، وانتهى الأمر بحل النزاع[62].

قام بعضهم بوقف طواحين؛ فنجد أحد خدام مقام السيد البدوي يوقف ثلاثة طواحين كاملة العدة والبناء[63]. كما أوقف بعضهم ثلث طاحون في القاهرة على نفسه وأولاده وأولادهم وذريتهم[64]، وأنهى أحد نظار الأوقاف

---

(58) «الدشت،» محفظة 34، ص 6 (5 محرم 954هـ/ 25 شباط/ فبراير 1547م).

(59) «الدشت،» ص 369 (9 صفر 954هـ/ 31 آذار/ مارس 1547م).

(60) «الإسكندرية،» س 11، ص 187، م 741 (25 شوال 978هـ/ 20 شباط/ فبراير 1571م).

(61) «الدشت،» محفظة 19، ص 619 (20 رمضان 944هـ/ 20 شباط/ فبراير 1538م)؛ «دمياط،» س 213، ص 10، م 13 (19 جمادى الأولى 1146هـ/ 28 تشرين الأول/ أكتوبر 1733م)؛ «الدشت،» محفظة 1، ص 98 (20 ذي الحجة 928هـ/ 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 1522م)، و«الدشت،» محفظة 201، 34، ص 23 (16 محرم 954هـ/ 8 آذار/ مارس 1547م).

(62) «الإسكندرية،» س 25، ص 48، م 143 (26 جمادى الآخرة 996هـ/ 23 أيار/ مايو 1588م)، وفيما يتعلق بالنزاع، انظر الملحق (7).

(63) غادة طوسون، «بعض الآثار الاقتصادية والاجتماعية لمقام السيد أحمد البدوي على طنطا وريفها،» مقالة منشورة ضمن إصدارات المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية تحت عنوان: Mohammad Afifi [et al.], eds., *Sociétés Rurales Ottomanes, Ottoman Rural Societies*, (Le Caire: Institut français d'archéologie orientale (IFAO), 2005), p. 109.

(64) «الباب العالي،» س 199، ص 445 (12 جمادى الأولى 1130هـ/ 13 نيسان/ أبريل 1718م).

تأجير طاحون في باب الشعرية[65]. وكان للمرأة دور في أوقاف الطواحين؛ فنجد إسقاط سيدة ذمية تدعى صوفية ربع طاحون تملكه في حارة التركمانية لنصراني أرمني[66]. وأسقط نصراني شامي حقه في إيجار طاحون تابع لوقف أحد المسلمين بـ 317 ريالًا حجرًا بطاقة[67]. وإذا انتقلنا إلى دراسة حالة وقف لطاحون في الأقاليم، نجد إيقاف الأمير لاجين، حاكم ولاية الدقهلية، طاحونًا بشهادة أخيه وأحد مشايخ العربان، وإلى جانب الطاحون فرن، وحدد أجرة تشغيل الطاحون والفرن بخمسين قرشًا، وخصص مبلغًا للعمارة والترميم اللازمين للوقف[68].

بعد أن عرضنا وصف الطواحين والاستثمارات فيها، نذكر نقطة مهمة، هي عملية الطحن ذاتها.

يلاحظ انتشار الطواحين العامة في المدن بشكل خاص، في حين ظلت الرحى البدوية تستخدم في الريف؛ ويعود السبب إلى عدم إمكان عمل طاحون في كل بيت، وعدم إمكان الجميع كذلك أن يطحن بيده أو أن يشتري جارية أو عبدًا للطحن، وبالتالي ساعد وجود الطواحين العامة كثيرًا من الناس، وكان لصاحب الطاحون صبي يأخذ القمح من البيوت، ويأتي به للطحن، ثم يرده إلى صاحبه[69].

برزت أهمية الطواحين العامة والخاصة في العصر العثماني؛ فنجد استلام طائفة الطحانين في مدينة الإسكندرية كمية كبيرة من القمح لطحنها لتُصنع (بقسماط) - خبزًا جافًا - لسفن الأسطول العثماني، وهذا القمح وارد من

---

(65) «باب الشعرية،» س 618 مكرّر، ص 1، م 1 (14 ذي الحجة 1056هـ/ 21 كانون الثاني/ يناير 1647م).

(66) «الباب العالي،» س 295، 11، م 13 (12 رمضان 1193هـ/ 23 أيلول/ سبتمبر 1779م).

(67) «الصالحية،» س 527، ص 261، م 557 (10 شعبان 1185هـ/ 18 تشرين الثاني/ نوفمبر 1771م).

(68) «الدقهلية،» س 3، ص 93، م 902 (10 جمادى الآخرة 1066هـ/ 5 نيسان/ أبريل 1656م). انظر الملحق (19).

(69) العمد، ص 50.

الشواني السلطانية، ومقداره تسعمئة إردَبّ، وقد استلم شيخ الطحانين وطائفته كل على حدة كمية من القمح لطحنها، كما هو متبع منذ القدم، وأقر كل طحان على حدة بطحن ما أخذه من قمح، ثم عمل الدقيق (بُقسماط)، وهذا يوضح تداخل عمليتي الطحن والخبز(70) ويؤكد دقة التعاملات في العصر العثماني، ومعرفة كل فرد ما عليه من عمل وما له من حقوق، وكتابة حجة شرعية أمام القاضي.

كان القمح يوزع على الطحانين، ويدفعون ثمنه على أقساط؛ فنجد المحتسب والطحانين يقرون باستلام «مائة وتسعة وسبعين غرارة بالكيل السكندري ليقوموا بطحنه في طواحينهم وتسليمه في الموعد المحدد»(71). وهذا يوضح اشتغال الطحانين بالطحن لحسابهم الخاص. ولم يختلف الأمر في العاصمة؛ فنجد مشاركة طحانين اثنين في طاحون في بولاق، واستثمار أربعة آلاف نصف فضة اشتريا بها غلالًا؛ ليطحناها في الطاحون، ثم ليبيعاها دقيقًا، ثم ليشتريا قمحًا، وليطحناه، ويبيعاه، وهكذا، وقد أقر كل منهما أن الربح المتبقي بعد المصاريف يقسم بينهما بالسوية(72). ولم تسلم عملية الطحن من بعض الصعوبات، منها على سبيل المثال سرقة الدقيق؛ فنجد ادعاء صاحب طاحون على طحان يعمل عنده بأن الأخير اختلس كمية من الدقيق في شهرين، فما كان من المدعى عليه إلا أن طالب المدعي بإثبات دعواه، ولم توضح الوثيقة ما انتهت إليه القضية(73). وقد تعددت القضايا المشابهة لذلك(74).

تعرّض القمح نفسه للاختلاس؛ فقد أنهى أحد الطحانين في الإسكندرية

---

(70) «الإسكندرية،» س 4، ص 195، م 575 (5 ربيع الآخر 996هـ/ 4 آذار/ مارس 1588م). انظر الملحق (2).

(71) «الإسكندرية،» س 25، ص 263-264، م 820 (27 ذي القعدة 996هـ/ 18 تشرين الأول/ أكتوبر 1588م).

(72) «بولاق،» س 65، ص 82-83، م 241 (غرة جمادى الآخرة 1135هـ/ 9 آذار/ مارس 1723م). انظر الملحق 3.

(73) «الإسكندرية،» س 9، ص 36، م 105 مكرّر (30 رجب 965هـ/ 18 أيار/ مايو 1557م).

(74) «الإسكندرية،» س 23، ص 52، م 54 (29 ربيع الآخرة 994هـ/ 19 نيسان/ أبريل 1586م).

للقاضي نقص كمية القمح التي يأخذها من قمح السلطنة الشريفة الوارد إلى المصري، فما كان من القاضي إلا أن أمر بكيل «غرارة» - كمية من القمح معلومة الوزن - وكيّلها أحد الكيالين فثبت النقص، وفرّ الكيال الذي كان يكيل القمح الناقص، وقرر القاضي تعويض الطحانين النقص منذ تعاملوا مع ذلك الكيال[75].

حدث نوع آخر من النزاع؛ عندما ادعى خباز على طحان بنقص الدقيق الخاص به، الذي يطحنه له هذا الطحان من القمح الذي يعطيه إياه، ووُزن الدقيق وثبت النقص، وتعلل الطحان بأن الدقيق إذا بات ينقص وزنه، وأنه لا علاقة له بالدقيق بعد طحنه، واستمر النزاع بينهما إلى أن انتهى بالصلح على أساس أن يدفع الخباز أحد عشر دينارًا ذهبًا فقط بدلًا من عشرين دينارًا[76].

تراقب عملية الطحن بدقة، وهو ما يعرف بالحسبة على الطحانين أو الدقاقين الذين يحولون الحبوب إلى دقيق، ويتمثل ذلك في مراقبة الطحانين، في عدم احتكار الغلة، وعدم خلط الرديء منها بالجيد، ولا القديم بالجديد، ويجب أن يتأكد المحتسب من أن الطحان غربل الحبوب من التراب، بدقة، ونظفها من الغبار. ويختبر دقيق القمح حتى لا يكون قد خلط بدقيق حبوب أخرى كالشعير والذرة، كما يتأكد المحتسب من عدم الطحن في إثر نقر حجر الطاحون، للضرر الذي يحدثه اختلاط الدقيق ببقايا مخلفات عملية نقر الحجر، ومن كثرة دوس الغلة، أي طحنها جيدًا حتى يكون الدقيق ناعمًا، ويتفقّد صحة موازين الطحانين التي توزن فيها الحبوب قبل طحنها وبعده، وكتابة اسم صاحب كل دقيق وعنوانه في شارة تعلّق على زنبيل الدقيق، وذلك حتى لا يختلط دقيق الناس بعضه ببعضه الآخر، وعليه التأكد من سلامة الأكياس التي يوضع فيها الدقيق المطحون حتى لا يكون فيها ثقوب تؤدي إلى تسرب الدقيق

(75) «الإسكندرية،» س 4، ص 391، م 1510 (17 صفر 997هـ/ 16 كانون الثاني/ يناير 1589م). انظر الملحق (5).

(76) «الإسكندرية،» ص 326، م 1222 (22 ربيع الآخر 973هـ/ 2 كانون الثاني/ يناير 1565م). انظر الملحق (6).

في الطريق، وإلزام الطحانين تزويد أصحاب المخابز بكميات معينة من الدقيق كل يوم، حتى يصنعوا الخبز لبعض الناس الذين يشترونه من الأسواق[77].

زاد بعضهم على ذلك ضرورة التيقن من نظافة عمال المطاحن وطهارتهم، والتحفظ الشديد أن لا يصيب الدقيق المطحون شيء من روث الدواب التي تقوم بعملية تحريك حجر الطاحون، والحرص على عدم اتباع ما كان يفعله بعض الطحانين من شراء القمح من الناس بثمن معلوم، ثم لا يعطي الطحان ثمنه إلا دقيقًا مقسطًا، ودعا كذلك إلى التأكد من أن الصبي الذي يأخذ القمح من البيوت ويرده إليها أمين وتقي، حفاظًا على حرمة المنازل، ومن منع نساء البيوت من الوقوف لصبي الطاحون، ومن أن الحمالين لا يبددون القمح، ومن تخصيص من يكنس الحبوب المتناثرة ويلتقطها، وهي أمور يبرر معظمها الاهتمام الفقهي بطهارة الدقيق واحترامه، وعدم تبديده، والحفاظ على التقاليد الاجتماعية الإسلامية[78].

دلّت الوثائق على متابعة المحتسب للطحانين وضرورة وجود خبازين اثنين يتبعان طحانًا واحدًا، وضرورة سماعهم سعر الدقيق وتطبيق ذلك بكل دقة. وفرض المحتسب على الطحانين عدم تعدي أحدهم على خط الآخر وحصته، لأنه ألزمهم عدم الدوران على الأبواب ليجمعوا من الناس القمح المراد طحنه، بل عليهم البقاء بدولابهم وانتظار رزقهم حتى يأتي إليهم، وقد اتفق بعض الطحانين على عدم تعدي أحدهم على حصة الآخر، وعدم الدوران على الأبواب، وعلى أن لا يحمل أحدهم أطحنة ويتوجه بها إلى دولابه[79].

لم تسلم الطواحين من تعسف الإدارة - أحيانًا - بفرض «مال حماية»

(77) العمد، ص 51.

(78) المصدر نفسه، ص 52.

(79) هبة عبد الخالق، «الحسبة في مصر العثمانية،» (رسالة ماجستير، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 2010)، ص 223، وخالد أبو الروس، «مدينة مصر القديمة في القرن السابع عشر،» (رسالة ماجستير، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 2001)، ص 100.

عليها، وبشكل شبه متواصل خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر؛ فقد ذكر أوليا جلبي أن جزءًا من طواحين القاهرة البالغ عددها 1200 طاحونة كان يتبع سلطة المحتسب، بينما يقع الجزء المتبقي تحت حماية الأوجاقات - الفرق العسكرية - وأغواتها وقادتها، كما قال أحمد شلبي إن سليمان آغا الإنكشارية فرض عام 1727 ضريبة تبلغ ريالين على كل طاحونة، تدفع أسبوعيًا[80]. وقد تعرض بعضهم للقتل في داخل الطواحين. وأمدتنا الوثائق بالعثور على شاب مقتول يدعى محمد بن مراد الشافعي من طلخا بالدقهلية، ووجد في رقبته قطع من الجهة اليسرى، وكان ملقى بجوار باب الطاحون، فحضر نائب حاكم الولاية وعدد من الأسراء لمعاينة الحادثة التي اتهم فيها والدُ القتيل الطحانين بقتله، ولكن الطحانين أقروا بأن الشاب أصيب بقوس الطاحون في رقبته التي كسرت في أثناء دوران الطاحون ومات من ساعتها، وترك آثار الدماء على قادوس الطاحون، وأرضيته وسجلت الواقعة في سجلات المحكمة[81].

طاول الإهمال بعض الطواحين المتروكة، أو على حد قول الوثائق «الطاحون الخربة الخالية من العدة»[82] و«الطاحون الخربة المسلوبة الانتقاع الشرعي»[83].

في أي حال، تتتابع مراحل إنتاج الخبز بعد عملية الطحن؛ كالآتي:

4- نخل الدقيق والرقابة عليه

ينخل الدقيق بعد طحنه في المناخل التي أعدت خصيصًا لهذا الغرض، وأحيانًا ينخل أكثر من مرة؛ حين يتبقى بعض الحبوب التي لم تطحن جيدًا، فتعاد إلى النخال مرة أخرى ليكون أكثر نعومة.

---

(80) ريمون، الحرفيون، ج 2، ص 880.

(81) «الدقهلية،» س 9، ص 116، م 279 (17 ربيع الأول 1100هـ/ 8 شباط/ فبراير 1689). انظر الملحق (9).

(82) «الدقهلية،» س 9، ص 288، م 648 (2 جمادى الأولى 1101هـ/ 11 شباط/ فبراير 1690).

(83) «الدقهلية،» ص 89، م 216 (18 محرم 1100هـ/ 14 تشرين الثاني/ نوفمبر 1688).

كانت المناخل مستديرة الشكل غالبًا، وذات حافة مرتفعة بعض الشيء، وفيها ثقوب ضيقة يتساقط منها الدقيق ليتجمع في إناء موضوع تحت المنخل. وظهرت المناخل في مصر منذ العصر الفرعوني، ولا تختلف الآن كثيرًا عما كانت عليه. وعملية النخل ذات ضرورة كبيرة؛ لتخليص الدقيق من الشوائب التي كانت تشوبه في أثناء عملية الطحن، إضافة إلى رغبة بعضهم في الحصول على خبز أكثر جودة.

عندما زار الرحالة التركي أوليا جلبي مصر، أتى على ذكر صنَّاع مناخل الدقيق وأحصاهم بمئتي رجل[84]. ولم يقتصر النخل على النساء بل قام به الرجال أيضًا، وظهر ذلك في مناظر مقابر العصر الفرعوني. وتشير مصادر العصور الوسطى إلى الحسبة على نخل الدقيق، فكان المحتسب يُلزم الطحان تغيير مناخل الدقيق كل ثلاثة شهور، أو أقل من ذلك لضمان استمرار جودتها، كما يتأكد من نخل الدقيق مرارًا بالمناخل الكثيفة أي ضيقة الخروم، وعدم خلط الطحان دقيق القمح بدقيق شعير منخول[85].

رابعًا: العَجن

منه العجين، أي الخليط الناتج من عملية العجن، ومنه يصنع الخبز. وللعجين مكونات، مثل الدقيق والماء والخميرة والملح، وتستخدم هذه المواد في عمل عجينة الخبز بأنواعه المختلفة التي يفرق بينها نوع الدقيق المستخدم الذي قد يكون قمحًا أو شعيرًا أو خليطًا من الاثنين.

تتوقف درجة سيولة العجين وطراوته على كمية الماء المستخدمة في العجن، كما تضاف الخميرة إلى أغلب أنواع الخبز لتكسبها مسامية، وتساعد في خبزها، وفي حالة إضافة الخميرة يوضع قليل من الملح في العجين ليسهل عمل الخميرة بالعجين.

---

(84) جلبي، ص 461.

(85) العمد، ص 53.

يُعد الدقيق أهم المواد التي يُصنع منها الخبز، ويتنوع من دقيق قمح أو شعير، وتختلف جودة الدقيق بحسب المادة المطحون منها، وكذلك بحسب إتقان الطحن، وكذلك الماء الذي يعد مكونًا مهمًّا في إعداد عجين الخبز، وطبقًا لكمية الماء المستخدمة في العجين يتحدد شكله، فإذا زادت كان العجين سائلًا يمكن صبه في قوالب سابقة التسخين، أما إذا كانت كمية الماء المستخدمة في العجن متناسبة مع كمية الدقيق فيكون العجين يابسًا، ويمكن تشكيله في أشكال متنوعة مستديرة أو بيضاوية، وحينئذ يخبز في الأفران الأسطوانية أو على البلاطات المسطحة. ومن الضروري ألا يعجن الدقيق بماء مالح حتى لا يكون طعم الخبز مرًّا، وأن يكون الماء طاهرًا. ولا تقل الخميرة أهمية عما سبق، فوظيفتها الأساسية هي التخمير أو انتفاخ العجين بواسطة ثاني أكسيد الكربون الذي تكونه الخميرة، وهو ما ينتج خبزًا مساميًّا إسفنجيًّا، كما أنها تضيف إلى الخبز مذاقًا مستساغًا. والخمائر عبارة عن فطريات دقيقة وحيدة الخلية، توجد في أماكن مختلفة كثيرة في الطبيعة مثل أسطح الفواكه والنباتات وأوراقها كما توجد في الهواء، وعند نموها وتكاثرها على المواد السكرية تتخمر، وينتج من هذه العملية الكحول وثاني أكسيد الكربون[86].

عرفت الخميرة منذ أقدم العصور؛ وعرفها المصريون القدماء واستخدموها في صنع الخبز؛ ووردت نصوص تؤكد ذلك مثل «سخن الفرن جيدًا حقًّا إن العجينة أمسكت الخميرة»[87]. ولا يقل الملح أهمية في صناعة الخبز لذا يضاف إلى العجين. ولعملية العجن ذاتها أهمية خاصة في خطوات صناعة الخبز، وأشارت الوثائق إلى تخصص أناس بعينهم بالعجن، فنجد رجلًا يدعى منصور بن حسن «العجان» يؤجر نفسه للعمل لرجل يدعى أبا النصر أحمد، وكان رقّاقًا - يصنع الرقاق - ليلًا ونهارًا طوال شهر رمضان بأجر قدره 5.5

(86) وليام بوين سارلز، علم الأحياء الدقيقة، ترجمة صلاح الدين طه [وآخرون] (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1962)، ص 53.

(87) إيمان محمد المهدي، الخبز في مصر القديمة، تاريخ المصريين؛ 278 (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2009)، ص 132.

نصف فضة في نهاية اليوم والليلة، وقد وضع له صاحب العمل شرطًا جزائيًا ينص على «أنه متى عطل عن العمل كان عليه القيام بعشرة دنانير»[88].

هناك أوانٍ خاصة للعجن، وكان العجين يعجن في الغالب مساءً؛ ليصبح وقد اختمر تمهيدًا لخبزه إذا كان خبزًا خاصًا - أي في البيوت - أما إذا كان للبيع (خبز السوق) فكان العجان يقوم بعجنه. وينبغي أن يجيد العجان عجن العجين وعركه، وأن يلقي فيه الملح والخميرة بقدر، وأن يضيف إليه الماء النظيف، ويطيل عركه حتى يبلغ نهايته، ويراقَب العجانون، ويلزمون أمورًا تتضمن نظافة العجين وسلامته.

من أهم هذه الأمور عدم السماح للعجان بأن يعجن بقدميه، ولا بركبتيه، ولا بمرفقيه، لأن في ذلك مهانة للطعام، والحرص على عدم تساقط شيء من عرق إبطي العجان وبدنه، وإلزامه ارتداء ثوب من غير كُم، وأن يكون ملثمًا؛ إذ ربما عطس أو تكلم فقطر شيء من بصاقه أو مخاطه في العجين، إضافة إلى مطالبة العجان بحلق شعر ذراعيه حتى لا يسقط شيء منه في العجين، وأن العجان إذا عجن في النهار، كان لا بد من أن يكون بجانبه إنسان في يده مذبة لطرد الذباب عنه، كما يجب على العجان تنظيف المعجنة في عقب العجين بالماء في كل يوم[89].

أضاف بعضهم على ذلك ضرورة تغطية العجين في فترة التخمير حتى لا يمسه الذباب والحشرات، والتأكد من طهارة الماء وأواني العجن، وما يُفرش تحته أو يغطى به، ويفضل أن تدور امرأة على البيوت لأخذ العجين، فإن تعذّر ذلك فليُتخذ صبي عاقل عفيف أمين مجرب لم يبلغ الحلم صيانة للحريم. ويذكر الجبرتي «ويحمل طبق العجين إلى الفرن على رأسه»[90].

كان الموسرون ساكنو القصور والسرايات يخصصون حجرات «الأود»

(88) «جامع الحاكم»، س 543، ص 370، م 1497 (23 شعبان 970هـ/ 18 نيسان/ أبريل 1563م).

(89) العمد، ص 54، وعبد الخالق، ص 43.

(90) الجبرتي، ج 3، ص 188.

للعجين؛ فكانت سرايا الخديوي إسماعيل باشا تشتمل على «أود» العجين والفرن[91]. كما كانت سرايا الأمير محمد علي بن محمد علي باشا تشتمل على بيت عجين وفرن[92]. وحوت قصور الأغنياء أفرانًا خاصة، وقلّ أن يخلو بيت من بيوت الفقراء من تنور صغير؛ فأهل كل بيت يصنعون في بيوتهم خبزًا خاصًّا[93].

خامسًا: الخَبز

يقوم بهذا العمل «الخباز» وهو صانع الخبز[94]. وقد انتشرت الأفران العامة، والملاحظ الاهتمام بها من حيث العمارة؛ إذ أشارت الوثائق إلى العديد من الطوابين - الأفران - وتبليطها، وما يتطلبه ذلك من ثمن «بلاط ومون وأجر وكلف»، بلغت في إحدى الطوابين في دمياط 835 بارة[95]. وفي الأغلب كانت الأفران مجاورة للطواحين؛ «الفرن الملاصق للطاحون»[96].

أمدتنا الوثائق بوصف فرن في الإسكندرية، ملاصق لطاحون من الجهة البحرية، ويشتمل على «قبة وقاعة عجين وبير ماء ملح». وقد استأجر هذا الفرن خبازان مغربيان من مدينة فاس بإيجار شهري قدره 16 نصفًا شهريًّا، ولدينا وصف فرن آخر في المنصورة «المشتمل بنا الفرن على باب فتح شرقيًا يدخل منه إلى فتحة كبيرة بها بيت عجين ومزيدة وسلم يصعد منه إلى أعلى سقف الفرن وشونة بلا سقفة وقاعة عجين سقفه غشيمًا وطابونة معدة مبلطة معدة لخبز الخبز القرص وغيره»[97].

---

(91) عبد المنصف سالم نجم، «سرايا الأمير محمد علي والخديو إسماعيل في وراق الحضر وإمبابة: دراسة وثائقية في ضوء وثائق لم يسبق نشرها،» الروزنامة، العدد 7 (2010)، ص 384.

(92) المصدر نفسه، ص 370.

(93) جلبي، ص 460.

(94) الباشا، ج 1، ص 446.

(95) «دمياط،» س 212، ص 11، م 123 (19 ذي الحجة 1145هـ/ 4 حزيران/ يونيو 1733م).

(96) «الدقهلية،» س 3، ص 108، م 322 (غرة ربيع الآخر 1064هـ/ 19 شباط/ فبراير 1654م).

(97) «الإسكندرية،» س 11، ص 132، م 462 (23 رمضان 978هـ/ 18 شباط/ فبراير 1571م).

أما عن الأفران الخاصة، فنعلم من حجةِ شراءِ منزلٍ في المنصورة موقعَ الفرن عند وصف المنزل «وبها من المساكن فرن فتح بابه شرقًا»[98]. واشتمل بعض الأوقاف على أفران، منها فرن كان إيجاره الشهري قرشين اثنين، إضافة إلى تبليط الفرن وترميمه، الواجبين على المستأجر[99].

امتلك الشيخ عبد الله الشرقاوي - العالم الشهير الذي عاصر الحملة الفرنسية ومحمد علي - فرنًا (مخبزًا) للخبز الرومي (التركي) في الأزبكية، وكان خبزه هذا يُباع في الأزبكية وباب اللوق. وقد صدر قرار في عهد محمد علي عام 1812 بعدم التعرض لهذه الطابونة أو البائعين التابعين له «إكرامًا لحضرة الأستاذ»[100].

طاول الإهمال بعض الأفران «جميع الفرن الخرب المنهدم... المشتمل على أرض وبنا[ء] خرب وقاعة بعمود معدة لعجن الخبازين وشونة للأحطاب وبيت نار ومنافع ومرافق وحقوق... وأن الفرن الآن خرب وتخلخلت بعض جدرانه وتساقطت بعض حيطانه واستولى عليه الخراب... وليس ثمة راغب رغب في تواجره مدة طويلة ولا قصيرة»[101]. وشاع تأجير الأفراد في العصر العثماني؛ فنجد استئجار خباز فرنًا وحاصلًا مجاورًا له سنة كاملة بعشرين نصفًا شهريًا[102]. واستأجر خباز فرنًا آخر بأجر شهري قدره أربعة عشر نصفًا، على أن يقوم المستأجر بخبز ثلاثة أطباق خبز يوميًا للخبازين الذين يعملون

(98) «الدقهلية،» س 7، ص 98، م 261 (19 جمادى الآخرة 1091هـ/ 17 تموز/ يوليو 1680)، و«الدقهلية،» ص 86-87، م 231 (12 ربيع الأخر 1091هـ/ 11 أيار/ مايو 1680).

(99) «دمياط،» س 217، ص 33، م 40 (27 شوال 1121هـ/ 29 كانون الأول/ ديسمبر 1709). انظر الملحق (19).

(100) عبد الله عزباوي، المؤرخون والعلماء في مصر في القرن الثامن عشر (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1987)، ص 237.

(101) «الإسكندرية،» س 63، ص 7-8، م 17 (غرة رمضان 1129هـ/ 9 آب/ أغسطس 1717).

(102) «الإسكندرية،» س 25، ص 380، م 1188 (23 صفر 997هـ/ 27 تموز/ يوليو 1570م).

في الفرن من دون مقابل[103]. ولم يكن ذلك النشاط بعيدًا عن المرأة؛ فنجد امرأة تدعى عزيزة ابنة عبد القادر تستأجر فرنًا في بولاق بما فيه من قاعة للعجن والمنافع الأخرى، بإيجار قدره دينار ذهبيّ سلطانيّ وأربعة أنصاف، وقد ضمنها في الأجرة أحد الخبازين، كما التزمت ما يحتاج إليه «بيت النار» في الفرن من التبليط وغيره[104].

تنوعت فئات الخبازين، فكان منهم مصريون[105] وسوريون[106] وأرمن[107] ومغاربة[108] وفرنسيون[109] وقبارصة، وتخصص هؤلاء بصناعة الخبز للأوروبيين، وهي عادة خاصة بهم من قديم الزمان، لأن له صناعة خاصة؛ إذ أدخلت في صناعته مواد أخرى كالحمص وغيرها، وأشرف على صناعته نائب قنصل البنادقة[110].

يتجمع الخبازون أحيانًا في أماكن خاصة بهم؛ حيث كان لهم حارة بالمنصورة «حارة الخبازين»[111]. وهناك طريقتان للخبز: إما الطابون وإما الصاج، وينتشر الطابون (الفرن) المنزلي، وهو بناء بسيط من الطين الجاف على

(103) «الإسكندرية،» س 11، ص 42، م 141 (22 رجب 978هـ/ 20 تشرين الثاني/ نوفمبر 1570م).

(104) «الدقهلية،» س 5، ص 247 (7 ربيع الأول 965هـ/ 25 شباط/ فبراير 1588م).

(105) «الإسكندرية،» س 263، ص 7، م 17 (غرة رمضان 1129هـ/ 9 آب/ أغسطس 1717م).

(106) صلاح هريدي، **الجاليات في مدينة الإسكندرية في العصر العثماني** (القاهرة: عين للدراسات والبحوث الاجتماعية، 2004)، ص 173.

(107) «قسمة عربية،» س 129، ص 224، م 315 (4 شعبان 1208هـ/ 7 آذار/ مارس 1794م).

(108) «الإسكندرية،» س 11، ص 42، م 141 (22 رجب 978هـ/ 20 كانون الأول/ ديسمبر 1571م).

(109) «الإسكندرية،» س 50، ص 193، م 390 (26 ذي الحجة 1071هـ/ 23 آب/ أغسطس 1661م).

(110) هريدي، **الجاليات**، ص 101.

(111) «الدقهلية،» س 3، ص 85، م 257 (12 ذي الحجة 1063هـ/ 4 تشرين الثاني/ نوفمبر 1653م).

هيئة نصف كرة ومثقوب من أعلى، ثم يغطى عند إشعاله ويوضع الخبز بعد إشعال الحطب والأعشاب الجافة وروث البهائم. ويعلق أوليا جلبي على ذلك بقوله: «ترغمهم قلة الحطب على أكل خبز أنضِج بهذا الروث»[112].

أما الصاج فهو لوح حديدي يرتكز على حجارة، توقد تحته النار لينضج الخبز، وبقي مستخدمًا في الريف المصري حتى عهد قريب.

خضعت عملية الخَبز للرقابة للحيلولة دون الاختلاس من أقراص الخبز أو من الأرغفة بعد خبزها. وشاعت الأمثال الشعبية المتعلقة بالخبز، كالمثل الذي لا نزال نردده في مصرنا حتى اليوم «أعط العيش لخبازينه لو أكلوا نصه»[113]. ووصف الرحالة الألماني فانسليبو الخبز بقوله: «خبزهم لذيذ في المدن ولكن سيئ على الأرجح في القرى بسبب عدم توفّر أفران في كل مكان ولذا يلزم أحيانًا على المسافرين أكل 'الفطير' وهو خبز مطبوخ تحت الرماد»[114].

يبدو أنه كانت للخبازين منظومة يأتي في مقدمها شيخ الطائفة؛ وقد أشارت الوثائق إلى «الحاج حسن بن محمد عرف بالدالي شيخ الفرانين بمصر حالًا»[115].

انتمت النساء إلى هذه الطائفة، ومع التسليم بدور الخبازات النساء في البيوت، في المدينة كان أم في الريف، فإن وجود خبازة تنتمي إلى طائفة الخبازين، يعدّ شيئًا جديدًا، يؤكد اضطلاع المرأة العاملة بدور مهم في ذلك العصر؛ حيث وجدنا امرأة تدعى «سورباي بنت عبد الله الجركسية» - وكانت عتيقة السلطان الأشرف قانصوه الغوري - وأشارت الوثائق إلى تعريفها

---

(112) جلبي، ص 460-461.

(113) أحمد أمين، قاموس العادات والتقاليد والتعابير المصرية (القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1953)، ص 66.

(114) ميكيله، ص 173.

(115) «الدقهلية،» س 9، ص 104، م 249 (13 محرم 1100هـ/ 9 تشرين الثاني/ نوفمبر 1688م).

بـ «طايفة الخبازة»[116]، وكان ذلك في مطلع العصر العثماني 930هـ/ 1523م؛ أي بعد نحو سبع سنوات من السيادة العثمانية على مصر.

شاب عملية إنتاج الخبز في مراحلها الأخيرة بعض السلبيات التي أثرت بشكل أو بآخر في الإنتاج، ولعل أهمها النزاع بين الطحانين والخبازين في شأن الدقيق، وقد زخرت بها وثائق ذلك العصر[117]. وإذا أخذنا مثالًا لهذا النزاع نجد طحانًا يدّعي على خباز بأربعمئة نصف فضة ثمن دقيق، وانتهى النزاع بأن «الخباز صنع له بُقسُماط - خبزًا جافًا - بجزء من المبلغ»[118].

1- أنواع الخبز

تتعدد أنواع الخبز طبقًا لنوع الدقيق المستخدم، وطريقة عمل المنتج أيًّا كان نوعه، وجودة الحبوب والطحن والخبز وغيرها، ومنها رغيف الخبز الذي كان يباع في الأسواق، ويصنع من القمح، وهو الأكثر شيوعًا.

عدد أوليا جلبي، في القاهرة وحدها، سبعين حانوتًا لبيع الخبز. وتساءل كيف يكفي هذا العدد القليل من محال بيع الخبز هذا العدد الكبير من السكان؟ وأجاب عن سؤاله بتذكر وجود الأفران الخاصة في القصور والبيوت، بيوت الأغنياء كما الفقراء، ويصنع هذا الفرن في البيوت ويبيعه الأولاد والبنات على أقفاص في الشوارع والحارات، ولذلك يكتفى بسبعين حانوتًا لتوزيع الخبز، يعمل فيها ستمئة رجل[119].

أضاف جلبي إلى رغيف الخبز أنواعًا أخرى منها «الجوريك - الشريك - والبوريك والكعك الناعم والغريّبة والقطايف واللقمة والشعرية والعيش أبو عجوة

---

(116) «الدشت،» محفظة 2، ص 190 (3 ذي الحجة 930هـ/ 2 تشرين الأول/ أكتوبر 1524م).

(117) «الدشت،» محفظة 19، ص 699 (2 ذي القعدة 944هـ/ 2 نيسان/ أبريل 1538م)؛ «الدشت،» محفظة 34، ص 28 (18 محرم 954هـ/ 10 آذار/ مارس 1547م)، و«الإسكندرية،» س 31، م 358 (2 رجب 995هـ/ 8 حزيران/ يونيو 1587م).

(118) «الإسكندرية،» س 25، ص 126، م 365 (25 شعبان 996هـ/ 27 حزيران/ يونيو 1588م).

(119) جلبي، ص 460.

وعيش جاقل، وهو نوع من الخبز ينضج على الحجارة المتقدة، وهذه الأنواع لها مئتان وخمسون حانوتًا وفرنًا يعمل فيها زهاء ألفي رجل، ويعلق جلبي بأن هؤلاء لا يستخدمون روث الحيوانات في إنضاج هذه النوعيات من الخبز، وإنما يستخدمون وقودًا من قش الفول وقشر الحمص ونشارة الخشب وغيرها[120].

أما البُقسُماط فهو ذلك النوع من الخبز الذي يصلح لفترات طويلة لاستخدام الجنود[121]. وكانت أهميته كبيرة لاحتفاظه بجودته فترة طويلة.

ذخرت سجلات المحاكم - ولا سيما الثغور مثل الإسكندرية ودمياط ورشيد - بمئات الوثائق التي تتعرض للبقسماط من بيع وشراء، بل أحيانًا إلى نزاع في شأن الجودة أو الكمية أو مدة خبزه. واشتغل بصناعته مصريون وشوام ومغاربة وكذلك إفرنج[122].

كان الأسطول العثماني في البحر المتوسط أكبر مستهلك للبقسماط في ذلك العصر، لأنه كان يتنقل بين الموانئ لنقل البضائع أو لتأمين السواحل وغيرها، على حد سواء، وكان يستهلك كميات من القمح لصناعة هذا النوع من الخبز بمئات الأرادب[123]. وقام أمين الحسبة بدور كبير في فرض كميات القمح اللازمة لعمله على الطواحين[124]. لكن خبز الشعير عُرف أيضًا بين أنواع الخبز الموجودة في مصر العثمانية، وإن لم يكن الإقبال عليه كبيرًا؛ فقد أشار الجبرتي إلى أحد المتصوفة بالقول إنه كان «متقشفًا بأكل خبز الشعير»، على الرغم من أن الخبز يُصنع في بيته من أجود أنواع الدقيق[125].

---

(120) المصدر نفسه، ص 461.

(121) عبد الوهاب بكر، الدولة العثمانية ومصر في النصف الثاني من القرن الثامن عشر (القاهرة: دار المعارف، 1982)، ص 182.

(122) «الإسكندرية،» س 57، ص 67، م 148 (غرة محرم 1099هـ/ 7 تشرين الثاني/ نوفمبر 1687م).

(123) «الإسكندرية،» س 9، ص 259، م 831 (18 صفر 965هـ/ 10 كانون الأول/ ديسمبر 1557م).

(124) أحمد الدمرداش كتخدا عزبان، الدرة المصانة في أخبار الكنانة، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن (القاهرة: المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، 1989)، ص 15.

(125) الجبرتي، ج 3، ص 88.

يخلط دقيق الذرة بالشعير أحيانًا، ولكن الخبز المصنوع من هذا الخليط طعمه «غير مستساغ» على حد قول أحد رحالة القرن الثاني عشر[126]. ولم تسرْ عملية بيع الخبز على ما يرام في الأحوال كلها؛ إذ تعرض بائعو الخبز للاعتداء عليهم بالضرب أحيانًا؛ وعلى سبيل المثال رفض بائع خبز أن يبيع الخبز بنوع معين من النقود، فما كان من المشتري إلا أن لطمه على وجهه[127].

سادسًا: الرقابة على الخبز

احتلت عملية الرقابة على الخبز مكانة مهمة لما لها من دور في توفير الخبز وفي جودته في الوقت عينه، وهو ما يُعرف بالحسبة[128]. وكان المحتسب مسؤولًا عن الإشراف على منتجي الأطعمة والسلع الأساسية وبائعيها، والخبز في مقدّمها، لما كانت له من أهمية خاصة ولا يزال. وكانت الرقابة على الخبز في الأسواق أولى أولويات جهاز الحسبة في ذلك العصر. وقد اهتم هذا الجهاز اهتمامًا كبيرًا بكشف العديد من نماذج التلاعب في الخبز الذي أشارت إليه كتب الحسبة وغيرها على النحو الآتي:

1- وزن الخبز

يعتبر الاختلاس من عجين أقراص الخبز أولَ نماذج التلاعب بوزنه، وكانت هذه العملية عامة لدى كثير من الخبازين، حتى إن ذلك شاع بين الناس بالمثل الذي سبق أن أشرنا إليه وهو «أعط العيش لخبازينه لو أكلوا نصه»[129].

(126) ذهني، مصر، ص 163.

(127) «الإسكندرية،» س 18، ص 19، م 52 (10 جمادى الأولى 990هـ/ 30 أيار/ مايو 1582م).

(128) الحسبة لغة، هي اسم من الاحتساب، وتعني التدبير، فيُقال فلان أحسن الحسبة في الأمر؛ أي أحسن التدبير له والنظر فيه، والحسبة اصطلاحًا هي الأمر بالمعروف إذا ظهر تركه، والنهي عن المنكر إذا ظهر فعله، وهو علم يتناول كل مشروع يُفعل لله تعالى، أما الحسبة في المصطلح التاريخي فهي تلك الوظيفة التي تُراقب تنفيذ أحكام الشريعة في مجالات متعدّدة، كانت المعاملات التجارية أم الأخلاقية وفي الشرع، وظيفة دينية أساسها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. للمزيد من المعلومات انظر: عبد الخالق، ص 1.

(129) أمين، ص 66.

ويجري الاختلاس من عجين أقراص الخبز بحركة فنية سريعة، في أثناء قيام الخباز برقّ قرص العجين تمهيدًا لخبزه، فيقتطع الخباز بهذه الحركة جزءًا يسيرًا من قرص العجين، يسقطه في إناء مخصص لذلك تحت موضع الرق، أي المنضدة التي يقف الخباز فوقها[130].

عرضت دراسةٌ مهمة عن الحسبة أوزانَ أنواعٍ مختلفة من الخبز «كان أقلها 4.5 أوقية، وأكبرها 9 أواق»[131]. وكان بعض الخبازين يختلس رغيفًا أو رغيفين من خبز الناس، وبعضهم لا يكتشف ذلك أو لا يلتفت إليه، ويستقبح طلب رد ذلك من الخباز، في حين يمنع الحياء بعضهم الآخر من مطالبة الخباز بالخبز المسروق. وكان بعض الناس يطالب لحاجته، أو لبخله، فيعطيه الخباز ذلك، ويتعلل بالغلط أو النسيان، ومرة يكابره ولا يعطيه شيئًا[132]. وتزخر سجلات المحاكم الشرعية في العصر العثماني بالعديد من القضايا التي تتعلق بوزن الخبز؛ بعضها يكون دعاوى ضد المختلسين في الوزن، وبعضها الآخر يكون حجة تمثل اتفاقًا بين طرفين؛ فعلى سبيل المثال نجد اتفاقًا بين ناظر الحسبة الشريفة بأنه تسلم مبلغًا من الفضة من مال ريع وقف من الأوقاف، وأعطاه لأحد الخبازين ليصنع له للوقف «ثمانمائة رغيف زنة كل رغيف محروق بالنار رطل بالمصري»[133].

نجد هنا تشديدًا على الرغيف الذي نضج؛ لأن عملية الإنضاج يترتب عليها نقص في الوزن كما نعلم، إذ يتبخر الماء الذي يحتويه الرغيف قبل نضجه. وهذا يوضح مدى تحري الدقة وتحرير حجة شرعية ليرجع إليها في حالة نقص وزن رغيف الخبز. وهناك دعوى أخرى توضح نقص وزن خبز أحد الخبازين - ويدعى شهاب الدين - وكان النقص أوقية وربعًا. وآخر يُدعى علي الزراب، وكان النقص ربع أوقية، وخباز ثالث يدعى سلامة، وكان النقص أوقية

---

(130) العمد، ص 55.
(131) انظر الملحق 21.
(132) العمد، ص 55.
(133) «الدشت،» محفظة 19، ص 633 (17 شوال 944هـ/ 19 آذار/ مارس 1538م).

ونصف، وصبيه نقص رغيفه أوقية وربعًا، وخبز أبي بكر الخباز نقص عشرة دراهم[134]. وقد حضر خبازان إلى المحكمة ومع كل واحد منهما رغيف خبز، فوزِن الرغيفان، فوجِد أن أحدهما ينقص نصف أوقية والآخر ربع أوقية، فالتزما ألا يخبزا خبزًا ناقصًا[135].

لم يقتصر الأمر على الوزن، بل تعداه إلى جودة الخبز.

2- جودة الخبز

تُعد جودة الخبز من أهم ما يتعلق به، ونحن نقدمها حتى على الوزن؛ إذ ما الفائدة من دقة الوزن مع عدم جودة الرغيف.

تتعدد نواحي التقصير في الجودة منها: عدم إنضاج الخبز، ودافعُ الخباز إلى ذلك توفير الطاقة الحرارية أيًا كان مصدرها، وسرعة خبز أكبر كمية من الخبز أو زيادة وزن الخبز الذي كان يباع في الأسواق، عدا حرق الخبز أو تجفيفه إلى درجة يتعذر معها أكله، وقد ذهب بعضهم إلى أنه يتعين على الخباز في حالة حرقه الخبز أن يصنع خبزًا غيره على حسابه الخاص.

اهتمت الإدارة بمراقبة جودة الرغيف من النواحي كلها. ففي حالة من الحالات التي سجلتها وثائق محكمة الإسكندرية في القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي لقضية شملت تسعة خبازين تجاوزوا في جودة الخبز، وجدنا أن الرغيف (عجين) قبل أن ينضج نقصَ أوقية عند خبازَين، ونقص ربع أوقية عند اثنين، في حين كان «عجين ودقيقه أسود عند اثنين، وعجين عند خباز واحد»[136].

تتأكد لنا من تلك الواقعة دقة المتابعة والرقابة في القرن السادس عشر،

---

(134) «الدشت،» محفظة 50، ص 291 (20 ربيع الأول 964هـ/ 21 آذار/ مارس 1557م).

(135) «الدشت،» محفظة 21، ص 79 (14 جمادى الآخرة 946هـ/ 27 تشرين الأول/ أكتوبر 1539م).

(136) عبد الخالق، ص 234. وانظر الملحق 12.

اللتين نفتقدهما في أحيان كثيرة في عصرنا الحاضر. والأكثر من ذلك أن الأمر تجاوز ذلك إلى رائحة الخبز «ووجدوه متغير الرائحة»[137].

يؤثر في الجودة أيضًا مصدرُ الطاقة الذي ينضج به الخبز (يحمّى به الفرن)؛ فقد كان الفرن يحمّى بروث الحيوانات، في بعض الأحوال. وأفتى بعض الفقهاء بجواز إحماء الفرن بروث الحيوانات التي يؤكل لحمها، فيما منعه آخرون مطلقًا، وإن كنا نرى في ذلك نوعًا من الرفاهية المستبعدة، ولا سيما في العصر العثماني، لأن إحماء الفرن بروث الحيوانات لا يزال ساريًا في الريف المصري في القرن الحادي والعشرين، فهل كان منعه ممكنًا في الفترة محل الدراسة؟

3- موقف الإدارة من وزن الخبز وجودته

تابعت الإدارة مراقبة وزن الخبز وجودته بدقة - في معظم الأحيان - وكان للمحتسب دور مهم في ذلك لأنه كان يعاقب الخبازين المخالفين بالضرب، بشكل كبير، حتى إن المذنبين والمخالفين كانوا يلوذون بالفرار، ويتركون خبزهم عند مرور المحتسب حتى لا ينالهم العقاب البدني. وعاقب وكيل المحتسب أحد الخبازين المخالفين في الإسكندرية بالضرب «فأمر بضرب الرجل الخباز فضربه أول ضربة...». ولما حاول أحد أرباب الحوانيت الشفاعة لم يقبلها الوكيل، الأمر الذي جعل الرجل يحاول تهريب الخباز من شدة الضرب.

في بعض الأحيان، كان المحتسب يرفع دعوى لدى القاضي ضد الخباز الذي ينقص وزن خبزه، ولا ينصاع للأوامر؛ وقد حكم القاضي في محكمة الإسكندرية بتجريس أحد الخبازين لنقص خبزه وتشهيره[138].

بذل المحتسبون قصارى جهدهم لضبط وزن الخبز وجودته؛ إذ تشير المصادر إلى حضور القاضي خفاجي ناظر الحسبة إلى خط باب النصر، وعندما وجد الخبازين لا يمتثلون إلى التنبيه على سعر الخبز وجودته، ما كان

---

(137) انظر الملحق (8).

(138) ميرفت أحمد السيد، «الشرطة في مصر في القرن السابع عشر» (رسالة ماجستير، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 2005)، ص 65.

منه إلا أن ذهب إلى المحكمة، وأخذ معه أربعة أرغفة، وكانت ناقصة الوزن ومتغيرة الرائحة ليعرضها على أولي الأمر[139].

أدى قاضي القضاة دورًا مهمًّا في ذلك؛ فنجده يجمع نوابه في مصر وبولاق والقاهرة، ويشدد عليهم بالتنبيه على الخبازين لضرورة توفير الخبز الجيد الكامل الوزن. وإذا احتج أحد الخبازين بعدم وصول الدقيق إليه من الطحان يحضر الطحان، ويلزمه حمل الدقيق إلى الخبازين على عادته، كي لا ينقطع الخبز طوال الوقت، فإذا لم يصل الدقيق في وقته المعلوم فالنتيجة تكون عليهم. وإذا لم يوف الخباز ما هو مترتب عليه «تسمر أذنه في ملح بيعه». وإذا قصّر الطحان في عمله يرسل إلى القاضي. وإذا حدث خلل في ذلك العمل تكون تبعته على نواب القاضي، وكانوا يخضعون للعقاب[140].

قام النقيب بدور كبير في ضبط وزن الخبز وجودته وسعره، وتشير الوثائق إلى حضور النقيب كريم الدين وبصحبته مجموعة من الخبازين والقطاعين (قطاعي الخبز) وصبيانهم، ومع كل واحد من الخبازين رغيف، ووزن الأرغفة في المحكمة فوجد نقصًا في كل رغيف أوقية، ومنهم من زاد نقص رغيفه عن ذلك، فأمر القاضي بتعزيرهم[141].

لم تكن الأمور تسير على أعنتها بلا ضبط، بمعنى أن القاضي كان يتحقق من الأمر ويتأكد حتى لا تكون الشكوى كيدية بلغة عصرنا الحاضر؛ حيث أنهى أحد النقباء في مصر القديمة للقاضي بنقص وزن أحد الخبازين في منطقته، ووزن القاضي الأرغفة فوجد فيها نقصًا، وأحضر الخباز الذي أنكر بالطبع أن ذلك الخبز خبزه، فما كان من القاضي إلا أن أمر النقيب بإحضار شهوده، وكُتبت الحجة لضبط الواقعة[142].

---

(139) عبد الخالق، ص 232. انظر الملحق (8).

(140) «مصر القديمة،» ميكروفيلم 38، سجل 92، ص 288، م 1619 (3 صفر 947هـ/ 9 حزيران/ يونيو 1540م).

(141) «الدشت،» محفظة 50، ص 359 (6 ربيع الآخر 965هـ/ 16 آذار/ مارس 1558م).

(142) «مصر القديمة،» ميكروفيلم 41، س 101، م 744 (4 رجب 1030هـ/ 25 أيار/ مايو 1621م). انظر الملحق (14).

خضعت الأوقاف للرقابة كذلك؛ إذ كان ناظر الحسبة يأخذ أحيانًا من مال ريع الوقف ليقوم بعمل الخبز لمدة معينة؛ وقد أخذ من مال وقف المدرسة المؤيدية مبلغًا من المال لصناعة ثمانمئة رغيف يوميًا، وشدد على أن يكون وزن الرغيف «محروق بالنار رطل بالمصري»[143].

كانت الإدارة تلجأ، في بعض الحالات إلى جمع سلطة مشيخة الطوائف المنوطة بها صناعة الخبز بأنواعه لشيخ واحد، ويخضع ذلك الشيخ لرقابة صارمة؛ ففي الإسكندرية أقام القاضي شخصًا يدعى الزيني حسن «شيخًا ومتكلمًا على طائفة الخبازين والفرانين وصنّاع الكعك» بأنواعه المختلفة كي «ينظر في أمورهم بالإنصاف المعروف من غير جهالة ولا تقصير ولا إحداث حادثة، ولا يجدد مظلمة ولا فعلًا مخالفًا للشرع الشريف والقانون المنيف» بدلًا ممن كان قبله؛ وذلك «لتضرر الخبازين والفرانين والكعكية»، وكان بعض الفرانين والكعكية قد حضروا إلى القاضي، واختاروا (حسن) المشار إليه، وذلك «لأهليته لذلك وكفايته وأنه من أهل الاستقامة والخبرة وهو الصالح لذلك دون غيره»[144].

يتضح مما ذكرنا أن هذه الطوائف لم تكن تسير بردة الفعل في الأحيان كلها، لكن تكون هي الفاعلة أحيانًا، وتتدخل لتضبط إيقاع عمل الأشخاص الذين ينتمون إليها، وتختار شيوخها المعروفين بالنزاهة والكفاءة، وتعزل من هم غير ذلك. وإذا كنا قد ابتعدنا عن «المركز» (القاهرة وضواحيها) إلى «الأطراف» كالإسكندرية، ووجدنا الإيقاع نفسه - أي الاهتمام بضبط الوزن والجودة، بل تعدى ذلك إلى شيوخ الطوائف - فإن الأوضاع كانت تسير على النسق نفسه في ولايات الدلتا؛ ففي المنصورة بولاية الدقهلية كانت الإدارة حاضرة في قمة الهرم الوظيفي، حيث كان الفاعل هذه المرة الأمير محمد كاشف الدقهلية الذي

(143) «الدشت،» محفظة 19، ص 633 (17 شوال 944هـ/ 19 آذار/ مارس 1538م). انظر الملحق (20).

(144) «محكمة الإسكندرية،» س 50، ص 33، م 80 (17 ذو الحجة 1070هـ/ 24 آب/ أغسطس 1660م). انظر الملحق (11).

أحضر أربعة أرغفة من الخبز «جراية العساكر بالمنصورة»، ومعه الشهود، وذكر أنه أحضر الخباز والأرغفة وميزانًا يزن به الخبز ويعرف النقص، فوجد أن وزن كل رغيف من الأرغفة الأربعة أوقيتان فقط، وبذلك يكون نقص كل رغيف أوقية واحدة، فحرر حجة شرعية أمام القاضي لإثبات الواقعة[145].

تدل تلك الواقعة على أن حاكم الولاية كان يتابع وزن الخبز - وإن كان ذلك يتعلق بجراية العساكر - وتؤكد اهتمام الإدارة بمتابعة الخبز، ولا سيما من ناحية الوزن.

كان العسكريون أكثر صرامة في حال توليهم الاحتساب، فنجد يوسف آغا الجاويشية عندما تولى وظيفة الحسبة أمر بطحن إردَبّ قمح بعد غربلته ثم خبزوه، وعرف عدد الأرغفة بالوزن الشرعي، كي يتابع بكل دقة عملية إنتاج الخبز وجودته ووزنه وبالتالي السعر، وبعد ذلك يتابع الخبازين، وعندما وجد اختلالًا في هذه المنظومة عند أحد الخبازين قتله، وعلى حد تعبير الدمرداشي «قتل خباز في الموسكي»[146]. وكان توفير الخبز من أهم أولويات الحكام، فنجد مراد بك يأمر بزيادة وزن الخبز، بل بإخراج الغلال لتباع للناس[147]. ويعني ذلك الاهتمام بتوفير رغيف الخبز الذي كان أهم غذاء للناس، كما بالنسبة إلى الحكام.

مهما يكن من أمر، فإن عملية إنتاج الخبز والرقابة عليه في مصر العثمانية مرت بمراحل عدة، عرضناها بدءًا بزراعة الحبوب، ورعايتها حتى حصاد المحصول، ونقله إلى الشواني الحكومية، والصعوبات التي واجهت عملية النقل بريًا كان أم بحريًا، وتخزين الحبوب لا نزال نلمسها حتى يومنا هذا؛ إذ تحاول الدولة بناء صوامع لتخزين الغلال.

---

(145) «محكمة الدقهلية» س 3، ص 147، م 426 (6 شعبان 1064هـ/ 22 حزيران/ يونيو 1654م). انظر الملحق 16.

(146) عزبان، ص 226.

(147) الجبرتي، ج 3، ص 119.

كانت مخازن الحبوب (الشواني) تحاط بأسوار عالية لتأمينها والحيلولة دون سرقتها، ثم توزّع على التجار، وتشير الدلائل التاريخية إلى تصدير مصر - كولاية - القمح إلى ولايات عثمانية أخرى، وحتى إلى دول أوروبا في فترات الرخاء، مع أن فرمانات سلطانية منعت ذلك صدرت في بعض الفترات، خصوصًا في أوقات الأزمات الاقتصادية والناجمة في الأساس عن نقص فيضان النيل.

خضعت عملية طحن الحبوب لرقابة الدولة في أثناء تنقية الحبوب وغربلتها وطحنها في الطواحين التي كانت لها أهمية كبيرة في ذلك العصر، مرورًا بمرحلة نخل الدقيق التي خضعت هي الأخرى للرقابة، وكذلك العجن الذي اشترط أن يكون العجان بمواصفات معينة، وإن كان من الصعوبة تطبيق كل ما أشرنا إليه في هذا الصدد انتهاءً بالخبز وبيع المنتج.

احتلت عملية الرقابة على الخبز أهمية كبيرة لدى الإدارة من القمة حتى القاعدة، بداية بالوزن الذي كان محور الرقابة في ذلك العصر، لأن الناس تهتم بذلك اهتمامًا بالغًا، مع التشديد على دقة إنضاج الخبز، ثم الوزن بعد ذلك. وسجّلت وثائق العصر العثماني في العاصمة والأقاليم - أو في المركز والأطراف - تلك الحالات التي تعرض عليها بكل دقة.

كانت الجودة محل اهتمام الإدارة كذلك، إلى درجة أنها اهتمت بنوعية مصدر الطاقة - روث الحيوانات - آنذاك، بل اختُلف في جواز استعمال روث حيوانات دون أخرى في ذلك.

راقبت الإدارة عملية إنتاج الخبز من حيث الوزن والجودة، ووصل العقاب - أحيانًا - إلى التعزير والتجريس، بل إلى حد القتل. وكان الاهتمام في الأقاليم لا يقل عن القاهرة، فكانت المتابعة تتم بدقة في أغلب الأحيان، إلى درجة إقالة شيوخ للطائفة وتنصيب آخرين مكانهم.

أمام هذا الوضع، يجدر بنا في واقعنا المعيش أن نفعّل الرقابة التي سادت في العصر العثماني في عصرنا الحالي لتلافي كثير من حالات الغش في الخبز، في الوزن كان أم في الجودة.

الفصل الثاني

الخبز في سنوات الرخاء

نعمت مصر بسنوات رخاء خلال العصر العثماني، على الرغم من سنوات القحط والمجاعات التي كانت تمر بها، من جراء عوامل طبيعية كالنيل ودرجة فيضانه، وبالتالي فإن وفرة المياه كانت تتيح زيادة المساحة المزروعة، أي زيادة الإنتاج الذي تنتج منه وفرة الخبز، بل تصدير القمح إلى الحجاز والشام وأوروبا والآستانة - وهو الأساس- فمصر كانت ترسل كميات كبيرة من الحبوب إلى حاضرة الدولة العثمانية، كجزء من المقررات التي تفرض عليها كولاية من أهم ولايات الدولة العثمانية، وذلك بعد إرسال حصة الحرمين الشريفين من الأوقاف الموقوفة لهذه الأماكن المقدسة والمرصدة لهذا.

كان الرخاء نسبيًا - بمعنى أنه كان يختلف من أعوام إلى أخرى - لكنه بلغ في بعض السنوات كما رصدته المصادر 25 بارة للإردَبّ الواحد من القمح. وقد أشادت تلك المصادر بمدى «الوفرة» في الخبز إبان سنوات الرخاء، وكيف تمد المآدب المختلفة والأطعمة والأشربة، ولا سيما في قصور الأمراء والأغنياء، بل حتى متوسطي الحال. وتوافر الخبز في المؤسسات الدينية والتعليمية الكبرى، كالأزهر الشريف الذي أمدّ العالم الإسلامي - ولا يزال - بكوكبة من العلماء الذين يحملون أمانة الكلمة والفكر الوسطي في مشارق الأرض ومغاربها، وذلك على النحو الآتي:

يحصل الإنسان من الخبز على نسبة كبيرة من حاجات جسمه الغذائية. إذ تقدر السعرات المتولدة من رطل الخبز بحوالى 1200 سعر[1]. وكان القمح بشكل خاص - والحبوب بشكل عام - أهم المحاصيل التي تزرع في مصر، ويشير الرحالة الأجانب إلى أن مصر - خصوصًا في أزمنة الرخاء - كانت مخزنًا

(1) إحسان صدقي العمد، الخبز في الحضارة العربية الإسلامية، حوليات كلية الآداب، الحولية 12، الرسالة 76 (الكويت: جامعة الكويت، 1992)، ص 15-16.

للحبوب أفاد منه الرومان والعالم القديم، فصدّرت إنتاجها إلى الشام واليونان والجزيرة العربية، وعُدت في العصر العثماني مخزنًا للدولة العثمانية[2].

يذكر بيار سيمون جيرار - أحد علماء الحملة الفرنسية - أن القمح يُصدّر إلى الجزيرة العربية من طريق القصير، ولا يستخدم الإردَبّ كمكيال، وإنما التليسة، وهي وحدة للكيل تبلغ قيمتها بالنسبة إلى الإردَبّ في مصر 16: 19، ويشير إلى أنه كان من الممكن تحويل القمح إلى دقيق لولا قلة الطواحين، وكان ذلك سيحقق ربحًا كبيرًا للمصريين العاملين في طحن القمح، لأن تكلفة طحن الإردَبّ الواحد من القمح تبلغ 48 بارة[3].

ترسل مصر كميات كبيرة من القمح إلى الآستانة تقدر أحيانًا بحمولة عشرين سفينة، وكذلك إلى مكة المكرمة، والأخيرة جزء من مخصصات الحرمين الشريفين في الأوقاف المصرية[4]. وتُعدّ صوامع مصر القديمة من أهم مخازن الغلال في مصر، كما توجد مخازن أخرى كبيرة في المنيا وبني سويف وجرجا ومنفلوط[5].

لم تحظر الدولة العثمانية تصدير القمح في ظل أزمنة الرخاء وزيادة الإنتاج؛ إذ نص قانون نامه مصر على أنه إذا قدمت إلى ميناء الإسكندرية سفن الفرنجة - الدول الأوروبية - وطلبت غلالًا يباع لها ما تطلبه إن وجد، وذلك بعد عرض الأمر من قبل على القاضي والأمين، ويسجله كاتب يتصف بالاستقامة في دفتر مفردات المحاصيل التي ترسل من القاهرة إلى البلاد الأجنبية وأسعارها[6].

---

(2) إلهام محمد علي ذهني، مصر في كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين في القرن الثامن عشر، تاريخ المصريين؛ 52 (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1992)، ص 162.

(3) علماء الحملة الفرنسية، وصف مصر، ترجمة وتحقيق زهير الشايب ومنى زهير الشايب، 11 ج (القاهرة: دار الشايب للنشر، 1978)، ج 4، ص 282.

(4) محمد عفيفي، الأوقاف والحياة الاقتصادية في مصر في العصر العثماني (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1991)، ص 18 وما بعدها.

(5) ذهني، مصر، ص 63.

(6) قانون نامه مصر الذي أصدره السلطان سليمان القانوني لحكم مصر، ترجمة أحمد فؤاد متولي (القاهرة: [د. ن.]، 1977)، ص 51.

معنى ذلك إعطاء الدولة العثمانية الضوء الأخضر لتصدير القمح، مع التشديد على تسجيل الكميات وأسعارها بدقة في ظل الرخاء. وعندما كانت أوروبا تعاني نقصًا في الحبوب كانت تستورد من مصر كميات منها، ولا سيما القمح. وقد حدث ذلك خلال العامين اللذين سبقا الحملة الفرنسية على مصر حين تم شحن عشرين سفينة محملة بالحبوب، وكانت تلك الكميات تصل إلى نحو ثلاثة آلاف إردَبّ[7].

كان القمح يصدر إلى أوروبا بعد توريد غلال الحرمين الشريفين، وهي كميات القمح الميري التي كانت تجبى من ولايات الوجه القبلي، وتصرف منها الجرايات والعليق لكل من يستحقها، وإذا بقيت غلال بعد ذلك تطرح في أسواق القاهرة والإسكندرية ورشيد لتوفير القوت للأهالي أولًا، فإذا تبقّى بعدئذ جاز لأمين الشونة بيعه للتجار الإفرنج القادمين إلى الثغور بعد موافقة الباشا والدفتردار[8].

يشير الرحالة التركي أوليا جلبي الذي زار مصر، وكتب جزءًا مهمًّا من كتابه عنها، إلى أن عدد تجار الغلال يقارب ثلاثة آلاف رجل من أغنياء التجار، لهم ألفا مخزن في بولاق ومصر القديمة، وفي داخل القاهرة، وأسماؤهم مقيدة في سجل أمين الأهراء وناظرها، لأنهما إذا احتاجا إلى الغلال اضطرارًا أخذاها منهم. ويرتبط شيخ تجار الغلال بشيخ الخبازين، وفي الاحتفالات يمران مسلحين على جواديهما على أنغام الموسيقى[9].

يخبر الجبرتي أيضًا عن الكميات الهائلة من القمح التي كان ينتجها الصعيد، حتى إن الشيخ همام – شيخ عربان هوارة – يمتلك بمفرده اثني عشر

(7) علماء الحملة الفرنسية، وصف مصر، ج 4، ص 301.

(8) مصطفى بن الحاج إبراهيم، تاريخ وقائع مصر القاهرة المحروسة: كنانة الله في أرضه، تحقيق صلاح هريدي، ط 2 (القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، 2002)، ص 48.

(9) أوليا جلبي، سياحتنامه مصر، ترجمة محمد علي عوني؛ تحقيق عبد الوهاب عزام وأحمد السعيد سليمان؛ تقديم ومراجعة أحمد فؤاد متولي (القاهرة: مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، 2003)، ص 461.

ألف ثور للزراعة والدرس والطحن وغيرها[10]. واشتهر بعض القرى بإنتاج نوعيات معينة من القمح تسمى باسمها مثل قرية سندبيس بالقليوبية التي تنتج القمح السندبيسي، الأبيض اللون الكبير الحجم[11]. وفي سنوات الرخاء يكون سعر إردَبّ القمح بين 25 و30 بارة في المتوسط، بينما يقفز السعر نحو عشرين ضعفًا في سنوات القحط؛ كما حدث في عام 1696؛ حين سجل سعر الإردَبّ 600 بارة[12]، وهو ما لم يحدث من قبل؛ الأمر الذي يوضح مدى تواضع سعره في سنوات الرخاء.

ورد في الوثائق أن وفرة الخبز تعود حتى على النصارى الإفرنج القاطنين في الإسكندرية ومراكبهم بالبحر، وكان السلطان المملوكي قايتباي قد أوقف عليهم بقسماط (خبز جاف)، واستمرت تلك الأوقاف سارية، وهو ما سجلته وثائق محكمة الإسكندرية في حجة شرعية يلزم بها أحد الطحانين نفسه ذلك الأمر[13]، وهذا له بُعد جديد، هو إيقاف خبز على النصارى الإفرنج في الإسكندرية، ويستمر الوقف حتى القرن الثامن عشر، بحسب السجلات، ليتأكد عندنا ما يمكن تسميته ثقافة قبول الآخر.

في عصر خسرو باشا 941هـ/ 1535م يذكر أحمد شلبي أن بعض الباشوات أدّى دورًا مهمًّا في تحقيق أسباب الرخاء؛ لأن زمنه كان «في غاية الرخاء». وها هو سنان باشا 979هـ/ 1571م الذي عاد ليتولى ولاية مصر مرة أخرى «فأعاد أسباب الرخاء إليها حتى وصل إردَبّ القمح لعشرة أنصاف»[14]. وتكرر ذلك في عهد محمد باشا الصوفي 1020هـ/ 1611م؛ إذ

(10) عبد الرحمن بن حسن الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن، 4 ج (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2003)، ج 2، ص 39.

(11) رضا أسعد، «النشاط الاقتصادي لمشايخ قرى الدلتا في العصر العثماني» (أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة المنصورة، القاهرة، 2008)، ص 89.

(12) أندريه ريمون، فصول من التاريخ الاجتماعي للقاهرة العثمانية، ترجمة زهير الشايب (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1974)، ص 288.

(13) «محكمة الإسكندرية،» س 63، ص 119، م 206 (غرة محرم 1128هـ/ 27 كانون الأول/ ديسمبر 1715م).

(14) أحمد شلبي بن عبد الغني، أوضح الإشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات: =

ورد في المصادر «في زمنه حصل رخاء عظيم؛ حتى بيع القمح الإردَبّ بخمسة وعشرين نصفًا»[15].

في 1019هـ/ 1610م «أوفى النيل إلى آخر يوم من أبيب فعاد الرخاء المفرط». وفي عهد أحمد باشا 1028هـ/ 1618م الذي قام بتسعير الإردَبّ بأربعين بارة، واتخذ الإجراءات الضرورية كلها لإمداد السوق بحاجتها من الغلال ولتخفيض الأسعار[16]. وفي عهد بعض الولاة كان يحصل الرخاء بشكل طبيعي بلا تدخل منه، فنجد أن منسوب مياه النيل ارتفع في عهد أيوب باشا 1055هـ/ 1645م، واستمر ارتفاعه، و«حصل الرخاء الذي لم يعهد مثله حتى بيع إردَبّ القمح بأربعة وعشرين نصفًا»[17].

يكون القمح متوافرًا أحيانًا، بحسب أوليا جلبي: «الغلال والحبوب وافرة ومبروكة»، كما كان في عهد عبد الرحمن باشا 1060هـ/ 1650م، ولكن الممارسات الاحتكارية التي قام بها المتسببون - صغار التجار - نتيجة سوء الإدارة والتراخي في ضبط شؤون الحكم أدت إلى ظهور قحط شديد وغلاء فاحش في أنحاء البلاد[18].

يرصد الرحالة فانسليبو، في أثناء زيارته مصر في عام 1082هـ/ 1672م زيادة النيل إلى ثلاثة وعشرين ذراعًا وخمسة أصابع، ويؤكد أن الأمر لم يحدث من قبل، ويعلق بقوله: «الناس سعيدة من البركة الإلهية»[19]. ويعقب: «ثم لا

= الملقب بالتاريخ العيني، تقديم وتحقيق وضبط وتصحيح عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم (القاهرة: مكتبة الخانجي، 1978)، ص 108، وأمين سامي، تقويم النيل وعصر محمد علي باشا، 2 ج (القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، 1928)، ج 2، ص 25.

(15) سامي، ص 39.

(16) ابن عبد الغني، ص 133، وأندريه ريمون، الحرفيون والتجار في القاهرة في القرن الثامن عشر، ترجمة ناصر إبراهيم وباتسي جمال الدين؛ مراجعة وإشراف رؤوف عباس (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2005)، ج 1، ص 194.

(17) ابن عبد الغني، ص 134، وسامي، ص 55.

(18) جلبي، ص 608.

(19) فانسليبو جوفني ميكيله، تقرير الحالة الحاضرة لمصر 1671م، ترجمة وديع عوض؛ تقديم محمد عفيفي (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2006)، ص 64.

نعجب من الكمية الكبيرة للقمح والأرز»[20]. ويخبر أحمد شلبي أن «مدة رجب باشا (1132-1133هـ/ 1720-1721) سخا ورخا» وبيع إردَبّ القمح بسبعة وعشرين نصف فضة[21]، ويستطرد قائلًا - في عام 1137هـ/ 1724م - «وأوفى البحر خامس وعشرين أبيب وفاءً زايدًا. وجاء الرخاء وولى الغلا ومكث الخليجماية يوم، وصارت الغلال في ساحل بولاق لم يقل لها أحد بكم الإردَبّ بخلاف ما تقدم من السنين»[22]. وتوجد أنواع مختلفة من الخبز منها الجوريك - شريك - والبوريك والكعك الناعم والكعك والكعب والغريّبة والسميط والقطايف واللقمة والشعرية والبقسماط والعيش أبو عجوة وعيش جاقل[23]. وهذه الحرف المتصلة بالخبز لها مئتان وخمسون فرنًا يعمل فيها زهاء ألفي رجل[24].

في حديثه عن وفرة الخبز لدى الأغنياء والأعيان يشير الجبرتي إلى وجود مطبخين في كل بيت من بيوت «جميع الأعيان»: أحدهما، أسفل رجالي، والآخر في الحريم، «فيوضع السماط في بيوت الأغنياء في وقتي العشاء والغداء مستطيلًا في الخارج، مبذولًا للناس، ويجلس بصدره أمير المجلس وحوله الضيفان، ومن دونهم مماليكه وأتباعه، ويقف الفراشون في وسطه، يفرقون على الجالسين، ويقربون إليهم ما بعد عنهم من القلايا والمحمرات، ولا يمنعون في وقت الطعام من يريد الدخول أصلًا».... ويجتمع في كل بيت الكثير من الفقراء، فيفرقون عليهم الخبز ويأكلون حتى يشبعوا.... ولهم غير ذلك صدقات... وذلك خلاف ما يعمل ويفرق من الكعك المحشو بالسكر والعجمية والشريك»[25].

في زيارته لدمياط، وصف الجبرتي أيضًا ضيافة أحد علمائها، فقال: «وهو

---

(20) المصدر نفسه، ص 72.

(21) ابن عبد الغني، ص 320.

(22) المصدر نفسه، ص 451.

(23) نوع من الخبز ينضج على الحجارة المتّقدة.

(24) جلبي، ص 461.

(25) الجبرتي، ج 2، ص 339-340.

رجل نير بشوش فرحب بنا وفرح بقدومنا، وأحضر لنا طبقًا فيه قراقيش وكعك وشريك وخبز يابس ولبن وبوسطه دقة وجبن فأكلنا ما تيسر»[26]. ومما أخبر به عن الحاج أحمد الشرايبي «وكان من أعيان التجار المشتهرين كأسلافه... وخبزهم وطعامهم مشهور بغاية الجودة والإتقان والكثرة، وهو مبذول للقاصي والداني مع السعة والاستعداد»[27]. وفي حديثه عن السيد بدر بن موسى المقدسي يقول الجبرتي «وسار السيد بدر على منوال أخيه، وجرى على طبيعته في مكارم الأخلاق وإطعام الطعام وإكرام الضيفان»[28].

في أعقاب الغلاء - وإن طال أمده - يعود الرخاء، أو بحسب أندريه ريمون «عودة سنوات الرخاء» بين عامي 1736 و1780، حين دخلت مصر بدءًا بعام 1730 في فترة رخاء، من خلال انخفاض متوسط سعر القمح الذي راوح بين 40 و56 بارة للإردَبّ.

أفضت هذه الفترة من الرخاء وانخفاض الأسعار - عدا عام 1736 - إلى عودة التوازن الاقتصادي إلى البلاد، وكم سمع الجبرتي عن الازدهار والرخاء اللذين كانا سائدين في زمن إبراهيم رضوان كتخدا (1744-1755)، وهي الفترة التي بدت في كتابات الجبرتي بمنزلة العصر الذهبي، فنقرأ: «ومصر في تلك المدة هادية من الفتن والشرور» في أمن وأمان والأسعار رخية والأحوال مرضية... وإنني أدركت بقايا تلك الأيام، وذلك أن مولدي كان في سنة سبع وستين ومائة وألف 1753/ 1754 ولما صرت في سن التمييز، رأيت الأشياء على ما ذكر إلا قليلًا... وكانت مصر إذ ذاك محاسنها باهرة وفضائلها طاهرة... يعيش رغدًا بها الفقير وتتسع للجليل والحقير»، وبعد فترة قليلة كتب الجبرتي، وفي هذه المرة عن سنوات عقد الستينيات: «وفي هذه المدة المدينة كانت عامرة بالخير والناس مطمئنة والمكاسب كثيرة والأسعار رخية والقرى عامرة»[29].

(26) المصدر نفسه، ج 3، ص 143.

(27) المصدر نفسه، ج 2، ص 341.

(28) جمال كمال محمود، مصر والقدس في العصر العثماني، سلسلة مصر النهضة (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، [قيد النشر]).

(29) ريمون، الحرفيون، ج 1، ص 212.

على الرغم من الاضطرابات التي حدثت قبيل عهد علي بك الكبير، فإن الرخاء عاد سريعًا في عهده بمجرد عودته منتصرًا من الصعيد إلى القاهرة، في تشرين الأول/ أكتوبر 1767، فتوافرت الأغذية في الحال، ورخصت الأسعار. وفي الفترة الممتدة بين عامي 1774 و1775 يصف الجبرتي الوضع كالآتي: «والوقت في هدوء وسكون وأمن والأحكام في الجملة مرضية والأسعار رخية»[30]. وفي عهد مراد بك وصراعاته مع البكوات الآخرين وانفراده بالسيطرة على مصر 1198هـ/ 1784م نادى بالأمان في البلد وزيادة وزن الخبز، وأمر بإخراج الغلال من المخازن لتباع على الناس[31]. ويصف الرحالة الخبز بأنه لذيذ في المدن، ولكنه سيئ على الأرجح في القرى، ويخبر بأن على المسافر أكل «الفطير»[32].

يقترن الرخاء أحيانًا بالصراعات العسكرية إذا وجد قائد قوي يستطيع ضبط الأمور كما حدث في حملة القبطان حسن باشا الذي توقع الناس أن تنهب البلاد على يد عسكره، ولكن يذكر الجبرتي ما نصه «وكل ذلك والمآكل موجودة والغلال معرمة كثيرة بالرقع، ورخصت أسعارها والأخباز كثيرة وكذلك أنواع الكعك والفطير»[33].

حدث الشيء نفسه أيام علي بك الكبير الذي رتب «خبزًا وجرايات وشوربة في كل يوم على الفقهاء والمدرسين والمجاورين»[34]. وثمة دور مهم للأوقاف في توفير الخبز؛ إذ تحفل سجلات المحاكم بالوثائق التي تتحدث عن الطعام، وخاصة الخبز المقرر للفقراء، وعن إطعامهم، وكان الكميات تحدَّد أحيانًا بالإردَبّ[35].

حاز الأزهر أهمية كبيرة من حيث توفير الخبز وإطعام الطلبة المجاورين

---

(30) المصدر نفسه، ص 213-214.

(31) الجبرتي، ج 3، ص 119.

(32) ميكيله، ص 173.

(33) الجبرتي، ج 3، ص 167.

(34) المصدر نفسه، ج 2، ص 599.

(35) «محكمة الإسكندرية،» س 25، ص 387، م 1205 (23 صفر 997هـ/ 12 كانون الثاني/ يناير 1588م).

به؛ فنظّمت أروقته، وأديرت بنظام دقيق في العصر العثماني؛ فسُجلت الأروقة التي يقيم فيها الطلبة وبعض مدرسي الأزهر تسجيلًا تفصيليًّا في سجلات قاضي القضاة العثماني في محكمة الباب العالي في القاهرة، بأسمائها وأوصافها ومواقعها وتقسيماتها.

خضع تقسيم الأروقة لنظام الخلوات - غرف معزولة للتعبد - فالمقيم في الرواق، مدرسًا كان أم طالبًا، يتبع خلوته طبقًا للتحديد الوارد في قرار قاضي القضاة الصادر بإسكانه. ويلاحظ أن مدرسي الأزهر كانوا يسكنون معظم الخلوات، لأن النظام السائد وقتذاك أن تظل إقامتهم فيها. أما الطلبة فكانوا يتبعون مساكن الخزانات - صيوان كبير - والطاقات. وعلى الرغم من أن قرار إسكان المدرس أو الطالب يقتضي أن يكون صادرًا عن قاضي قضاة مصر ومسجلًا في سجلاته، فإنه كان لا ينفذ إلا بعد ختمه بخاتم اثنين من كبار العلماء[36].

كان الخبز يوزع على طلبة الأروقة؛ فعندما أنشأ عبد الله الشرقاوي في عام 1216هـ/ 1801م رواق الشراقوة حدد عدد الطلبة المنتفعين بأروقة الخبز بستين طالبًا، إضافة إلى شيخ الرواق. وقسّم الطلبة فئتين: فئة عليا وفئة دنيا، وكانت الفئة العليا تحصل على عدد من الأرغفة ضعف ما تحصل عليه الفئة الأدنى؛ فعلى حين كانت الفئة العليا تحصل على 300 رغيف يوميًّا، أي 10 أرغفة للفرد الواحد؛ كانت الفئة الثانية تحصل على 150 رغيفًا؛ أي خمسة أرغفة للفرد الواحد. وكان شيخ الرواق يأخذ ما يعادل نصيب فردين من الفئة الأولى؛ أي 20 رغيفًا في اليوم[37].

علاوة على هاتين الفئتين كانت توجد فئة ثالثة تقيم في الرواق، ولا تأخذ شيئًا من الجراية، حتى إذا توفي أحد أفراد الرواق انتقل نصيبه إلى ولده، إن كان من أهل العلم أو يرجى له طلب العلم بأن يكون قارئًا للقرآن، فإن اشتغل ابنه بحرفة انتقل نصيبه لمن هو أولى منه.

(36) محمود، مصر والقدس، ص 120.

(37) عبد الله عزباوي، المؤرخون والعلماء في مصر في القرن الثامن عشر (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1987)، ص 75.

أما من توفي من دون أن ينجب - وكان من الفئة العليا - فيتقل نصيبه إلى من هو أدنى منه، بحسب الأقدمية أيضًا. وبالطبع إذا مات أحد أفراد الطبقة الأدنى انتقل نصيبه إلى من كان منتظرًا، بحسب الأقدمية. وكانت جراية الخبز لا تنقطع إلا إذا تغيب مدة تزيد عن ثلاثة أشهر، في حالة خروجه لزيارة السيد البدوي أو غيره من الأولياء الصالحين أو سافر للحج وزاد في سفره عن عام، وعندئذ تعطى جراية الخبز لمن هو أدنى منه[38]. وكان المجاورون كثيرًا ما يقومون بالفتن والاضطرابات بسبب جشع القائمين على إدارة الأزهر الذين كانوا يخصون أنفسهم بمعظم الجراية، ومن أشهر هذه الهبات ما حدث في أعوام 1106هـ/ 1694م، 1191هـ/ 1777م وغيرها[39].

في أي حال، شهدت مصر كثيرًا من فترات الرخاء، توافر فيها الخبز بشكل كبير؛ وإن كان عددها لا يقارن بسنوات الأزمات الاقتصادية أو الصراعات العسكرية والسياسية؛ ففي سنوات الرخاء كان القمح يصدّر إلى الجزيرة العربية والشام، وبالطبع إلى الآستانة - حاضرة الدولة العثمانية - لأن مصر كانت من أهم مخازن الغلال لها؛ ليس هذا فحسب بل كان القمح يصدر كذلك إلى أوروبا، وذلك بعد توريد غلال الحرمين الشريفين، كما ذكرنا آنفًا.

كان القمح المصري في بعض المناطق يتميز بلونه الأبيض، وكبر حجمه، ويترتب عن ذلك بيعه بأسعار معتدلة تصل أحيانًا إلى 25 بارة للإردَبّ. وقد أشاد المعاصرون بوفرة الخبز في سنوات الرخاء، سواءً أكانوا مؤرخين أم رحالة شرقيين أم غربيين. وفي هذه السنوات تنتشر أنواع مختلفة من الخبز تدل على الرخاء الذي عاشه المصريون وغيرهم.

أما الأوقاف فقامت بدور مهمّ في توفير الخبز وتوزيعه على المحتاجين، وكان من أهم هذه الأوقاف تلك الموقوفة على طلبة العلم، ولا سيما من المجاورين بالأزهر، ولا شك في أن ذلك كان عاملًا مهمًا في استمرار كثير منهم في تحصيل العلم.

---

(38) المصدر نفسه، ص 75-76.

(39) راجع ذلك في الفصل الرابع من هذا الكتاب.

الفصل الثالث

الخبز في زمن الأزمات الاقتصادية

ازدادت أهمية الخبز إبان الأزمات الاقتصادية التي تعرضت لها مصر خلال العصر العثماني - وما أكثرها - حتى يمكن القول إن مصر في أغلبية فترات العصر العثماني كانت في أزمات اقتصادية تتخللها فترات رخاء، ولا تقارن الثانية بالأولى التي نقلتها لنا بأمانة حوليات العصر العثماني.

قد يعزى ذلك - في الأغلب - إلى أن الوسائل المتاحة لمواجهة تلك الأزمات كانت محدودة، خصوصًا في ما يتعلق بفيضان النيل من حيث الزيادة والنقصان. فلم يكن متاحًا ضبط مياه النيل بالسدود أو غيرها، ولم يكن الإنسان يستطيع السيطرة على بيئته «مناخيًا» من جفاف وقحط، فضلًا عن الأوبئة والطواعين والآفات، وأحيانًا الثلوج، وكلها كانت تصب في قناة إحداث أزمات اقتصادية طاحنة.

لم تكن الإدارة المركزية في الآستانة تترك الأمور على أعنّتها عمومًا - ولا الإدارة المحلية في القاهرة - بل كانتا تتدخلان لإيجاد حلول لهذه الأزمات من خلال فرض تسعيرة جبرية للقمح من ناحية، ومنع تصديره إلى أوروبا أو حتى بلاد الشام من ناحية أخرى. ونادرًا ما كانت الإدارة المركزية ترسل غلالًا من الأقاليم العثمانية الأخرى التي لم تضربها المجاعات للتخفيف من حدتها في ولاية من أهم ولاياتها، أي مصر.

كان للأهالي دور في مواجهة هذه الأزمات برفع شكاواهم إلى الإدارة في مصر للتخفيف من حدة الأزمة، وكسر الممارسات الاحتكارية للتجار والمتسببين فيها، وإذا لم تؤتِ هذه الشكاوى ثمارها كانوا يقومون بـ«هبّات شعبية» تتطور أحيانًا إلى تظاهرات - إذا جاز الوصف - يترتب عليها نهب مخازن الغلال العامة والخاصة. الأمر الذي كان يساهم في تفاقم الأزمة واستمرارها فترة أطول،

ولا يضع نهاية لها سوى جلب غلال من خارج مصر، وكسر الاحتكار بالقوة من جانب الإدارة، ولا سيما إن تزامن مع فيضان أوفر يتوقع معه ري أكبر مساحة من أرض مصر، ومن ثم يضع حدًّا لهذه الأزمة، ولو لحين من الدهر.

أولًا: الأزمات الاقتصادية

لما كان الاقتصاد المصري اقتصادًا زراعيًّا بالدرجة الأولى معتمدًا على مياه النيل، فإن أي نقص فيها يؤدي إلى الجفاف وتشرّق الأراضي الزراعية.

في المقابل تفضي الزيادة المفرطة للنيل إلى غرق الأراضي وطول فترة وجود المياه فيها، فتكون نتيجتها أزمات اقتصادية، ولذلك كثيرًا ما أشارت الوثائق إلى عبارة «الانتفاع بماء النيل المبارك»[1].

لم يكن الجفاف الناتج من قصور النيل عن الزيادة المعتادة وليد العصر العثماني، بل كان سابقًا عليه بكثير؛ إذ تعرضت مصر للعديد من المجاعات خلال العصور الوسطى، ولا سيما في عصر المماليك الجراكسة[2].

تعرضت مصر خلال العصر العثماني لموجات من الفيضانات «الشحيحة»، وكان الفيضان فيها يقل عن 16 ذراعًا، فينتج من ذلك جفاف الأراضي وتلف الزروع، أما في حالة الزيادة واستمرارها فترة طويلة، فإنه يتسبب في فساد الزروع وتأخير الزراعة عن مواعيدها. فإذا أشرنا إلى بعض حالات الفيضانات «الشحيحة» نجد عام 924هـ/ 1518م الذي شرّقت فيه أغلبية بلاد الصعيد وأكثر البلاد العالية التي لا تروى إلا بعشرين ذراعًا، وتعلق المصادر على ذلك بأنه كان «نيلًا شحيحًا من أوله إلى آخره»[3].

---

(1) «محكمة الباب العالي،» س 77، ص 46، م 106، وكان للفيضانات العالية آثار سلبية على الريف، في أحيان كثيرة، رصد بعضَها أحد الرحالة الأجانب. انظر: William Lithgow, *Voyage en Egypte des anneés 1611 et 1612* (Le Caire: IFAO, 1973), p. 311.

(2) إبراهيم علي طرخان، مصر في عصر دولة المماليك الجراكسة (القاهرة: [د. ن.]، 1960)، ص 254-255.

(3) أمين سامي، تقويم النيل وعصر محمد علي باشا، 2 ج (القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، 1928)، ص 8.

في المقابل يقبل عام 926هـ/ 1520م، ويزيد النيل نحو ثلاثة أذرع حتى وصل إلى 19 ذراعًا و8 أصابع، فنتج من ذلك غرق الزراعات على شاطئيه وبعض المناطق في المنوفية والجيزة(4).

تعرضت مصر للعديد من الأزمات في القرن السابع عشر، فكان بعضها شديدًا، ولكن تخللتها فترات رخاء فصلت بينها، وحدّت من تأثيرها الكبير في المجتمع؛ ففي مطلع القرن نجد حالة غلاء شديد في عهد علي باشا(5)؛ ففي إثر أزمة فيضان النيل ارتفعت أسعار القمح إلى 36 نصفًا للويبة(*) الواحدة، وكانت المجاعة شديدة جدًّا حتى إن أمين الحسبة(6) أوقف أناسًا على الأفران، يمنعون الناس من خطف العجين من المواجير (الأواني التي يعجن فيها الدقيق) والخبز من الأسواق، ثم بدأ يبيع القمح للإفرنج في الجلود على هيئة البهار، فقامت عليه العسكر، وقالوا له: كيف تبيع القمح للإفرنج بستين نصف فضة، وقد أكلت الناس بعضها بعضًا من الغلاء. وأبطلوا بيعه للإفرنج(7).

كانت المجاعة شديدة إلى درجة رصد المصادر حالات أكل للبشر، وسرعان ما انقلبت هذه الأزمة إلى طاعون مدمر كان يحصد 300 ضحية يوميًّا يصلى عليهم في مصلى باب النصر(8).

---

(4) المصدر نفسه، ج 2، ص 11.

(5) هو علي باشا السلحدار، تولّى الحكم من 10 صفر 1010هـ إلى 6 ربيع الآخر 1013هـ (10 آب/ أغسطس 1601م إلى 1 أيلول/ سبتمبر 1604م). انظر: أحمد شلبي بن عبد الغني، **أوضح الإشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات: الملقب بالتاريخ العيني**، تقديم وتحقيق وضبط وتصحيح عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم (القاهرة: مكتبة الخانجي، 1978)، ص 127-128.

(*) الويبة هي كيل مصري معروف يساوي 22 مدًّا ويساوي سدس إردبّ ويساوي كيلتين. (المحرّر)

(6) هو الشخص المسؤول عن الإشراف على طوائف الحرف القائمة على صنع المأكولات للتأكّد من خلوّها من الغش، ومراقبة الأوزان والمقاييس والمكاييل، ومعرفة الأسعار، ومعاقبة كلّ مخالف لها، والتشهير به، وكان هو ورجاله يقومون بحملات تفتيش على الأسواق المنتشرة في القاهرة، وبولاق، ومصر القديمة، وكان يُختار دائمًا من رجال أوجاق الجاويشية. انظر: عراقي يوسف محمد، **الوجود العثماني المملوكي في مصر في القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر** (القاهرة: دار المعارف، 1985)، ص 145.

(7) ابن عبد الغني، ص 127-128.

(8) أندريه ريمون، **الحرفيون والتجار في القاهرة في القرن الثامن عشر**، ترجمة ناصر إبراهيم =

غير أن ولاية محمد باشا (1611-1615) شهدت سنوات عدة من الرخاء وانخفاض أسعار السلع الغذائية انخفاضًا كبيرًا لم يضع حدًّا له سوى حدوث غلاء معتدل في تلك الفترة؛ فسعر إردَبّ القمح لم يسجل سوى 90 بارة. واستقرت الأسعار خلال حكم أحمد باشا (1615-1618) الذي قام بتسعير الإردَبّ بـ40 بارة، واتخذ الإجراءات الضرورية لإمداد الأسواق بحاجاتها من الغلال وخفض الأسعار، وذلك بعد أن شهد عام 1018هـ/ 1609م موجة غلاء نتيجة نقص الفيضان[9].

عاد الغلاء في عام 1620 بعد فيضان عالٍ، فتجاوزت ويبة القمح 30 بارة، أي إن الإردَبّ بلغ 180 بارة، ثم تفاقمت الأزمة بوقوع طاعون دام ثلاثة أشهر، في عهد مصطفى باشا، ويذكر مرعي بن يوسف الحنبلي أن «الموتى باتوا في القاهرة كل يوم نحو خمسة آلاف»، وامتد الطاعون إلى الشام[10].

في عهد حسين باشا 1030هـ/ 1620م حدث غلاء كبير، ووصل سعر إردَبّ القمح إلى مئتي نصف، وتعزى الزيادة التي استمرت حتى نهاية شهر هاتور[*] إلى نهر النيل، حتى يئس الناس من الزرع، واستمر الغلاء إلى شوال، ثم زاد النيل زيادة عظيمة قاربت 23 ذراعًا، وبعد أن نقص زاد مرة أخرى، واستمر النيل يتدفق أكثر من 100 يوم، وهذا لم يسبق له مثيل. ثم حدث غلاء عظيم وصل فيه سعر إردَبّ القمح إلى 220 بارة، على الرغم من وجود القمح الذي كان محصوله ضعيفًا في ذلك العام، لأنه زرع بعد أوانه، ولكن الله منَّ على مصر بإنتاج وفير من الذرة، فعوضت نقص محصول القمح[11].

= وباتسي جمال الدين؛ مراجعة وإشراف رؤوف عباس (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2005)، ج 1، ص 193.

(9) عبد الغني، ص 133.

(10) مرعي بن يوسف بن أبي بكر الكرمي، «نزهة الناظرين في تاريخ من وُلِّي مصر من الخلفاء والسلاطين،» ميكروفيلم 13303، الورقة 116 (303) تاريخ تيمور.

(*) هاتور هو الشهر الثالث في التقويم المصري القديم. ويبدأ في التقويم الجريجوري من 11 تشرين الثاني/ نوفمبر إلى 9 أيلول/ سبتمبر (م).

(11) سامي، ص 2 و43.

ضربت البلاد أزمة اقتصادية كبيرة في عهد إبراهيم باشا السلحدار (1622-1631)، وجاء منسوب النيل منخفضًا، وكانت هذه الأزمة فاتحة سلسلة من الأزمات، وصل في أثنائها سعر إردَبّ القمح إلى 272 بارة، ولكن ما لبث الغلاء أن تحول إلى رخاء في عهد خليل باشا (1631-1633).

غير أن منسوب المياه ما لبث أن انخفض، فعاد القحط والغلاء من جديد، ووصل إردَبّ القمح إلى 204 بارات، وترتب على ذلك وقوع الطاعون الذي دام حتى ولاية مقصود باشا (1642-1644)، واستمر سبعة أشهر، حتى إن «الجنايز صارت تمر في الأسواق مثل قطارة الجمال»[12].

عاد الرخاء من جديد في فترة حكم أيوب باشا (1644-1646)، والغلاء المعتدل الذي لوحظ في القاهرة في عام 1650 لم يزد فيه سعر إردَبّ القمح عن 80 بارة[13].

بعد فترة هدوء بلغت حوالى 25 عامًا عادت أزمات الغلاء الشديد إلى الظهور ابتداء بعام 1667، فبلغ سعر الإردَبّ عندئذ 240 نصفًا، وعاد الرخاء في عام 1669 خلال فترة حكم علي باشا، حتى أطلق على هذا الباشا لقب «أبو الرخاء»، وما لبث الطاعون أن ضرب البلاد في عهد إبراهيم باشا (1081-1083هـ/ 1670-1672م)، فحدث منه ضرر كبير[14].

عندما زار جوزف بيتس القاهرة بعد عودته من رحلة الحج إلى مكة المكرمة في عام 1680 وجد في القاهرة طاعونًا يحصد الناس حصدًا، حتى قيل إنه قضى على ستة آلاف خلال أسبوعين، فسارع مع من معه في مغادرة

(12) كينث كونو، فلاحو الباشا: الأرض والمجتمع والاقتصاد في الوجه البحري من عام 1740 إلى 1858م، ترجمة سحر توفيق؛ مراجعة عاصم الدسوقي (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2000)، ص 52.

(13) ريمون، الحرفيون، ج 1، ص 194.

(14) يوسف الملواني بن الوكيل، تحفة الأحباب بمن ملك مصر من الملوك والنواب، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن (القاهرة: دار الكتاب الجامعي، 1998)، ص 197-198، وابن عبد الغني، ص 170-171.

القاهرة إلى رشيد، ومنها إلى الإسكندرية التي وجد الطاعون مستقرًّا فيها إلى حدٍّ أنهم ألقوا في البحر عشرين جثة ممن ماتوا بسببه[15].

تُعدّ الأزمة الممتدة بين عامي 1694 و1696 من أبرز الأزمات الاقتصادية التي تعرضت لها مصر. واعتبرها بعضهم أشد الأزمات التي ضربت البلاد منذ عصر الفاطميين، حتى صارت معْلَمًا بارزًا تقارن به أزمات الشراقي التي تعرضت لها مصر في القرن الثامن عشر؛ حيث لم يوف النيل لمدة ثلاث سنوات متتالية؛ حيث سجل 16 ذراعًا في عام 1693، وكذلك المنسوب نفسه في العام التالي، أما في العام الثالث فانحسرت فيه مياهه سريعًا، فتفاقمت الكارثة؛ حتى شرقت أرض مصر باستثناء بعض أراضي الغربية والمنوفية التي أمكن ريها بالتحايل الشديد على الري باستخدام الشواديف وغيرها[16].

عندما فُتح الخليج لم تنسب المياه في آب/أغسطس 1694، وكان هذا نذيرًا بوقوع حالة جفاف غير عادية، وسرعان ما تأثرت أسعار الغلال بالأسواق مباشرة؛ ففي بولاق بيع إردَبّ القمح ب 60 نصفًا، وتعذر وجود الخبز، وعلى الفور قام كوجك محمد باش أوداباشي الإنكشارية باتخاذ إجراءات حازمة لإيقاف المضاربات في سعر القمح في الأسواق، غير أن اغتياله في 13 أيلول/سبتمبر 1694 كان بداية ازدياد الأسعار التي وصلت إلى 180 بارة في نهاية العام ذاته[17].

ظل السعر يرتفع حتى بلغ سعر إردَبّ القمح 360 بارة ثم 480 بارة، الأمر الذي اضطر جموع الفقراء الشحاذين وغيرهم إلى رفع شكواهم إلى الديوان من غلاء المعيشة، ولكن لم يستجب أحد لهم، فما كان منهم إلا أن قاموا برجم أهل الديوان بالحجارة، بعدها توجهوا إلى الرميلة، حيث نهبوا مخازن تجار الغلال وحوانيتهم.

---

(15) جوزيف بتس، رحلة جوزيف بتس (الحاج يوسف) إلى مصر ومكة المكرمة والمدينة المنورة، ترجمة ودراسة عبد الرحمن الشيخ (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1995)، ص 75.

(16) مصطفى بن الحاج إبراهيم، تاريخ وقائع مصر القاهرة المحروسة: كنانة الله في أرضه، تحقيق صلاح هريدي، ط 2 (القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، 2002)، ص 84.

(17) ريمون، الحرفيون، ج 1، ص 197-198.

نزح أهل الريف إلى القاهرة أملًا في أن يجدوا فيها ما يقيم أَوَدهم، حتى إن القاهرة امتلأت بهؤلاء البؤساء، ومات الناس من الجوع في الشوارع. وكان الجوعى يسرقون الخبز من الأسواق، بل من على رؤوس الخبازين، فلجأ هؤلاء إلى صناعة أقفاص خشبية وإلى الذود عن حاملي الخبز برجال مسلحين.

ذهب بعض المؤرخين المعاصرين إلى أن الجوعى أكلوا قشر البطيخ من الطرقات ورؤوس الماشية والخيول، بل وصل الأمر إلى أكل الحيوانات فبدأوا بالحمير والبغال ثم القطط والكلاب، ما كان حيًّا منها أو ميتًا، بل لم يمتعضوا من تناول الجيفة والرمم. وحين نفقت هذه الحيوانات تطاول الجوعى على أكل لحوم البشر، بحسب المصادر، «وفشا أكل بني آدم واشتهر»، وهي ظاهرة قرينة بالمجاعات الشديدة التي أصابت المجتمع الإنساني عبر التاريخ[18].

ازداد الأمر سوءًا، وبدأ الناس يتساقطون في الطرقات والأزقة، وفي الأسواق والشوارع، وكانوا ينقبون في أكوام القاذورات، ووصل عدد الموتى في بعض الحارات إلى ثلاثين ميتًا.

أما في الريف فكان الوضع سيئًا كذلك، حيث مات العديد من الفلاحين الذين آثروا البقاء بدورهم، ولم يتمكنوا من الوصول إلى القاهرة، وجدّ الناس في مواراة أجساد الموتى، وكانوا من الكثرة إلى حد استحالة الاقتراب من المقابر والجبانات، بسبب تصاعد الأبخرة العفنة والنتنة، وأصبحت الأوضاع مواتية لظهور الطاعون.

يعلق أحمد شلبي بن عبد الغني على ذلك بقوله: «إنه لم يزل الأمر يزداد وتغلو الأسعار إلى تمام سنتين حتى دابت الخلق، ورممت الأزقة فوقع الطاعون في مطلع رجب 1107هـ/ 5 فبراير [شباط] 1696م، واستغرق أربعة أشهر»[19]، وكان أشد الشهور فتكًا بالأهالي نيسان/ أبريل وأيار/ مايو بسبب هبوب رياح الخماسين.

---

(18) ناصر إبراهيم، الأزمات الاجتماعية في مصر في القرن السابع عشر (القاهرة: دار الآفاق العربية، 1998)، ص 62.

(19) ابن عبد الغني، ص 190.

زادت حالات الموت، حتى خرجت مواكب الجنازات متتابعة تلاحقها خدمات القائمين على تغسيل الموتى الآخرين الذين كانوا يتساقطون تباعًا في الطرقات والأزقة. وما كانت المساجد تخلو من صلاة على الجنازات الجماعية طوال هذه الأزمة، ومما كان يزيد من احتدامها أن يتساقط مشيعو الجنازات في أثناء تشييعها. فتضاعفت أعداد الجثث في الطرقات والشوارع ممن لا يعرف لهم أهل ولا مسكن.

تفاقمت العدوى لعدم قدرة الأحياء على دفن الموتى، خصوصًا حين تتعذر عملية الدفن ذاتها بسبب موت القائمين على تجهيز الموتى[20]، حتى انطبق على هذه الحالة بيت الشعر القائل: «تعددت الأسباب والموت واحد... فمصائب قوم عند قوم فوائد» لأن كثرة الموتى أدت إلى انخفاض الطلب على الغلال، فانخفض سعرها، فتدنّى السعر إلى أن وصل إلى 60 بارة لإردَبّ القمح بعد نحو أسبوعين من انتشار الطاعون في شباط/ فبراير 1696. وظلت الأسعار متدنية طوال فصل الربيع.

مع مطلع فصل الصيف أقبل الفيضان مرتفعًا إلى درجة الإغراق، لأنه سجل 24 ذراعًا، حتى شبّه بالطوفان، ما ضاعف المأساة، فظلت الأزمة قائمة، وسجل إردَبّ القمح 150 بارة، ولم تنته الأزمة بانحسار الفيضان وبداية موسم الزراعة بسبب موت الفلاحين إلى جانب الثيران والأبقار التي كانت القوى المحركة لإدارة السواقي والشواديف لري الأراضي، وترتب عن ذلك أن ارتفع سعر إردَبّ القمح حتى وصل إلى 360 بارة للإردَبّ[21]. وحلت أزمة غلاء 1705-1706، إلا أنها كانت أقل مأساوية قياسًا بالمجاعة الكبرى التي وقعت بين عامي 1694 و1696، وكان الفيضان المحدود غير الوافي قد تسبب في حدوث الغلاء في صيف 1705، فارتفع سعر إردَبّ القمح إلى 240 نصفًا، فإذا بالفقراء والشحاذين يخرجون - كالعادة في مثل هذه الأزمات - أفواجًا إلى القاهرة.

(20) إبراهيم، الأزمات، ص 63-64.

(21) أحمد الدمرداش، كتخدا عزبان، الدرة المصانة في أخبار الكنانة، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن (القاهرة: المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، 1989)، ص 30-31.

غير أن الأزمة بدأت تنفرج في صيف 1706 حين عادت الأمور سريعًا إلى وضعها الطبيعي، خصوصًا أن فترة الجفاف نفسها كانت قصيرة، كما أنها وقعت في سنوات من الرخاء الزراعي[22]. وخلال الفترة بين عامي 1706 و1713 توقفت الأزمات الاقتصادية، وهذا نادر، لكن انخفاض الفيضان في آب/أغسطس 1713 أدى إلى الخوف من وقوع أزمات غذائية شديدة، وإلى وقوع اضطرابات في كل من رشيد ودمياط والقاهرة ومصر القديمة، حيث نهب الأهالي محاصيل القمح. ومع ذلك ظل ارتفاع سعر القمح محدودًا، فلم يسجل سوى 70 بارة للإردَبّ ولفترة قصيرة جدًا لأن محصول عام 1714 جاء وفيرًا، فعادت الأسعار إلى الانخفاض سريعًا[23]. غير أن فيضاني 1716 و1717 كانا سيئين، فقل محصول هذين العامين، وبالتبعية ارتفعت أسعار المواد الغذائية الرئيسة، خصوصًا القمح الذي وصل سعر الإردَبّ منه إلى 214 بارة؛ فأثار عامة الناس الفقراء الذين حنقوا على الأغنياء الذين كدسوا القمح في حواصلهم.

اجتمع أكثر من 10.000 شخص في الرميلة محتجين على تكديس القمح واحتكاره، فاضطر الباشا إلى إعطاء الضوء الأخضر للناس كي ينهبوا حواصل هؤلاء المحتكرين. وفي الوقت ذاته بدأ الطاعون في الإسكندرية ورشيد، وامتدت عدواه إلى القاهرة وضواحيها ليقضي على ما بين 5.000 و6.000 شخص يوميًا، حتى إن بعضهم قدر الضحايا بنحو 300.000 شخص، كان من بينهم عدد كبير من كبار الأمراء أمثال إبراهيم بك الكبير[24].

في عهد محمد باشا (1721-1725) غلت الأسعار، وارتفع سعر القمح ارتفاعًا حادًّا، بعدما شهدت البلاد فيضانًا سيئًا في عام 1722، وبسبب ندرة هذه السلعة حدث هياج شعبي في الإسكندرية، وعندما بلغ سعر إردَبّ القمح في القاهرة 180 بارة ثارت الرعية بدورها، ورجم المتظاهرون السناجق والمتوجهين إلى عقد اجتماع في الديوان بالحجارة. واستشرى الطاعون في

(22) ريمون، الحرفيون، ج 1، ص 202-203.
(23) المصدر نفسه، ج 1، ص 203-204.
(24) المصدر نفسه، ج 1، ص 205-206.

شهر آذار/ مارس 1723، وكان له تأثير سلبي بين سكان الدلتا، وأفضى تدهور البارة إلى ارتفاع الأسعار، واشتد الغلاء في العام التالي (1724) لأن منسوب المياه كان منخفضًا، فوصل سعر إردَبّ القمح في صيف ذلك العام إلى 480 بارة، وعم البؤس الشديد مدينة القاهرة، إلى حد جعل الباشا يقرر إعفاء السكان من كلفة الزينة التي جاء الأمر بها في «خط شريف» يدعوهم إلى إقامتها احتفالًا بانتصار السلطان على شاه فارس.

في 3 ربيع الأول 1137هـ/ 20 (تشرين الثاني/ نوفمبر 1724م) ثارت الرعية فأغلقوا المحالّ، ونهبوا الأسواق، وهاجموا الجامع الأزهر في أثناء إلقاء الدروس، وتوجهوا بعد ذلك إلى الرميلة وبيت جركس الذي كان مكروهًا تمامًا من الرعية من جراء ابتزازاته ومضارباته المالية التي شكلت أحد أسباب حدوث المجاعة والغلاء. وقام عسكر جركس بك بمهاجمة الرعية لإخماد تمردهم، فما كان من هؤلاء الفقراء إلا أن صعدوا فوق منارات المساجد، وأمضوا الليل يدعون الله بالعفو والرحمة، ويدعون على جركس وطائفته باللعنات[25]. وعلى الرغم من استمرار الغلاء لفترات متقطعة، فإن الرخاء عاد في عام 1730 ليصير متوسط سعر القمح في الفترة بين عامي 1730 و1740 مستقرًّا عند 56 بارة. إلا أن أزمة غلاء كبيرة وقعت بين عامي 1741 و1742، فراوح سعر إردَبّ القمح بين 220 و240 بارة.

حدثت مجاعة في عام 1745 لأن الإنتاج كان ضعيفًا، غير أن حصاد عام 1749 كان جيدًا فخفف من حدتها، ثم تسبب الفيضان المنخفض في عام 1758 بحدوث مجاعة في عام 1759، فبلغ سعر إردَبّ القمح 255 بارة، وتزامن معه طاعون شديد كان يحصد يوميًّا في القاهرة نحو 5000 نفس، ولم تنته الكارثة سوى في عام 1760، ليعود الرخاء سريعًا، ولم يهدده تحت حكم علي بك الكبير[26] إلا الآثار التي ترتبت عن الاضطرابات الداخلية أو الابتزازات التي جاءت نتيجة سياسة التبذير وسياسة التوسع.

---

(25) المصدر نفسه، ج 1، ص 207.

(26) كان علي بك الكبير مملوكًا صغيرًا لإبراهيم كتخدا ثم ظهر أمره وأصبح شيخًا للبلد. انظر: John Williams Livingston, *The Aise of Ali Bey Al-Kabir* (London: [n. pb.], 1976), p. 283.

أصابت أزمتا غلاءِ الناس في عامي 1772 و1777، ومع أنهما كانتا قاسيتين - لمراوحة سعر إردَبّ القمح ما بين 360 و425 بارة - فإنهما لم تمثلا سوى حادثتين عارضتين مر بهما الأهالي دونما تأثيرات سلبية مهمة، ويؤكد ذلك ما كتبه الجبرتي «والوقت في هدوء وسكون وأمن والأحكام في الجملة مرضية والأسعار رخية، وفي الناس بقية، وستائر الحياء عليهم مرخية»[27].

منيت البلاد بأزمات اقتصادية في الربع الأخير من القرن الثامن عشر فاقمتها الاضطرابات السياسية، والصراعات العسكرية، التي اشتدّت أكثر بوصول الحملة الفرنسية 1798. ففي عامي 1783 و1784 جاء موسمان زراعيان سيئان لأن منسوب الفيضان خلال صيف 1783 جاء دون حد الوفاء، وانحسرت المياه سريعًا قبل أن تروي أراضي الصعيد والدلتا، وسرعان ما نتج من ذلك غلاء الأسعار الذي كانت آثاره سيئة للغاية، فوصل سعر إردَبّ القمح إلى نحو 900 بارة، وهو ما لم يحدث من قبل، ويعلق الجبرتي بقوله: «قصَّر مد النيل وانهبط قبل الصليب بسرعة، فشرقت الأراضي القبلية والبحرية وعزت الغلال بسبب ذلك، وبسبب نهب الأمراء وانقطاع الوارد من الجهة القبلية، وشطح سعر القمح إلى عشرة ريالات الإردَبّ واشتد جوع الفقراء»[28].

ترتب عن الخلاف بين مراد بك وإبراهيم بك منع وصول الحبوب إلى الأسواق، وابتدأت مجاعة قاسية في القاهرة التي وصفها المعاصرون بأنها كانت غاصة بالعجزة المسنين والنساء والأطفال العرايا، وقد أنهكهم الجوع، وبلغ عدد الموتى في القاهرة نحو 500 نفس، ونزل بهم في عقب ذلك وباء الطاعون الذي عاد من جديد ليقضي على أهالي القاهرة، حتى وصل حصاده من الموتى في اليوم إلى نحو 1500 نفس، ويذكر الجبرتي: «واغتمّ أهل مصر.... من التعب وقطع الجالب مع وجود القحط والغلاء وبات الناس في غمٍّ شديد»[29].

---

(27) عبد الرحمن بن حسن الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن، 4 ج (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2003)، ج 2، ص 604.

(28) المصدر نفسه، ج 3، ص 107.

(29) المصدر نفسه، ج 3، ص 117.

ساهمت الاضطرابات الداخلية مساهمة كبيرة في عودة الغلاء والمجاعة في الفترة بين عامي 1789 و1792، فحاول الباشا تخفيض الأسعار، ولكن الطاعون ضرب القاهرة من جديد، حتى قدِّر عدد المتوفين فيها بما بين 1500 و2000 متوفى يوميًا. وطاولت العدوى بيوت الأمراء الكبار، فأبادت 14 سنجقًا بالتدريج، ولما كان إسماعيل بك «شيخ البلد» نفسه واحدًا من ضحاياه، أمكن الأمراء المنفيين العودة إلى احتلال العاصمة في تموز/يوليو 1791. وإذا كانت عدوى الطاعون انتهت، فقد عاد الغلاء إلى الظهور سريعًا، وذلك بسبب عدم مجيء الفيضان الكافي حتى شهر أيلول/سبتمبر، فارتفع سعر إردَبّ القمح من 180 بارة إلى 540 بارة، فضج الفقراء، وخشي مراد بك وإبراهيم بك ثورتهم فاجتهدا في العمل على تخفيض الأسعار، وصار الآغا يضرب المتسببين في الغلة ويسمرهم على أبواب حوانيتهم، ولكن من دون جدوى. ومما زاد الأمر سوءًا تكرار انخفاض منسوب الفيضان، فاستمر سعر القمح في الارتفاع، حتى بلغ حدًّا لم يسجله على الإطلاق، فبيع بـ 1620 بارة[30].

يقف الجبرتي كمؤرخ فذّ لتلك الحوادث التي عاصرها، ورآها رأي العين، فيورد عن حوادث شهر المحرم 1207هـ/1792م ما نصه «والأمر في شدة من الغلاء وتتابع المظالم، وخراب البلاد وشتات أهلها، وانتشارهم بالمدينة حتى ملأوا الأسواق والأزقة رجالًا ونساءً وأطفالًا، يبكون ويصيحون ليلًا ونهارًا من الجوع، ويموت من الناس في كل يوم جملة كثيرة من الجوع»، ويضيف إلى ذلك أن النيل هبط قبل الصليب بعشرة أيام، وكان ناقصًا عن ميعاد الري نحو ذراعين «فارتجت الأحوال وانقطعت الآمال»، وكان الناس ينتظرون زيادة النيل، فلما نقص «انقطع أملهم واشتد كربهم وارتفعت الغلال من السواحل والعرصات»، وازداد سعر الحبوب كافة حتى وصل القمح إلى 1620 بارة مرة أخرى، ثم اشتد الغلاء إلى أن صار الناس يفتشون عن الغلة فلا يجدونها، ولم يبق للناس «شغل ولا حكاية، ولا سمر بالليل والنهار في مجالس الأعيان وغيرهم، إلا مذاكرة القمح والفول والأكل ونحو ذلك، ويضيف قائلًا:

(30) المصدر نفسه، ج 4، ص 344.

«وشحت النفوس واحتجت المساتير، وكثر الصياح والعويل ليلًا ونهارًا، فلا تكاد تقع الأرجل إلا على خلائق مطروحين بالأزقة، وإذا وقع حمار أو فرس تزاحموا عليه، وأكلوه نيئًا ولو كان منتنًا، حتى صاروا يأكلون الأطفال «لقد اشتد الحال حتى إن الدودة أكلت الغلة التي زرعها الفلاحون بعد انكشاف الماء فحرثوها مرة أخرى وزرعوها، فأكله الدود أيضًا، ولم ينزل من السماء قطرة ولا أندية ولا صقيع بل كان في أوائل كهيك(*) شرودات وأهوية حارة ثقيلة، ولم يبق بالأرياف إلا القليل من الفلاحين وعمهم الموت والغلاء»[31].

كان وصول الغلال من الدولة العثمانية (الغلال الرومية) قد حسَّن إلى حدٍ ما الموقف العصيب، في نهاية عام 1792، غير أن إردَبّ القمح في عام 1793 بلغ الحد الأقصى لسعره 720 بارة، ولم تتحسن الأوضاع إلا في شهر آب/ أغسطس عندما جاء فيضان النيل وافيًا، وجاء المحصول جيدًا فعلًا. ولكن لم يقدَّر لمصر أن تنهض من هذه الأزمة التي دامت نحو عشر سنوات متتالية من دون توقف. وظل الحد الأقصى والمتوسط لسعر القمح مرتفعًا ارتفاعًا شاذًا حتى وصول الحملة الفرنسية في نهاية القرن[32].

يتضح مما سبق أن حال النيل من حيث الزيادة والنقصان - وبالتالي حال الزراعة - كان هو الأساس الذي يتحكم في الغلاء والقحط ونحوه؛ إذ حدثت أزمات اقتصادية كبيرة في القرون السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر، وكانت ندرة المواد الغذائية إحدى أهم الأزمات في الأعوام التي شهدت انخفاض منسوب النيل ومن ثم الشراقي، وعدم وصول النيل إلى مساحات واسعة من الأرض؛ الأمر الذي ينتج منه المجاعة، وهذه غالبًا ما كانت تقترن بالطاعون الذي كان يأتي على الأخضر واليابس، فأثر هذا كله بشكل مباشر تمامًا في الخبز في تلك الفترة.

(*) الشهر الرابع في التقويم المصري. يوازي (15 كانون الأول/ ديسمبر - 8 كانون الثاني/ يناير).
(31) المصدر نفسه، ج 4، ص 361-362.
(32) ريمون، الحرفيون، ج 1، ص 219.

ثانيًا: توافر الخبز في الأزمات الاقتصادية

لا شك في أن الأزمات الاقتصادية التي تعرضت لها مصر في أغلب فترات العصر العثماني، أثرت تأثيرًا بالغ السوء في الخبز وتوافره بكميات تسد حاجات الناس بشكل أو بآخر.

عرضنا - في مطلع هذا الفصل - العديد من الأزمات الاقتصادية التي تعرضت لها مصر على مدى نحو ثلاثة قرون حتى مجيء الحملة الفرنسية، وسنحاول أن نشير إلى وضع الخبز، ومدى توافره خلال تلك الفترة من عدمه؛ فنقرأ وصف ابن إياس لحال الخبز في نهاية عصر سلاطين المماليك إبان أزمة اقتصادية: «وامتنع الخبز من الأسواق، وكذلك الدقيق، ووقع القحط بين الناس، وضج العوام، وكثر الدعاء على السلطان... واضطربت أحوال القاهرة.... وصارت أحوال القاهرة مثل يوم القيامة كل واحد يقول روحي روحي»[33].

في بعض الأعوام - كعام 1010هـ/ 1601م - ضرب مصر غلاء شديد إلى درجة أنه «لا يوجد خبز في الأسواق»[34]. وكان الغلاء يقترن أحيانًا بالسرقة؛ ففي عام 1050هـ/ 1640م في عهد مصطفى باشا يذكر أحمد شلبي ما نصه: «كثرت المناسر» - أي أماكن تجمع قطاع الطرق؛ «لأنهم لا يجدون الخبز، ونزل الباشا لمقياس النيل، ومكث فيه أحد عشر يومًا، فلم يزد الماء، وأمر بقطع الخليج، فلم يتعدَّ قناطر السباع». ويعلق أحمد شلبي بقوله: «وكانت سنة شديدة على الغني والفقير، ودخلت اللصوص إلى الأسواق، وصاروا يأخذون في كل ليلة محلات، واستمر ذلك إلى أن رحلت الناس من المحلات المطرفة - أي التي تقع على أطراف المنازل - ودخلت اللصوص إلى سوق ابن طولون، وأخذوا منه ثمانية وأربعين دكانًا في ليلة واحدة... واستمرت اللصوص في دخولها إلى الأسواق وأخذها الدكاكين إلى أن عُزِل»[35].

---

(33) أبو البركات محمد بن أحمد بن إياس، بدائع الزهور في وقائع الدهور، تحقيق محمد مصطفى، 6 ج، ط 3 (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1984)، ص 28.

(34) سامي، ج 2، ص 33.

(35) ابن عبد الغني، ص 147-148.

يؤكد ذلك أن تهاون الإدارة إبان تلك الأزمة قد ضاعف من حدتها، وأضاف عاملًا أشد على الناس، هو اللصوص وسرقة أمتعتهم.

كانت الأوضاع تتفاقم في بعض الحالات بسبب صراعات سياسية أو ما إلى ذلك فيمتنع الناس عن أن يأتوا بالمواشي والغلال إلى المدن؛ الأمر الذي كان يعقد المشكلة تعقيدًا أكبر فترتفع الأسعار[36].

كان تصدير الغلال إلى الدولة العثمانية إلى جانب البقول وغيرها يجعل المشكلة تشتد، ويعز بالفعل وجود الخبز في الأسواق[37]. كما أن سحب العملة الذهبية كان عاملًا مساعدًا في ارتفاع الأسعار؛ ففي عام 1041هـ/ 1631م طلب السلطان ألفي جندي وثلاثة آلاف قنطار من البارود لحرب الفرس، فاعتذر الباشا عن عدم إمكان إرسال هذه الطلبات، فأرسل السلطان كمية كبيرة من النحاس لتوزيعها على الناس واستبدال نقود ذهبية بها، فنفّذ الباشا الأمر وجمع من الأهالي مبالغ كبيرة، فغلت الأسعار غلاء فاحشًا[38].

ثمة عامل مهم فاقم الأزمة، هو بيع الإفرنج القمح، ومنع الدقيق عن الأفران كما حدث في عام 1006هـ/ 1597م في عهد خضر باشا الذي كان يميل إلى الطمع وجمع أموال الناس[39].

تساهم الظواهر الطبيعية أيضًا، كالثلج، في ندرة الغلال؛ ففي عام 1124هـ/ 1712م نزل ثلج بقريتي سرسنة وعشما في المنوفية، وكانت كل قطعة - على حد قول الجبرتي - مقدار «نصف رطل، وأقل وأكثر»، ثم نزلت صاعقة أحرقت كمية كبيرة من الزرع، وقتلت أناسًا[40]. ويعد انهيار الجسور من العوامل المهمة التي تُسبب الغلاء بشكل غير مباشر؛ إذ تقوم الجسور بحجز المياه لتنقل عبر القنوات إلى الأراضي التي تحتاج إلى مناسيب عالية من

---

(36) المصدر نفسه، ص 150.
(37) المصدر نفسه، ص 266.
(38) سامي، ج 2، ص 49.
(39) المصدر نفسه، ج 2، ص 31.
(40) الجبرتي، ج 1، ص 95.

المياه لتروى. وكلما كان الجرف متقنًا زادت المساحة التي تروى - في ظل الفيضانات المواتية - وبالتبعية يزداد الإنتاج.

أما الجرف الخفيف أو غير المتقن، وكذلك تحطيم الجسور والقنوات من جانب سكان بعض القرى لري قراهم، أو نتيجة الفيضانات العالية التي ينتج منها شدة اندفاع المياه؛ فيؤديان «أحيانًا» إلى تلف مساحات من الأراضي الزراعية، الأمر الذي يؤثر في الاقتصاد الزراعي، وكذلك الحيواني[41]. علاوة على أن انهيار الجسور هو مآل طبيعي للإهمال في عملية التحصين اللازمة في بعض السنوات، من طرف الإدارة أو الأهالي على حد سواء، ولا سيما في ظل نقص الأموال المقررة للقيام بهذه الصيانة، نظرًا إلى كثرة السدود والجسور وانتشارها في طول البلاد وعرضها؛ ومن أمثلة انهيار الجسور ما حدث في عام 1135هـ/ 1722م حين انقطع جسر بدوية، وهذا الجسر كان يحجز المياه عن جميع بلاد المنزلة، «فغرقت وتلفت أموال لها صورة». ويعلق أحمد شلبي على ذلك بالقول إن جسر المنزلة هذا من الجسور المهملة، فأفضى ذلك إلى نقص المياه نصف ذراع في ليلة واحدة، وإنه «أغرق أهل المنزلة وجميع سعيهم، وزادت الغلة في السعر، وحصل للناس كرب وخوف كبير»، وإن نجح كاشف المنصورة في سد الجسر[42]، ولكن بعد فوات الأوان.

تأتي الرياح بما لا تشتهي السفن، في بعض الأوضاع؛ ففي عام 1134هـ/ 1721م غرق مركب كان يحمل غلال الحرمين الشريفين، فأمر السلطان بإرسال مركب آخر لنقل الغلال عوضًا عن الغلال التي ضاعت في البحر[43]. وثمة عامل آخر خارج عن إرادة مصر والمصريين، بل الشوام والحجازيين؛ إذ حدث قحط في بلاد الشام في عام 1031هـ/ 1621م في عهد إبراهيم باشا السلحدار، فقدم هؤلاء إلى مصر، وعلى حد تعبير المصادر «حتى

(41) جمال كمال محمود، «وثائق الجسور في مصر في العصر العثماني،» الروزنامة (دار الكتب والوثائق القومية - القاهرة)، العدد 5 (2007)، ص 232.

(42) ابن عبد الغني، ص 371.

(43) المصدر نفسه، ص 361.

امتلأت مصر وقراها منهم» فاشتروا كميات من الغلال «من المدائن والقرى ما لا حصر له»[44]. وإزاء الأزمات الاقتصادية الطاحنة التي تعقب الفيضانات الضعيفة، يهجر أهل القرى قراهم إلى درجة أن بعض القرى لا يبقى فيها إلا القدر اليسير من السكان، فيعطّل ذلك بالطبع أعمال الزراعة، وترتفع الأسعار ويموت بعضهم من شدة الجوع، كما أن تكرار الأوبئة على مدار سنوات متتالية يؤثر في النشاط الإنتاجي في الريف، وبالتالي في تلبية حاجات المدينة، ويؤدي إلى هجرة أهل الريف إلى المدينة حيث صوامع الغلال أو البقاء في الريف والموت جوعًا[45].

يضطر هؤلاء تحت وطأة الجوع بعد نزوحهم إلى المدينة إلى «خطف العيش من الأفران والطوابين»، وأصبح الأغنياء يخبزون خبزهم في البيوت، والفقراء يخبزون «فطير على الرقع - الصاج - حتى أكلوا سنتها القطط والرمم». وزاد الطين بلة الطاعون الذي ضرب مصر، في حين كان الموتى يملأون الحارات والأزقة، واقترن برياح الخماسين فترتب عنه انتشار الوباء وموت العشرات. «وانبرى أهل الخير ليبنوا مقابر وليصنعوا دكك خشب للغسل وليحملوا الموتى ويغسلوهم في مغسل السلطان ويصلوا عليهم ويدفنوهم»[46].

غدا نهب الخبز ظاهرة في أثناء الأزمات الاقتصادية؛ وتزخر وثائق المحاكم الشرعية بمئات الأخبار التي تتعلق بهذا الموضوع، حيث ادعى أحد الخبازين على شخصين بأنهما تعديا عليه بالضرب ونهبا خبزه، وكان ثلاثة أقفاص فيها خمسمئة رغيف[47].

يطرح الرحالة التركي أوليا جلبي سببًا مهمًّا للغلاء تمثل في الاحتكار، فيشير إلى ذلك في أثناء رحلته إلى مصر التي سجلها في كتابه سياحتنامه؛ إذ زار

---

(44) سامي، ج 2، ص 45.

(45) رضا أسعد، «النشاط الاقتصادي لمشايخ قرى الدلتا في العصر العثماني،» (أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة المنصورة، القاهرة، 2008)، ص 293.

(46) عزبان، ص 29.

(47) «الدشت،» محفظة 50، ص 81 (15 صفر 965هـ/ 7 كانون الأول/ ديسمبر 1557م).

مصر عام 1060هـ/ 1650م في عهد عبد الرحمن باشا فيقول: «كانت الغلال والحبوب وافرة ومبروكة، أقدم المتسيبون - صغار التجار - على احتكار الغلال وحبسها عن الناس من جراء سوء الإدارة والتراخي في ضبط شئون الحكومة مما أفضى إلى ظهور قحط شديد وغلاء فاحش في أرجاء البلاد، حتى إن الفقراء قد اضطروا إلى أكل الميتة والجيف».

لم يقتصر ذلك على الفقراء فحسب، بل إن «بعض الأغنياء قد عضهم باب الجوع والفقر، حتى صار الواحد منهم يكتفي بالضرورة بقميص واحد له ولزوجته يلبسه هو بالنهار، وتلبسه زوجته بالليل، ويكتفون بعشرين حبة من الفول إلى غير ذلك من الأحوال والأمور التي أفضت إلى إفلاس الناس وافتقارهم الشديد إلى الضروريات من أسباب الحياة»[48].

عندما عض الجوع الفقراء والشحاذين من النساء والرجال والصبيان اجتمعوا في غرة المحرم 1107هـ/ 12 آب/أغسطس 1695م، وصعدوا إلى الباشا، ونادوا: «متنا من الجوع، وشدة الغلاء»، فلم يجبهم أحد، فرجموا جميع من في الديوان بالحجارة، فضربهم الباشا جميعًا، وطردهم، فما كان منهم إلا أن نزلوا إلى الرميلة، فنهبوا كل الغلال التي في الرقعة، وكسروا الحواصل، ونهبوا جميع ما كان فيها من قمح وفول وشعير، ونهبوا حاصل كتخدا الباشا، وازدادت الأسعار حتى وصل إردَبّ القمح إلى ستمئة نصف، و«حصل للناس بسبب ذلك الغلا الشديد في مصر وأقاليمها»، وجاء إلى مصر «القاهرة» أغلب أهل الأرياف من البهنسا والفيوم، وامتلأت أزقة مصر وحاراتها وأسواقها، واشتد الكرب والبلاء وأكلت الناس الجيف، ويضيف أحمد شلبي ما نصه: «ووالله رأيت بعين أم رأسي جمعًا من النساء والفقراء.... وحطوه في جورة الفرن، ثم صاروا يتقاتلون عليه، وهم يأكلون فيه والدم والصديد وتراب الجورة»[49].

(48) أوليا جلبي، سياحتنامه مصر، ترجمة محمد علي عوني؛ تحقيق عبد الوهاب عزام وأحمد السعيد سليمان؛ تقديم ومراجعة أحمد فؤاد متولي (القاهرة: مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، 2003)، ص 608.

(49) ابن عبد الغني، ص 193.

يضيف أحمد شلبي إلى ذلك أن الأمر لم يقتصر على الفقراء و«افتقرت الأغنياء، وتهتكت الأحرار، وهاجت الناس جوعًا، بحيث إن الأزقة، والحارات، والأسواق، امتلأت بالأموات، وهلك أهل القرى، حتى كان المسافر يمر بالقرية فلم يجد بها إلا القليل من أهلها، ويجد بعض الدور مفتحة، ولم يكن فيها أحد، وصار الفقراء يخطفون الخبز من الأسواق والعجين وهو في طريقه إلى الفرن، وكل من أراد أن يخبز الخبز، واحد يحمله، واثنان يحرسانه ويقولان اوعا العوام». ويذكر أن الخبازين صنعوا للخبز أقفاصًا كأقفاص الدجاج، ومن يرد أن يشتري يطلب الكمية التي يريدها فيخرجها الخباز له، فإذا بأحد العوام يخطف الخبز ويجري، «فلا أحد يدركه لشدة جريه». وإذا تنقل الخباز ليبيع الخبز يكون معه رجلان: واحد أمامه والآخر خلفه بالعصا. «ثم إن الخطافين صاروا يجتمعون ثلاثة وأربعة، ويأتي واحد في حذو الخباز، والآخر من خلفه فيعتر - أي يتعثر - الخباز ويقع، يقوم الثالث بخطف القفص ويفر هاربًا فلا أحد يدركه»، والرابع يمنع الناس عنه، ثم يأكلوه، وكل رغيفين بنصف فضة وكل رغيف وزنه ثلاثة أواق ويا ليته من دقيق القمح ولكن من دقيق الفول والشعير»[50].

لا تحتاج هذه الرواية إلى تعليق، فهي تكاد تكون لوحة قلمية تنبض بالحياة عن مدى ما أصاب المجتمع المصري من جراء هذه الأزمات، وتكمن أهميتها في أن المؤلف عاصرها ورآها كما روى بأم عينيه. وإذا كانت الرواية السابقة تعزى إلى نهايات القرن السابع عشر، فلدينا رواية أخرى في نهايات القرن الثامن عشر، وهي لمؤرخ عمدة هو الجبرتي الذي عاصر أيضًا هذه الحوادث ورآها بأم عينيه، ومكان الرواية هذه المرة حي الأزهر بما فيه الجامع نفسه، وزمانها غرة رمضان 1199هـ/ 8 تموز/ يوليو 1785م، يقول الجبرتي: «ثارت فقراء المجاورين والقاطنين بالأزهر، وقفلوا أبواب الجامع، ومنعوا الصلوات، وكان ذلك يوم الجمعة، فلم يصلِّ فيه ذلك اليوم، وكذلك أغلقوا مدرسة محمد بك المجاورة له، ومسجد المشهد الحسيني، وخرج العميان

(50) المصدر نفسه، ص 194.

والمجاورون يرمحون بالأسواق ويخطفون ما يجدونه من الخبز وغيره، وتبعهم في ذلك الجعيدية وأراذل السوقة»[51].

ثار فقراء المجاورين والقاطنون بالأزهر كردة فعل على الظلم الواقع عليهم، ونجحوا في إجبار الإدارة على تلبية مطالبهم. وكانت ندرة الحبوب وغلاء أسعارها، معًا، سببًا مهمًّا في حوادث الهياج والعصيان التي كثيرًا ما كانت تحدث في الرميلة[52]. ولم تقتصر المعاناة على المصريين فحسب في أوقات الأزمات والعجز عن تلبية حاجاتهم من الخبز، بل عانى الأجانب كذلك، خصوصًا الأوروبيين منهم؛ فقد ذكر فانسليبو جوفني ميكليه أنه كان مجبرًا على أن يدفع لفرانه مئة وخمسين في المئة كربا في ستة شهور، للخبز الذي كان يأكله كي لا يموت جوعًا[53]. وتعدى الأمر الحالة الفردية للرحالة الأوروبي السابق؛ فقد اعترف نابليون بونابرت في مذكراته في سانت هيلانة بأن الجيش الفرنسي إبان الحملة الفرنسية على مصر كان مصابًا بمزاج سوداوي، وانتحر الجنود وألقوا بأنفسهم في النيل حتى يموتوا موتًا سريعًا، ولا سيما أن احتياطي الغذاء نفد منهم[54].

يتضح من ذلك أن الأزمات الاقتصادية التي كانت تضرب مصر بين الفينة والأخرى كانت تلقي بظلال كثيفة على الخبز، وهو السلعة الأساسية للشعب المصري على مر التاريخ، وأثناء هذه الأزمات كان الخبز محور اهتمام الناس الأول الأغنياء قبل الفقراء.

رأينا مدى الأثر الذي لحق بالمجتمع المصري، بل بالأجانب الذين يعيشون بين ظهرانيه، أشخاصًا عاديين كانوا أم رحالة أم قادة عسكريين بقامة نابليون بونابرت.

---

(51) الجبرتي، ج 3، ص 135.

(52) أندريه ريمون، فصول من التاريخ الاجتماعي للقاهرة العثمانية، ترجمة زهير الشايب (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1974)، ص 279.

(53) فانسليبو جوفني ميكيله، تقرير الحالة الحاضرة لمصر 1671م، ترجمة وديع عوض؛ تقديم محمد عفيفي (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2006)، ص 106.

(54) إلهام محمد علي ذهني، رؤية الرحالة الأوربيين لمصر بين النزعة الإنسانية والاستعمارية (القاهرة: دار الشروق، 2005)، ص 27.

ثالثًا: موقف الإدارة والأهالي من الأزمات الاقتصادية

لما كانت مصر ولاية من ولايات الدولة العثمانية، وولاية مركزية كبيرة، فإنها كانت تقوم بإمداد الولايات المجاورة لها بحاجتها من الحبوب، والعكس صحيح؛ أي إن الولايات المجاورة - ولا سيما الشام - كانت تمد مصر بالحبوب في الأوضاع الاقتصادية الطارئة التي تستدعي ذلك. وكان الحافز الذي يدفع كبار التجار وأصحاب السفن وكبار الشخصيات الثرية في الولايتين هو المردود المادي الناتج من بيع الحبوب بسعر الأزمة، والذي كان يصل إلى أضعاف أضعاف السعر في الأحوال العادية؛ فكان التجار يشترون القمح بسعر زهيد ثم يخزنونه، وعندما تصل الأزمة الاقتصادية إلى قمتها يبيعونه بثمن باهظ[55].

أمام حرص الدولة على الموازنة بين حاجة الأهالي إلى الغلال، وهم يعانون الغلاء الفاحش، وضمان استمرار التجار الذين أصبحوا يمثلون رأسمالية خاصة قوية ونشطة[56] في شحن سفنهم بالغلال إلى المناطق المنكوبة بالمجاعة؛ كانت تتدخل تدخلًا طفيفًا في هذه الناحية؛ إذ تكتفي بإصدار فرمانات إلى الأجهزة الإدارية في الموانئ أو الثغور تحث التجار على عدم المغالاة في رفع الأسعار. وحين كان حكام الثغور يتحرشون بالتجار، كانت الإدارة لا تتوانى عن إصدار الأوامر بإطلاق الحرية لهم في بيع قمحهم في الأماكن التي يريدونها ولا تعارضهم، وبحسب بعض المصادر «فإن جل قصدنا الرفق على المسلمين وراحتهم»[57].

كانت كميات الغلال المرسلة من الشام لا تفي بالحاجة. وعندما كانت موجة الجفاف تضرب منطقة الشرق الأدنى، كانت إسطمبول ترسل في بعض الأحيان سفنًا محملة بالغلال حين تتأكد من صعوبة الموقف الغذائي في

---

(55) «الدولة العثمانية في القرن الثامن عشر،» في: روبير مانتران، تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة بشير السباعي، 2 ج (القاهرة: دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، 1993)، ج 1، ص 382.

(56) للمعلومات المفصّلة عن الرأسمالية الإسلامية، انظر: بيتر جران، الجذور الإسلامية للرأسمالية من عام 1760 إلى 1840م، ترجمة محروس سليمان؛ مراجعة رؤوف عباس (القاهرة: دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، 1992).

(57) إبراهيم، الأزمات، ص 153.

مصر، خاصة في ظل القحط والجفاف؛ وقد أرسلت سفنًا عدة محملة بالغلال من إسطمبول إلى دمياط في عام 1643، وذلك بعد أن استحكمت الأزمة الاقتصادية التي تداخل فيها طاعون انتهى في العام ذاته. ومعنى ذلك أن الغلال السلطانية وصلت بعد أن قطعت المجاعة شوطًا كبيرًا؛ لأنها بدأت عام 1640.

كانت هذه الحوادث تتكرر طوال العصر العثماني؛ فيحدثنا الجبرتي عن أزمة مماثلة ضربت مصر في نهايات القرن الثامن عشر، وعندما استفحلت أرسلت الدولة العثمانية غلالًا كثيرة، وعلى حد قوله «فحصل للناس اطمئنان وسكون ووافق ذلك حصاد الذرة فنزل السعر»[58].

لم تكن الدولة العثمانية ترسل غلالًا في جميع الأزمات الاقتصادية التي كانت تضرب مصر، خصوصًا في ظل المشكلات الاقتصادية التي كانت الدولة تعانيها مع اتساعها وكثرة التحديات التي تواجهها[59]. وكانت السياسة العامة للدولة العثمانية تؤكدها الفرمانات السلطانية التي كان يحملها كل باشا جديد يصل إلى مصر، والتي تعلن في أول جلسة تعقد بالديوان بعد صعود الباشا إلى القلعة أنه جاء: «لتحصيل المال الميري والغلال، وغلال الحرمين الشريفين وإرسال الخزينة العامرة وصرف جوامك وجرايات العسكر»[60].

لدينا أحد هذه المراسيم السلطانية التي حملها الأمير علي العثماني، وجاء فيه: «إن السلطان سليمان فوض لخير الدين التكلم على مصر وأعمالها يعزل من يختار ويولي من يختار... وأن ينظر في تسعير البضائع كالقمح وغيره، وقد أظهر غاية العدل في ذلك المرسوم، وأكد فيه النظر في أحوال الرعية»[61].

كان موقف بعض الباشوات الضعاف يفاقم الأزمة «أحيانًا»، وذلك «لعجز الباشا وضعف أحكامه»[62]. وكان بعضٌ آخر من الباشوات يحاول «قدر الاستطاعة» التخفيف من حدة الأزمة؛ فقد قام أحمد باشا بتسعير القمح الإردَبّ

(58) الجبرتي، ج 4، ص 362.
(59) مانتران، ج 1، ص 391-392.
(60) عزبان، ص 260-261.
(61) سامي، ج 2، ص 12.
(62) ابن عبد الغني، ص 148-149.

بـ 40 بارة، وأرسل إلى مخازن القمح، وكسرها، وسار إلى الخانكة وإلى بلبيس، وصحبه الوالي والمحتسب خفية، وأخرج القمح المخزون، وأمر بحمله إلى القاهرة، بل وصل الأمر إلى درجة أنه قتل بعض أصحاب هذه المخازن، فنزل سعر إردَبّ القمح عن ثلاثين بارة؛ أي إلى أقل من التسعيرة التي حددها الباشا نفسه[63]. وكان بعض الباشوات يحاول حل المشكلة بالابتهال إلى الله والدعاء؛ فعندما زاد النيل زيادة مفرطة ولم يهبط في ميعاده، ويئس الناس من ذلك، وارتفعت الأسعار، خرج الباشا والعلماء والأشراف وأطفال الكتاتيب إلى سبيل علي باشا ودعوا الله، فهبط النيل وبيع القمح بثلاثين بارة الإردَبّ[64]. وفي حال تعسف ملتزمي القرى ومشايخها مع الفقراء في الريف، يسارع الأهالي إلى الباشا الذي كان يعالج المشكلة، ويصدر أمرًا يمنع ذلك[65]. ونجد باشا آخر يرتب للفقراء راتبًا من الخبز والشربة وعلوفة تصرف لهم شهريًّا[66].

قام إسماعيل باشا بدور مهم وعملي في مواجهة الأزمات ولعله كان من أهم الباشوات، فما إن استقر في الولاية، حتى قامت الرعية في وجهه، وأوصلوه القلعة، فلما سأل عن ذلك «أخبروه بما هم فيه من الكرب الشديد. وكثرة الشحاذين الذين امتلأت مصر بهم «فأمر بأن يذهب جميع الفقراء والشحاذين إلى قراميدان في الغد، ونزل الباشا فوجد عددًا كبيرًا، فأمر بتوزيعهم على الصناجق والملتزمين بمصر» كل على قدر إمكاناته، وأخذ لنفسه ولأعيان دولته ألف إنسان، وعين لهم من الخبز والطعام ما يكفيهم صباحًا ومساءً إلى أن انقضى الغلاء[67].

في المقابل، قيل إن أحد الباشوات - ويدعى إبراهيم باشا - اختلس في عام 1671 سبعين ألف إردَبّ من القمح من مصر، فتسبب في حدوث مجاعة

---

(63) المصدر نفسه، ص 136.

(64) المصدر نفسه، ص 138.

(65) «محكمة الدقهلية،» س 3، ص 65، م 202 (1064هـ/ 1653م).

(66) ابن عبد الغني، ص 154.

(67) المصدر نفسه، ص 197.

كبيرة[68]. ومع تحفظنا على الكمية، إلا إن الأمر لا يخلو من حقيقة هي اختلاس الباشا كمية ما من الغلال، كانت سببًا من أسباب حدوث المجاعة.

أمام تفاقم الوضع في عام 1718، تجمّع نحو عشرة آلاف في الرميلة يصيحون من وطأة الغلاء على مدى أيام متتالية، فاضطر الباشا إلى التعهد بأنه سيصدر أمرًا يطلق فيه للناس حريةَ فتح حواصل كل من كدس القمح لديه، لينهبوها. وكان الطاعون الذي بدأ في الإسكندرية ورشيد قد تفشى في القاهرة وضواحيها بدءًا بنيسان/ أبريل، ومات فيه خلق كثير[69]. وإذا كنا قد أشرنا إلى دور الدولة العثمانية ذاتها ودور الباشوات ولاة مصر؛ فمن الواجب الإشارة إلى دور كبار الأمراء وموقفهم من الأزمات، فها هو الأمير إبراهيم بك أبو شنب «عاد من سفرته إلى جزيرة كريت، فقابله شحاذو مصر بحصان كهدية اشتروه بأربعة آلاف نصف فضة جمعوها بعضهم من بعض، وقدموه له، وهم ينادون: «يا أبا الفقراء ما أحد افتكرنا وأنت غايب أبدًا». وأعطى لشيخ الشحاذين جوخة ولنقيبهم كذلك، ولكل فقير جبة وطاقية وشالًا ولكل امرأة قميصين وملاية فيومية، وأغدق عليهم إغداقًا زائدًا، وعمل لهم سماطًا ولم يركب إلا الجواد الذي أهدوه إليه[70]. ويضيف صاحب الدرة المصانة أنه - أي إبراهيم باشا - كان يعرفهم بالواحد[71].

أما كوجك محمد الذي عاصر أزمة فيضان النيل في غرة محرم 1106هـ/ 1694م وانعدام الخبز، فلما رأى ذلك «ركب إلى بولاق، وصعد إلى التكية، وأحضر الأمناء والكيالين والرؤساء، وأوصاهم بأنه إذا زاد القمح عن ستين نصفًا للإردَبّ شنقهم جميعًا، وحاول هؤلاء رشوته بخمسة آلاف دينار... ويبيعوا القمح بأربعة قروش للإردَبّ فأقسم لهم إن زاد على الستين نصفًا ليقتلن الجميع والمحامين لهم، وإذا لم يرسل هؤلاء الغلال ليخربن محلاتهم، وعندما وجد المراكب فارغة قتل ثلاثة رويس واثنين من الأمناء،

---

(68) ميكيله، ص 100.

(69) ريمون، فصول، ص 205-206.

(70) ابن عبد الغني، ص 188.

(71) عزبان، ص 15.

وأكد على السعر الذي حدده. ولكن قُتل كوجك محمد على يد عبد أسود، وارتفعت الأسعار، وأدرك الناس قيمته بعد موته»[72].

كان بعض الأمراء لا يفي بما عليه من غلال مثل محمد بك الصغير الذي وجدوا عنده عشرة آلاف إردَبّ قمحًا منذ كان حاكمًا لجرجا، فغضب الباشا، وطالبه بسدادها وأمر بسجنه، ولكن تدخل بعض كبار الأمراء، وتعهدوا بسداد ما عليه[73]. وعندما احتكر التجار الغلال، وارتفع سعرها - أو على حد تعبير الجبرتي «تشطحت الغلال وارتفع القمح من السواحل والعرصات، وغلا سعره وقل وجوده حتى امتنع بيع الخبز من الأسواق، وأغلقت الطوابين» - هاجم سليم آغا المخازن، وأخرج الغلال، «وضرب القماحين والمتسببين ومنعهم من زيادة الأسعار، فظهر القمح والخبز بالأسواق، وراق الحال وسكنت الأقاويل»[74].

لم يكن العلماء بعيدين عن المشهد؛ فعندما اشتكى الناس من غلاء الأسعار في ربيع 1201هـ (كانون الأول/ديسمبر 1786م) تكلم الشيخ العروسي مع حسن باشا بسبب ذلك، وقال له: «في زمن العصاة كان الأمراء ينهبون ويأخذون الأشياء من غير ثمن، والحمد لله هذا الأمر ارتفع من مصر بوجودكم وما عرفنا موجب [موجبًا] لغلاء أي شيء»، فتشاور حسن باشا مع الاختيارية، وعقدوا اجتماعًا، واتفقوا على تسعيرة للخبز والمواد الغذائية الأخرى، فكان سعر الخبز عشرة أواقٍ بنصف فضة[75].

نذكر هنا منْع تصدير القمح إلى الإفرنج، وكان ذلك فرمانًا من السلطان أرسل مضمونه إلى الموانئ[76]، وتشدد المصادر على ذلك «ولا يباع شيء من جنس الحبوب... إلى جماعة الإفرنج»[77]. ويبدو أن بيع الإفرنج القمح كان

---

(72) المصدر نفسه، ص 21؛ ابن عبد الغني، ص 189-190، وإبراهيم، تاريخ وقائع مصر، ص 84.

(73) ابن عبد الغني، ص 268.

(74) الجبرتي، ج 3، ص 15.

(75) المصدر نفسه، ج 3، ص 205.

(76) ابن عبد الغني، ص 264.

(77) المصدر نفسه، ص 219.

انتاب أوروبا قصور واضح في إنتاج القمح، حتى إن حبّة القمح وغيره كانت تنتج حبّات قليلة، =

مستمرًّا بدليل إرسال فرمانات للتشديد على ذلك؛ لأنها لو طبقت فما الداعي إلى إرسال فرمانات غيرها؟ وأخبر أحمد شلبي عن أمر شريف قرئ في الديوان مضمونه «إنا أرسلنا لكم مرارًا نحذركم من إرسال غلة إلى النصارى (المقصود الإفرنج)، فلم تمتثلوا، فاستمريتم على المخالفة، وارتكبتم ما يوجب العصيان... لا يعطى شيئًا للنصارى لا من حنطة ولا أرز ولا بن»[78].

مع ذلك استمر بيع الإفرنج القمح «مع وقوع التحريج في عدم إرساله لوقوع الغلا بمصر»، وأشيع أن الباشا قتل كتخداه بسبب ذلك، فامتنع التجار عن ذلك. ويعلق أحمد شلبي بالقول: «وكأن قتل الكتخدا فك طلسم الغلا، فنزلت لنفسها إلى أن بيع القمح بثمانين إلى مائة بارة للإردَبّ»[79].

في بعض الحالات، كان التزام منع بيع الغلال من الإفرنج هو سيد الموقف؛ فنجد في وثائق محكمة الإسكندرية حجة لفرنسي يشتري كتانًا وأقمشة وسمكًا وغيرها، وكُتب فيها «خارجًا عن الممنوعات من القهوة والأرز والقمح لم يوسق من ذلك شيء»[80]. ولم يكن منع تصدير القمح إلى بلاد الإفرنج فحسب، بل إنه في أوقات الأزمات كان يمنع تصديره حتى إلى بلاد الشام، إلا إذا حدث فيها ارتفاع كبير في الأسعار، أو تعرضت إحدى المدن الشامية لأزمة اقتصادية، أو زيادة كميات القمح في مصر عن حاجة السكان[81].

ينشأ ذلك من خوف الإدارة من حدوث اضطرابات في مصر، خصوصًا في

= وهذا يفسر اهتمام الأوروبيين بالدلتا ومناطق الإنتاج المحيطة بها في القرن الثامن عشر. انظر: فرنان برودل، **الحضارة المادية والاقتصاد والرأسمالية من القرن الخامس عشر حتى القرن الثامن عشر**، ترجمة مصطفى ماهر، 3 ج ميراث الترجمة، (القاهرة: دار الفكر للدراسات والنشر، 1993)، ج 1، ص 147، و Jean Baptiste Trécourt, *Mémoires sur L'Egypte: Année 1791*, Edités et Annotés par Gaston Wiet (Le Caire: Institut français d'archéologie orientale (IFAO), 1992), pp. 82-86.

(78) ابن عبد الغني، ص 267.

(79) المصدر نفسه، ص 351.

(80) «محكمة الإسكندرية،» س 64، ص 31، م 51 (29 ذو القعدة 1121هـ/ 31 كانون الثاني/ يناير 1710م)، و«محكمة الإسكندرية،» م 52 (29 ذو القعدة 1121هـ/ 31 كانون الثاني/ يناير 1710م).

(81) سحر حنفي، **العلاقات التجارية بين مصر وبلاد الشام الكبرى في القرن الثامن عشر** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2000)، ص 166.

أوقات الأزمات كما حدث في عام 1201هـ/ 1786م، حين احتج الناس على كثرة تصدير الغلال إلى الشام، فأصدرت الإدارة أمرًا منعت فيه «جميع من كان يتاجر بالحبوب وينقلها إلى الشام، وأمر بإرسال جميع الغلال المخزونة للبيع في بولاق»، وذلك «شفقة على أهل مصر لاشتداد الأسعار»، وشُدِّد في الأمر على ذلك وعلى أن من يخالفه يتعرض للضرر[82]. ولكن يبدو أن الأرباح التي كان التجار يجنونها من وراء بيع القمح المصري في الشام، دفعت بعضهم إلى مخالفة ذلك، وقاموا بتهريبه إلى الشام على أنه أرز[83].

معنى ذلك أن بعضًا من الأهالي كان موقفه سلبيًا - خصوصًا من التجار - في إشعال الأزمة الاقتصادية في مصر من خلال سحب كميات من الغلال، وتصديرها إلى الشام؛ ليحقق فائض ربح كبيرًا على حساب بني جلدته من المصريين.

غير أن الصورة لم تكن قاتمة على طول الخط؛ بمعنى أن بعض الأهالي كان يحاول أن يخفف من حدة الأزمة؛ فنجده يظهر الحب للخير والعطف على الفقراء والمحتاجين، فيشتري الغلال من بلاد الشام إبان الأزمات؛ كما حدث في عام 978هـ/ 1570م، ويبيعه بسعر معقول في ثغري الإسكندرية ورشيد[84].

لم يكن موقف العسكر سلبيًا، في جميع الأحوال، من الأزمات الاقتصادية الطاحنة التي كانت تمر بها مصر. فعندما أقبل أحد الباشوات على بيع القمح من الإفرنج قام العسكر عليه، وقالوا له: «كيف تبيع القمح للإفرنج بستين نصفًا وقد أكلت الناس بعضها بعضًا من الغلاء... فبطل بيع القمح للإفرنج»[85]. وفي أزمة عامي 1677 و1678 برزت ردة الفعل الشعبية، حين بلغ إردَبّ القمح 180 بارة، على الرغم من أن الفيضان كان وافيًا، وعندئذ أصدر عبد الرحمن باشا أمرًا بأن يباع القمح بـ 130 بارة، فانفجر الهياج الشعبي في الرميلة حتى

(82) المصدر نفسه، ص 165.

(83) Claude Etienne Savary and M. Savary, *Letters on Egypt*, 2 vols. (London: Printed for G.G.J and J. Robinson, 1787), vol. 1, p. 313.

(84) صلاح أحمد هريدي، فصول من تاريخ المدن المصرية خلال العصر العثماني (القاهرة: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، 2004)، ص 39.

(85) ابن عبد الغني، ص 127-128.

نُهبت مخازن الحبوب، وارتفع سعر القمح نتيجة ذلك إلى 240 بارة في اليوم ذاته، وفي هذه المرة نهب سوق الغلال والحوانيت المجاورة له، فاضطر الباشا إلى إرسال مجموعة من العسكر لتفريق المتظاهرين، وعاد الهدوء وانخفضت الأسعار، لكن بعد أن سقط ثلاثة عشر قتيلًا[86].

في نهاية عام 1694 وصل إردَبّ القمح إلى 270 بارة، ثم إلى 500 بارة في عام 1695، وارتفعت أسعار السلع الغذائية الأخرى ارتفاعًا حادًّا، واستمر الموقف متأزمًا؛ الأمر الذي اضطر جموع الفقراء والشحاذين إلى رفع شكواهم إلى الديوان من جراء غلاء المعيشة، وعندما لم يجبهم أحد قاموا برجم أهل الديوان بالحجارة، ثم توجهوا إلى الرميلة حيث نهبوا مخازن وحوانيت الغلال[87].

ثار الأهالي في تشرين الثاني/نوفمبر 1724 كردة فعل على الغلاء الشديد، وأغلقوا المحالّ، ونهبوا الأسواق، وهاجموا الجامع الأزهر في أثناء إلقاء الشيوخ دروسهم، ثم توجهوا بعد ذلك إلى الرميلة، وعندما حاول عسكر جركس إخماد هذا التمرد صعد الفقراء فوق مآذن المساجد، وأمضوا الليل يدعون الله بالعفو والرحمة، ويدعون على جركس وطائفته باللعنات[88]. وكان الأهالي إذا ما اشتد الغلاء - وخصوصًا الفقراء منهم - يصعدون إلى القلعة، وهي مقر الحكم في مصر آنذاك؛ حيث يجتمع الفقراء والشحاذون رجالًا ونساءً، ويستغيثون من شدة الجوع، «فلما لم يجبهم أحد نزلوا إلى الرميلة، ونهبوا حواصل القمح التي بها ووكالة القمح، وحاصل كتخدا الباشا»، وتعلق المصادر بأن الكثير مات من الجوع وخلت القرى من أهاليها[89].

لم يكن أمام الأهالي إلا الدعاء أحيانًا. ويذكر الجبرتي إبان أزمة فيضان النيل «فضج الناس، وابتهلوا بالدعاء وطلب الاستسقاء، واجتمعوا على جبل الجيوشي وغيره» فاستجاب الله لدعائهم فروى بعض البلاد ثم هبط سريعًا

---

(86) ريمون، الحرفيون، ج 1، ص 185-186.

(87) المصدر نفسه، ج 1، ص 198.

(88) المصدر نفسه، ج 1، ص 207.

(89) سامي، ج 2، ص 67.

فحدث الغلاء[90]. وكان موقف الأهالي أكثر إيجابية في بعض الأزمات لأنهم هاجموا السناجق وهم صاعدون إلى الديوان، وقذفوهم بالحجارة، بل صعدوا هم إلى الديوان، واشتكوا إلى الباشا الذي سعَّر القمح بسبعين بارة بعد أن قارب مئتي بارة؛ ولكن نهب الأهالي جميع مخازن الغلال جعل وجود القمح معدومًا تمامًا، ويعلق أحمد شلبي: «وباتت الناس تلك الليلة بالجوع» إلى أن ألغوا التسعيرة فوجد القمح[91].

مثل هذا الموقف الإيجابي للأهالي كان يضطر الإدارة إلى التحرك لعلاج الأزمة؛ ففي أزمة 1206هـ/1791م التي ارتفعت فيها الغلال من الأسواق، ضجت الناس وأيقنوا بالقحط وارتفع سعر الغلة، فاشتكوا إلى الإدارة، فاضطر الآغا إلى الخروج وضرب المتسببين المحتكرين للغلة «وسمر آذانهم» واضطر كبار الأمراء إلى الخروج كإبراهيم بك ومراد بك والتشديد على عدم زيادة الأسعار[92].

هكذا كان موقف الأهالي في بعض الحالات فاعلًا، وتضطر الإدارة إلى التحرك وتغيير الواقع على الأرض، حتى لا يتطور الموقف إلى ثورة عارمة تأتي على الأخضر واليابس.

نخلص مما سبق إلى أن الأزمات الاقتصادية التي منيت بها مصر خلال العصر العثماني حدثت من جراء عوامل طبيعية كفيضان النيل، الأمر الذي ترتب عنه «في أحيان كثيرة» المجاعات، وكثيرًا ما كانت هذه تنتهي بأوبئة وطواعين تحصد أعدادًا غفيرة من السكان في الريف كما في المدينة، ولا تفرّق بين غني وفقير ولا أمير وخفير، مخلفة وراءها «أحيانًا» آلاف الجثث في اليوم الواحد.

نشأ بعض هذه الأزمات من جراء عوامل بشرية، ونقصد الممارسات الاحتكارية التي كانت الصفوة العسكرية تقوم بها، بالتنسيق مع التجار وصغار

(90) الجبرتي، ج 1، ص 58-59.
(91) ابن عبد الغني، ص 347-348.
(92) الجبرتي، ج 4، ص 344.

المتسببين، ويكون تأثيرها الكاسح على القاعدة، وهم عامة الشعب الذين كانوا يعانون أشد العناء منها.

كانت هذه الأزمات أشبه بمسلسل تتشابه حلقاته ونهاياتها مع اختلاف الأشخاص والفترات طوال العصر العثماني. ولم تكن الإدارة - المركزية في اسطمبول أو المحلية في القاهرة - بعيدة تمامًا عن سيناريو هذه الأزمات، لكن كانت تحاول قدر استطاعتها التخفيف من حدتها بالتشديد على تحديد الأسعار وعدم تجاوزها حينًا، وباتخاذ إجراءات عنيفة، حينًا آخر، قد تصل إلى درجة إزهاق أرواح بعضهم للحفاظ على السلام الاجتماعي وعدم تطور الأمور إلى هبات شعبية قد تأتي على الأخضر واليابس، أو حتى حفظًا لماء وجهها أمام رعاياها، وفي بعض الحالات، كانت تحرِّم تصدير الغلال إلى أوروبا أو حتى إلى الشام، على الرغم من أنها ولاية من الولايات العثمانية ذاتها، خصوصًا في ظل الأزمات الاقتصادية.

لم يكن الأهالي بعيدين عن الصورة تمامًا، بل إنهم في بعض الأحوال تصدوا لهذه الأزمات برفع شكاواهم إلى ولاة الأمور، وبالضغط من أجل وضع حل لها بشكل سلمي. وكانت الشكوى تؤتي ثمارها مرات، وتخفق في مرات أخرى، فيكون الرد عنيفًا، إذا لم تستجب السلطات لمطالبهم، ويتحول الوضع إلى أسوأ مما كان متوقعًا، فيصل إلى الهياج الشعبي أو - إن جاز القول - يصبح ثورة ينهب فيها العامة مخازن الغلال العامة والخاصة، بل حوانيت البضائع الأخرى أيضًا، فتكون له عواقب وخيمة على الاقتصاد والمجتمع بشكل عام.

كان ذلك سيناريو مكررًا ينتاب مصر عشرات المرات خلال سنوات قليلة، وإن كان يتخللها بعض فترات الرخاء. ولم يكن ذلك بعيدًا عن مشاهد أخرى كانت أكثر دموية وتؤثر بدورها في الأوضاع في مصر، بل لنقلْ كانت آثارها أكثر سلبية، وهي الصراعات السياسية والعسكرية التي كانت تلقي بظلالها على الخبز كسلعة استراتيجية، وهو موضوع الفصل الرابع.

الفصل الرابع

الخبز في أثناء الصراعات العسكرية والسياسية

لما كان الخبز أهم سلعة في ذلك العصر على الإطلاق - سلعة استراتيجية «إذا جاز القول» - فإنه يتأثر بالطبع بإيقاع المجتمع أكان هذا المجتمع مستقرًّا أو غير مستقر، أي إن إنتاجه يتأثر في فترات الاضطرابات السياسية، وما قد يصاحبها من صراعات عسكرية، وما أكثرها في ذلك العصر؛ إذ ظهر العديد من التكتلات السياسية والعسكرية، خصوصًا بعد أن بدأ الضعف يدب في أوصال الدولة العثمانية، الأمر الذي أتاح الفرصة للفرق العسكرية العثمانية أن تقوم بدور سياسي مؤثر مع هذا الحزب أو ذاك. وكان أشهر هذه الأحزاب الفقارية والقاسمية، والتفت حول كل فريق منهما مجموعات سياسية وعسكرية، بل من العلماء، وأحيانًا الباشا نفسه.

أحدثت هذه التكتلات انقسامات شديدة في المجتمع؛ فإما أن تكون فقاريًّا وإما قاسميًّا؛ فعانى المجتمع أشد معاناة في ذلك العصر. وأضيفت إلى ذلك سطوة البكوات المماليك، الذين اشتد عودهم في عقب ضعف الدولة العثمانية منذ القرن السابع عشر، وقوي أكثر خلال القرن الثامن عشر، حتى ألقى بظلاله على الفرق العسكرية، فأضحى الصراع بين الأوجاقات - الفرق - والبكوات المماليك.

ليت الأمر انتهى عند هذا الحد، بل إن البدو أشاعوا حالة من عدم الاستقرار، ولا سيما في الريف، بتعديهم على القرى ونهبها في بعض الحالات. ولم يكن الفلاحون بعيدين عن ذلك، بل نجد صراعات بين القرى على أسبقية الري أو ما شابه، وينتهي الأمر أحيانًا بنهب محاصيل قرى بأكملها بل بحرقها. ولا شك في أن ذلك كله أثر تأثيرًا كبيرًا في وجود الخبز أصلًا، علاوة على جودته.

أولًا: الصراعات العسكرية والسياسية

لا يمكن الحديث عن الخبز زمن الصراعات العسكرية بمعزل عن الإشارة في عجالة إلى الصراعات العسكرية التي كانت سمة من أهم سمات ذلك العصر. فبعد النجاح الذي أحرزه العثمانيون في فتوحاتهم للشام في معركة مرج دابق 1516 انفتحت شهية السلطان سليم الأول لالتهام مصر، وبعد إخفاق محاولته إقناع طومان باي أن يحكم مصر تحت السيادة العثمانية تأزم الموقف، وانتهى بهزيمته وشنقه على باب زويلة في نيسان/ أبريل 1517[1]، فأصبحت مصر ولاية عثمانية.

كانت قوة الدولة العثمانية - خصوصًا في عصر السلاطين العظام - تلقي بظلالها على ولاياتها، وكذلك ضعفها، ومع ضعف قبضتها أصبح الباشوات ضعافًا كسلاطينهم - في أغلب الأحيان - فسنحت الفرصة لظهور حركات ثورية صاحبها تعاظم نفوذ البكوات المماليك، بل العربان أيضًا، خصوصًا المرتحلين منهم.

فإذا بدأنا بالبكوات المماليك نجد صعود نجمهم في مقابل انهيار سلطة الباشوات إلى حد كبير، وقامت حركات كثيرة في مصر أثارها الجند ضد الباشوات ابتداءً بنهايات القرن السادس عشر، وكان سبب ذلك انخفاض الامتيازات المالية والعينية التي كان يحصل عليها الجند. وفي أول ثورة عسكرية سجلت في تاريخ مصر العثمانية في عام 1586 اعترض الجند طريق الباشا وقبضوا عليه وألقوه في أحد منازل القاهرة. وقد حدث أكثر من تمرد في عامي 1589 و1598، ووصل الأمر في عام 1604 إلى أن قتل الجند إبراهيم باشا، وأطلق عليه بعد وفاته «إبراهيم المقتول»[2]، وكان لذلك ردة فعل عنيفة من جانب الباب العالي الذي أمر بمعاقبتهم.

---

(1) P. M. Holt, *Egypt and the Fertile Crescent, 1516- 1922: A Political History* (London: Longmans Green and Co. Ltd, 1966), p. 41.

(2) محمد بن أبي السرور البكري، «المنح الرحمانية في الدولة العثمانية،» نسخة مصوّرة عن المخطوط تحمل رقم 1105 الورقة 122 (المخطوط موجود لدى مؤلّف هذا الكتاب).

نجح محمد باشا قول قران[3]- أي مبطل الطُّلبة، وهي المبالغ التي كان يتقاضاها الجند من دون وجه حق - في القضاء على ثورة عسكرية امتدت إلى الدلتا كلها، وكانت على درجة كبيرة من الخطورة، حتى إن أبا السرور البكري - المؤرخ الشهير - اعتبر القضاء عليها بمنزلة «الفتح العثماني الثاني لمصر»[4]. وبعد نحو عقد من الزمان لم يصبح الجند هم أصحاب الهيمنة، ولكن البكوات المماليك، وهم حكام الولايات - الأقاليم - أي الكشاف[5].

لقبُ بك يعني الأمير، وكان هؤلاء المماليك من أصل شركسي يُشترون ويصبحون عبيدًا لمالكيهم، ويدربون تدريبًا عسكريًا، ولم يضطلعوا بدور واضح طوال القرن السادس عشر، بل كانوا يساندون الباشا في خلافاته مع العسكر. وفي مطلع القرن السابع عشر أصبحوا الفئة السياسية المسيطرة في مصر، وبدأوا يواجهون الباشا بقوة كبيرة. وفي عام 1623 رفضوا الاعتراف بالباشا الذي أرسله السلطان، وأصروا على استمرار مصطفى باشا، وبالفعل استمر واليًا على مصر.

تمادى هؤلاء المماليك إلى أكثر من ذلك؛ فأقالوا موسى باشا الذي كان قد نفى قيطاس بك، وهو أحد كبار الأمراء المماليك، ثم عينوا قائمقامًا من بينهم، ووافق السلطان على استبعاد الباشا المخلوع - وفق ترتيبات سوف يستخدمونها كثيرًا في ما بعد - وكان رضوان بك هو الشخصية المسيطرة من عام 1631 حتى وفاته في عام 1656[6].

---

(3) محمد باشا هذا هو صهر السلطان، وهو يختلف عن محمد باشا الذي تولّى ولاية مصر في عقب مقتل إبراهيم باشا. انظر: جمال كمال محمود، **الأرض والفلاح في صعيد مصر في العصر العثماني** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2010)، ص 197.

(4) البكري، «المنح الرحمانية في الدولة العثمانية،» الورقة 123.

(5) منها اشتقَّت كلمة الكشوفية؛ فأطلق على التقسيمات الإدارية في مصر اسم كشوفيات، وفي الولايات العثمانية اسم سناجق. انظر: عبد الكريم رافق، **بلاد الشام ومصر منذ الفتح العثماني إلى حملة بونابرت، 1516-1798**، ط 2 (دمشق: [د. ن.]، 1968)، ص 147.

(6) أندريه ريمون، **الحرفيون والتجار في القاهرة في القرن الثامن عشر**، ترجمة ناصر إبراهيم وباتسي جمال الدين؛ مراجعة وإشراف رؤوف عباس (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2005)، ج 1، ص 81.

نشأت تكتلات عسكرية، وأصبحت لها أهمية سياسية، ومن أشهرها في العصر العثماني الفقارية والقاسمية[7]، وكان الفقارية يسيطرون على القاهرة في منتصف القرن السابع عشر، وذلك بفضل رضوان بك الذي كانت أهميته واضحة في خدمة هذا الحزب، بينما أصبح دور القاسمية ثانويًا. وبعد وفاة رضوان بك أظهر زعماء الفقارية غرورًا كبيرًا في تأكيد سيطرتهم، في وقت استغل فيه الباشوات هذا الصراع لدعم نفوذهم وتقوية مراكزهم.

ما لبث حزب القاسمية بقيادة أحمد بك البوسني أن هدد هيمنة الفقارية، وبعد سلسلة من الحوادث الثانوية انتهى النزاع بمذبحة الأمراء الفقارية في الطرانة[8] في تشرين الأول/ أكتوبر 1660 بتحالف مصطفى باشا والأمراء القاسمية وأوجاق العزب.

بعد ذلك بسنتين نجح إبراهيم باشا في إقصاء أحمد بك، لكن الفقارية (الذين انكسروا بعد مذبحة 1660) والقاسمية (الذين حرموا من رئيسهم) لم يستطيعوا عمل أي شيء، وضعفت هيبة البكوات المماليك وسلطتهم، وفقدوا لعقود عدة المكانة التي حظوا بها قرابة ثلاثين عامًا[9].

فيما ضعف نفوذ السناجق وأخذ في التدهور المستمر، كان دور الأوجاقات العسكرية يزداد في الحياة السياسية المصرية؛ إذ أصبح الصراع على السلطة بين أوجاق الإنكشارية[10] الأكثر قوة بين الأوجاقات العسكرية الأخرى، ولم يكن للبكوات في تلك النزاعات سوى شأن ثانوي.

من ناحية أخرى انتقل التنافس بين الفقارية والقاسمية إلى الأوجاقات

---

(7) محمود، الأرض والفلاح، ص 241.

(8) كانت الطرانة إحدى ولايات مصر في تلك الفترة، انظر: «سجلات محكمة جامع الحاكم،» س 573، ص 490، م 1275 (2 ربيع الأول 1121هـ/ 12 أيار/ مايو 1709م).

(9) ريمون، الحرفيون، ج 1، ص 83.

(10) هي طائفة مستحفظان، وعرفت بطائفة السلطان، وهم مشاة أتوا مع السلطان سليم الأول. وقد أشاد أحد الرحالة الفرنسيين بهم وبتنظيمهم وتسليحهم الجيّد في القرن السابع عشر. انظر: Balthasar De Monconys, *Voyage en Égypte, 1646-1647* ([Le Caire]: Institut français d'archéologie orientale (IFAO), 1973), p. 152.

كلها، فظهر في داخل كل أوجاق أتباع وأنصار لكلا الحزبين، وكان كل حزب يسعى بقوة إلى الاستحواذ على السلطة، وعند اشتداد الصراع يتحالفون معًا ضد خصومهم من أتباع الحزب الآخر. وعندما تنشب الصراعات الداخلية بين أتباع الإنكشارية تبدو عواقبها أكثر ضراوة[11].

اشتد الصراع على السلطة في داخل أوجاق الإنكشارية في السنوات الأخيرة من القرن السابع عشر، وكان بطله الأساس كوجك محمد الذي سيطر على هذا الأوجاق منذ عام 1087هـ/ 1676م[12]، عندما رقي إلى رتبة «باش أوداباشي»، فأصبح منذ ذلك الحين وطوال السنوات التالية تقريبًا، محورًا أساسًا للاضطرابات فيه، حتى انتصر. ومما يحسب له تشدده المتناهي مع الأمناء والكيالين بأنهم إذا زادوا إردبّ القمح عن ستين نصفًا سيشنقهم جميعًا، وعندما حاولوا رشوته أقسم إن زاد عن الستين نصفًا «ليقتلن الجميع والمحامين لهم»[13].

لا شك في أن جميع المتصارعين كانوا في حاجة إلى المال، وكان السبيل الوحيد للحصول عليه هو فرض الضرائب من أجل توفير المال لتمويل هذه الصراعات العسكرية[14]. وكان المتضرر الأول من الضرائب هو الفلاح، وبالتالي المحصول الرئيس للغذاء في مصر، أي القمح، وبذلك تضرر المجتمع كله بشكل مباشر من هذه الصراعات.

---

(11) ريمون، الحرفيون، ج 1، ص 84.

(12) Peter Malcolm Holt, «The Pattern of Egyptian Political History from 1517 to 1798,» in: P. M. Holt, ed., *Political and Social Change in Modern Egypt: Historical Studies from the Ottoman Conquest to the United Arab Republic* (London: Oxford University Press, 1968), p. 85.

(13) أحمد شلبي بن عبد الغني، **أوضح الإشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات: الملقب بالتاريخ العيني**، تقديم وتحقيق وضبط وتصحيح عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم (القاهرة: مكتبة الخانجي، 1978)، ص 189-190، ومصطفى بن الحاج إبراهيم، **تاريخ وقائع مصر القاهرة المحروسة: كنانة الله في أرضه**، تحقيق صلاح هريدي، ط 2 (القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، 2002)، ص 84.

(14) Stanford J. Shaw, *The Financial and Administrative Organization and Development of Ottoman Egypt, 1517-1798*, Princeton Oriental Studies; no. 19 (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1962), pp. 92-93.

حاولت الدولة العثمانية إعادة سيطرتها على مصر في نهاية القرن الثامن عشر، فأرسلت القبطان حسن باشا الذي تمكن من هزيمة مراد بك وإبراهيم بك اللذين كانا قد فرا إلى الصعيد بعد هزيمتهما، وأصبحت مشيخة البلد في يد إسماعيل بك، وعاد القبطان حسن باشا لحاجة الدولة العثمانية إليه في حربها مع روسيا، وأصدر أمره قبل رحيله بالعفو عن مراد بك[15].

انتهى أمر شيخ البلد إسماعيل بك بوفاته في الطاعون، وأصبحت السلطة في يد إبراهيم بك ومراد بك[16] اللذين قدّر لهما مواجهة الحملة الفرنسية. ولا شك في أن تلك الصراعات أثرت تأثيرًا كبيرًا في توفير الخبز؛ فعلى سبيل المثال كان غلاء عام 1729 نتيجة النشاط العسكري لجركس الذي قطع الملاحة في النيل عند البهنسا، بقصد تهديد خصومه في القاهرة بالجوع[17]. ولم تكن الصراعات بين الفرق العسكرية، أو في الفرقة الواحدة بين بعضها، أو بين بعضها وبعض البكوات المماليك هي فحسب الصراعات التي أعاقت توفير الخبز، بل كان لهجمات البدو أثرها السيئ في الخبز، بل في القمح ذاته قبل حصاده.

ثانيًا: غارات البدو

كانت أكثرية القبائل العربية في العصر المملوكي تعطى إقطاعات مقابل حمايتها الطرق ومعاقبتها اللصوص، وأطلق آنذاك على الزعيم البدوي العادي لقب شيخ العرب، واعتُبر من أجناد الحلقة، ومنح الزعيم الأقوى رتبة عسكرية، وكانت أحيانًا من نوع طبلخاناة أي أمير أربعين - تحت إمرته أربعون جنديًا - وبقيت هذه التنظيمات سارية حتى الفتح العثماني[18]. وعلى الرغم من محاولات الدولة استمالة العربان وإدخال بعضهم في منظومة الأمن، الأمر الذي حدث فعلًا (العربان المدركين)، وكذلك محاولة توطينهم من خلال

---

(15) رافق، ص 416-417.

(16) André Raymond, «Quartiers et Mouvements pouplaires au Caire au XVIII[ème] Siècle,» dans: Holt, ed., *Political*, p. 115.

(17) ريمون، الحرفيون، ج 1، ص 208.

(18) رافق، ص 134.

منح التزام أراضٍ زراعية لهم، أو استئجارهم الأراضي الزراعية من ملتزميها؛ فإنّ قطاعًا كبيرًا من العربان كان يعتمد على السلب والنهب بمهاجمة القرى؛ ويعزى ذلك إلى نظرتهم إلى العثمانيين والمماليك؛ إذ كانوا يعتبرون أنهم – أي العربان – أحق منهم بحكم مصر وامتلاكها بحكم الفتح العربي لها[19].

شجّع ضعف الإدارة العثمانية في مصر، في نهايات القرن السابع عشر هجرة البدو بشكل كبير من شمال أفريقيا إلى مصر؛ فنزح كثير منهم من طرابلس وبرقة، واستقروا في بعض ولايات الوجه البحري، ولا سيما ولاية البحيرة، وأحدثوا دمارًا فيها[20]. وكان من بين هذه القبائل بنو وافي، وأبو كريم، ومحارب، والطحيوي، وتفرعت عن هذه القبائل فروع أخرى[21].

في عام 1103هـ/ 1691م، هجمت القبائل المتمركزة في الشرقية؛ مثل الهجارسة وهلبا سويد على قرية جميزة برغوت[22]، واستولوا على الغلال والمواشي والخيل والجمال الخاصة بدار الأوسية، واستولوا كذلك على مواشي وجمال للأهالي، واشتكى قائمقام[23] الملتزم للقاضي الذي ألّف لجنة لمعاينة المنهوبات، وكان من ضمنها الشونة السلطانية، وانتهوا إلى كتابة كشف بذلك لاستخدامه عند الحاجة[24].

---

(19) علماء الحملة الفرنسية، وصف مصر، ترجمة وتحقيق زهير الشايب ومنى زهير الشايب، 11 ج (القاهرة: دار الشايب للنشر، 1978)، ج 2: العرب في ريف مصر وصحراواتها، ص 228.

(20) إبراهيم بن أبي بكر الصوالحي، تراجم الصواعق في واقعة الصناجق، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن (القاهرة: المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، 1984)، ص 105-106.

(21) علماء الحملة الفرنسية، وصف مصر، ص 208.

(22) سُمّيَت بهذا الاسم في العصر الفاطمي، ووَرَدَت في قوانين الدواوين لابن مماتي، وفي تحفة الإرشاد «جميزة برغوت»، وقد غيِّر اسمها إلى جميزة بني عمرو، وهو اسمها الذي وردت به في تاريخ 1228هـ. وصَدَرَ القرار بهذا التغيير في 19 آذار/ مارس 1932. انظر: محمد رمزي، القاموس الجغرافي للبلاد المصرية: من عهد قدماء المصريين إلى سنة 1945، وضعه وحقّقه وعلّق عليه محمد رمزي؛ تقديم عبد العظيم رمضان، 2 ق، 4 ج (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1994)، القسم الثاني: البلاد الحالية، الجزء الأول: المحافظات ومديريات القليوبية والشرقية والدقهلية، ص 189.

(23) هو موظف يعيّنه الملتزم للإشراف على حصة التزامه، ويقوم القائمقام بحفظ حاجيات الملتزم. انظر: Shaw, p. 53.

(24) صلاح أحمد هريدي، فصول من تاريخ المدن المصرية خلال العصر العثماني (القاهرة: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، 2004)، ص 91.

يذكر الجبرتي أن «الأرياف «قامت على ساق» يقتل بعضهم بعضًا، وينهب بعضهم بعضًا، وكذلك أغارت العربان على الأطراف والنواحي، وصار قطر مصر من أوله إلى آخره في قتل ونهب وإخافة طريق وقيام شر وإغارة على الأموال وإفساد المزارع وغير ذلك من أنواع الفساد الذي لا يحصى»[25]. والجدير بالذكر أن العربان الذين احترفوا الزراعة، لم يتخلوا عن عاداتهم القديمة، أي السلب والنهب، فكانوا يستولون عنوة على أجود الأراضي، ويحولون مياه الري، ويقطعون الجسور في الوقت الملائم لهم، غير عابئين بمصالح جيرانهم من الفلاحين، ووصل الأمر بهؤلاء العربان المستفحلين إلى سلب حاصلات القرى المجاورة لهم من دون مبالاة، كلما قصّرت حاصلاتهم عن الوفاء بحاجاتهم[26].

حتى تكتمل الصورة نرى أنه من الحيدة والموضوعية أن نذكر أن نهب القرى وسلبها لم يكن من جانب البدو فحسب، المتنقلين منهم أو حتى المزارعين، بل إن هناك العديد من الأمثلة التي تشير إلى مهاجمة أهالي القرى من الفلاحين أهالي القرى الأخرى؛ فقد «أنهى ملتزم قرية سنجيد[27] بأن أهالي قريتي منشأة الإخوة[28] وبرج النور[29] تعدوا على ناحية سنجيد، وهم مسلحون، ونهبوا الأوسية ودور الفلاحين، من غلال ومواشٍ ونوارج ومحاريث وجراريف وغيرها، وحاول البعض من الأعيان الصلح بين الطرفين»[30].

---

(25) المصدر نفسه، ج 5، ص 9.

(26) إيمان عامر، العربان ودورهم في المجتمع المصري في النصف الأول من القرن الثامن عشر (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1997)، ص 23-24.

(27) من القرى القديمة، وَرَدَت في قوانين الدواوين لابن مماتي، وفي التحفة من أعمال الدقهلية. انظر: رمزي، القسم الثاني، الجزء الأول، ص 172.

(28) من القرى القديمة، وَرَدَت باسمها الحالي في تاريخ 1228هـ، وهي من أعمال الدقهلية. انظر: رمزي، القسم الثاني، ج 1، ص176.

(29) من القرى القديمة، وردت في تاريخ 1228هـ وتتبع الدقهلية، انظر: رمزي، القسم الثاني، الجزء الأول، ص 170.

(30) «محكمة الدقهلية،» س 7، ص 285، م 703 (9 ذو القعدة 1092هـ/ 20 تشرين الثاني/ نوفمبر 1651م).

- الآثار الاقتصادية والاجتماعية لغارات البدو

كان لهجمات البدو آثار اقتصادية كبيرة؛ لأنهم سيطروا على الاقتصاد الريفي في حالات كثيرة، خصوصًا في فترات ضعف الإدارة، فإنَّهم إذا نزلوا قرية جعلوها «قاعًا صفصفًا» لا حياة لقاطنيها الذين يضطرون إلى الانسحاب من قراهم تاركين وراءهم آلاف الأفدنة من دون زراعة؛ الأمر الذي كان يؤدي في النهاية إلى تقلص الإنتاج[31].

ثمة أثر مهم لهجمات البدو تمثَّل في تحطيم الجسور والسدود، فكانت النتيجة هبوط منسوب المياه، وبالتالي تشرّق بعض الأراضي الزراعية التي لا تصلها المياه، فتقل المساحة المزروعة بدورها ومن ثم الإنتاج، وهذا يفضي بدوره إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية؛ لأنَّنا نعلم الرابط الأكيد بين الكميات المعروضة والسعر؛ فإذا زاد العرض قل السعر والعكس، فتحدث أزمات اقتصادية، في الريف والمدينة على السواء، أو لنقل إنه يساهم في حدوثها وفي معاناة المجتمع.

هناك أثر آخر لا يقل أهمية عن ذلك، ألا وهو نهب البدو الثروة الحيوانية كالثيران والأبقار والخيول والحمير، وكلها قوى محركة وأدوات إنتاج يستفاد منها في العملية الزراعية، من حرث للأرض وري لها كقوى محركة للسواقي وغيرها، وكذلك كقوى محركة للنوارج التي تقوم بدرس المحصول آنذاك، وهذا كله له عواقب وخيمة على الاقتصاد الزراعي في الريف، ولا شك في انتقال آثاره إلى المدينة. وكما مرَّ بنا، كانت القرية تفقد في بعض تلك الهجمات المئات من الحيوانات التي هي أساس العملية الإنتاجية.

ليس هذا فحسب، بل تكتمل حلقة الضرر الذي توقعه تلك الهجمات بنهب مخزون الحبوب؛ وكان البدو يتعمدونه، وقد تمتد المعاناة في إثره عامًا كاملًا للإنسان والحيوان. وبلغت كمية تلك المنهوبات أكثر من ألفي إردبّ من

(31) رضا أسعد، «النشاط الاقتصادي لمشايخ قرى الدلتا في العصر العثماني،» (أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة المنصورة، القاهرة، 2008)، ص 287.

أنواع الحبوب المختلفة، في إحدى الهجمات، ولأن البذور تكون من جملة المنهوبات، تتعثر العملية الإنتاجية، الأمر الذي يؤدي إلى بوار مساحات من الأراضي الزراعية لندرة البذور أو حتى انعدامها.

لم يقتصر أثر تلك الهجمات على القوى المحركة كالحيوانات بأنواعها أو الحبوب الغذائية أو البذور، بل تعدى إلى أهم عنصر من عناصر الإنتاج أي الإنسان نفسه؛ فقد تمخض عن بعض تلك الهجمات إصابة بعض الأفراد من الحرَّاس (الخفراء)[32]، أو موت بعض الأهالي[33]، والحيوانات أيضًا[34]، وبالتالي لم يستفيدوا هم كذلك من تلك الحيوانات.

أما أعتى ما يمكن أن توقعه تلك الهجمات - في بعض الحالات - فهو الاستيلاء على الأراضي الزراعية نفسها، وهي أهم وسائل الإنتاج على الإطلاق، وكان العربان يدّعون - مرة - أن النيل أكل جزءًا من أرضهم - بفعل النحت والإرساب - لذا عليهم أن يعوضوا هذا الجزء من الشاطئ الآخر من النهر، ويدعون مرة أخرى أن الأرض كانت في حوزة أجدادهم لأجيال مضت، وإن لم يجدوا ذريعة يتذرعون بها فإنَّهم يستولون على الأرض بقوة السلاح[35].

الأسوأ من ذلك أنهم كثيرًا ما كانوا يستولون على الأراضي الزراعية، ويستفيدون بالتالي من إنتاجها، ولكن لا يدفعون ما على تلك الأراضي من ضرائب، وإنْ لم تصل قوة عسكرية تفرض عليهم دفع الضرائب لن يدفعوها، ويتحملها الفلاحون الذين اغتصبت أراضيهم[36].

---

(32) «محكمة الدقهلية» س 8، ص 152-153، م 340 (8 رجب 1095هـ/ 21 حزيران/ يونيو 1684م).

(33) «محكمة الدقهلية» س 18، ص 155، م 382 (12 جمادي الآخرة 1121هـ/ 19 آب/ أغسطس 1709م).

(34) «محكمة الدقهلية» س 8، ص 152-153، م 340 (8 رجب 1095هـ/ 21 حزيران/ يونيو 1684م).

(35) علماء الحملة الفرنسية، وصف مصر، ج 2، ص 198.

(36) المصدر نفسه، ج 5: دراسة في نظام الضرائب على الأطيان وفي الإدارة الإقليمية في مصر في السنوات الأخيرة من حكم المماليك، ص 35.

أدت تلك الهجمات إلى إشاعة حالة من عدم الأمن حتى في الأسواق التي كانت تقام في مدن الدلتا وقراها، فكسدت تلك الأسواق، وامتنع الفلاحون عن الذهاب إليها لخشيتهم على أنفسهم وأموالهم[37].

في بعض الأحيان، كان العربان يستأجرون قطعة من الأرض في قرية ما من قرى الفلاحين، وينصبون خيامهم فيها، وإذا ما شعروا بأن هذه المنطقة تلائمهم يستقرون فيها، ثم يساومون الفلاحين على ثمن المكان، وذلك بعد أنْ تكون خيولهم وجمالهم قد أكلت بالفعل جزءًا كبيرًا من الزراعة، ويكون الثمن المعروض لا يساوي عُشر قيمة الأرض، ولا يكون أمام الفلاح إلا أن يقبل، وقد تحولت قرى بأكملها إلى مخيمات للعربان، فبارت أراضٍ كثيرة[38].

نتج من ذلك كله انسحاب الفلاحين من القرى التي تقع على أطراف الدلتا إلى الداخل من ناحية، والانسحاب إلى المدن الكبرى من ناحية أخرى، فإذا ببعض القرى تخلو من سكانها الذين هربوا لعلهم يجدون مكانًا أكثر أمنًا، وأحدث ذلك تغيرًا ديموغرافيًا في المجتمع المصري، لا تزال آثاره ماثلة إلى اليوم لأن أصول نسبة ليست بالقليلة من سكان القاهرة نفسها تعزى إلى الريف الذي نزحت منه منذ سنوات ضاربة في القدم. وكتب على ريف الدلتا أن يظل فترة تحت وطأة تلك الهجمات، إلى أن قامت حكومة مركزية قوية بفضل محمد علي، ضربت على يد هؤلاء البدو العابثين بيد من حديد، وقامت بتوطين قطاع كبير منهم وأصبحوا - في أغلب الأحيان - أداة طيعة في يد الحكومة.

ثالثًا: أثر الصراعات العسكرية والسياسية في الخبز

كان للصراعات العسكرية والسياسية بين الأوجاقات العسكرية، وبين بعضها وبعض البكوات المماليك، مما اتّخذ شكل تكتلات عسكرية كالفقارية والقاسمية وغيرها، إلى جانب إغارات البدو على بعض القرى المتاخمة لهم، والصراعات بين بعض القبائل العربية، إضافة إلى الصراعات بين القرى في

(37) المصدر نفسه، ج 4: الحياة الاقتصادية في مصر في القرن الثامن عشر، ص 233.

(38) المصدر نفسه، ج 2: العرب في ريف مصر وصحراواتها، ص 212-213.

شأن أسبقية الري وغيرها تأثير بالغ السوء في وفرة الحبوب، وبالتالي الخبز في ذلك العصر. فإذا عرضنا أمثلة نجد حرق الأهالي حقول القمح في بعض القرى المجاورة كما حدث في إحدى قرى الدقهلية، حيث تعدى أهالي قريتي السنيطة وميت العامل على أهالي قرية الديرس، ونتج من ذلك حرق مساحة كبيرة، نحو مئة فدان، من محاصيل مختلفة، عدا أدوات الإنتاج، ولا شك في أن هذا أتلف الكثير من محصول ذلك العام[39].

لم يقتصر ضرر الصراعات على الانتاج بل طاول نقل الحبوب. وكانت هذه الصعوبات برية تمثلت في الطرق البرية بين القرى والمدن في الداخل، فضلًا عن الموانئ التجارية.

من ذلك ما قام به محمد بك جركس في عام 1730؛ حين نزل إلى البهنسا ونهبها، وقتل أهلها، ومنع وصول القمح وغيره إلى القاهرة، فارتفعت الأسعار ارتفاعًا كبيرًا أضر بالأهالي، خصوصًا في القاهرة[40].

يضيف أحمد شلبي إلى ذلك أن صراعات جركس ترتب عليها ارتفاع الأسعار، ليس هذا فحسب، بل تقاتل الناس على القمح في بولاق[41]. وعندما لقي جركس حتفه علق أحمد شلبي بقوله: «فانظر يا أخي إلى هذا الرجل الذي أتعب الأغنياء وأخرب الفقراء وأهلك الناس وأهلك البلاد»[42].

تسببت هذه الصراعات في نهب «حجارة الطواحين»، أكثر من مرة، وكانت الإدارة تعوض عنها بطحانين وخبازين من أماكن مجاورة[43]. أما نهب خيول الطواحين فكان تحصيلًا حاصلًا، لأنهم كانوا يأخذونها ليستخدموها في

---

(39) «محكمة الدقهلية،» س 8، ص 391-392، م 866 (2 شعبان 1097هـ/ 25 أيار/مايو 1686م).

(40) ابن عبد الغني، ص 559.

(41) المصدر نفسه، ص 556-557.

(42) المصدر نفسه، ص 568.

(43) أحمد الدمرداش كتخدا عزبان، الدرة المصانة في أخبار الكنانة، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن (القاهرة: المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، 1989)، ص 87.

جر المدافع المستخدمة في القتال[44]، ويخبر الجبرتي «وصارت جماعة أحمد بيك - كاشف الدقهلية - وأتباعه يخطفون دواب الناس من الأسواق وخيول الطواحين، ولما سرحوا في البلاد حصل منهم ما لا خير فيه من ظلم الفلاحين مما هو معلوم من أفعالهم»[45].

ذكرنا ما لهجمات البدو والفلاحين، بعضهم على قرى بعض، من آثار كبيرة كنهب خيول الطواحين وثيران الحرث وجمال الحمل، بل النوارج ذاتها، إلى جانب كميات كبيرة من القمح وهي الأهم[46].

كان أهالي القرى البعيدة نسبيًا عن نهر النيل يقومون بمهاجمة القرى الأخرى المطلة على النيل، وبنهب ما فيها، حتى وسائل الري، وكان ذلك يحدث في بعض المرات، في موسم الحصاد. ولا بد من أن ترتفع الأسعار بعد تلك الهجمات، وأن يندر القمح في الريف والمدينة على السواء، وكانت الإدارة تكتفي بالتصريحات فحسب، من دون تغيير الواقع على الأرض؛ الأمر الذي يؤكد ضعفها في مواجهة الصراعات الداخلية في بعض الفترات[47]. وشكل امتناع العربان في الصعيد عن إرسال القمح - في أحيان أخرى - عقبة كؤودًا أمام الإدارة؛ فعندما ارتفع سعر القمح، واستفسر الباشا عن السبب، ذكروا له أنه «لم يدخل الشون العامرة إردبّ واحد من هوارة»[48].

لم تسلم الشواني السلطانية نفسها من هجمات البدو كما حدث في عام 1691، وقامت بها بعض قبائل الشرقية؛ فنقص مخزون القمح نقصًا كبيرًا[49]. ولم يقتصر منع توريد الغلال على العربان أو الأمراء العاصين الهاربين، بل وجدنا عبد الرحمن بك، حاكم جرجا من طرف الباشا، في عام 1697 يشتهر

(44) ابن عبد الغني، ص 274.
(45) الجبرتي، ج 4، ص 294.
(46) أسعد، ص 238.
(47) المصدر نفسه، ص 282-283.
(48) عزبان، ص 41.
(49) هريدي، فصول تاريخ المدن، ص 91.

بالقسوة «والظلم ضد الأهالي، بالإضافة إلى تحديه السلطات الحاكمة في القاهرة، ومنعه توريد المال والغلال، فما كان من الباشا إلا أن أصدر أمرًا بعزله وتعيين آخر مكانه 1700، إلا أنه رفض تنفيذ الفرمان، وانتهى الأمر بحدوث أزمة سياسية، واضطربت أحوال البلاد الاقتصادية، وكان لذلك أيما تأثير في وفرة الخبز[50].

وصل الأمر إلى مخاطبة السلطان رأسًا في أمر النهب والسلب الحاصل لهم من البدو وطغيانهم وفسادهم في البلاد والعباد[51]. وعندما كانت تشتد هذه الصراعات العسكرية، ولا سيما بين الفرق العسكرية، كانت الأزمات الاقتصادية تشتد لخوف بعض الأهالي من الغلاء فيها، فكانوا يهاجمون حواصل القمح وينهبونها[52].

في فترة حكم علي بك الكبير تولدت هذه الأزمات من الاضطرابات الداخلية، أو الابتزازات التي حدثت نتيجة سياسة التبذير وسياسة التوسع في عام 1767، وبسبب الاضطرابات التي جرت في الصعيد، خصوصًا مع الشيخ همام شيخ عربان هوارة[53] من ناحية، والثورات الشعبية المتتالية التي شهدتها القاهرة من ناحية أخرى، فيما توافرت المواد الغذائية في الحال في عقب دخول علي بك القاهرة منتصرًا في تشرين الأول/ أكتوبر 1767[54].

في أثناء الصراع بين مراد بك وإبراهيم بك من ناحية، ضد إسماعيل بك من ناحية أخرى، هرب الأولان إلى الصعيد، «ومنعوا ورود الغلال حتى غلا سعرها»، وكان منعهم الغلال؛ ليسببوا إزعاجًا للقاهرة وسكانها ويرغموهم على

(50) إبراهيم، تاريخ وقائع مصر، ص 50-51، وعبد الغني، ص 203.

(51) عزبان، ص 39-40.

(52) ريمون، الحرفيون، ج 1، ص 204.

(53) Daniel Crecelius, *Egypt in the Eighteenth Century*, vol. 2: *Modern Egypt from 1517 to the End of Twentieth Century*, Edited by M. W. Daly (London: Cambridge University Press, 1998), p. 67.

(54) ريمون، الحرفيون، ج 1، ص 213.

الصلح معهم[55]؛ أي أن الغلال كانت محور الأحداث في الأساس. ولما عزم مراد بك وإبراهيم بك على الحرب مع القبطان حسن باشا، حدث هذه المرة عكس المتوقع؛ حيث «رخص سعر الغلال بسبب بيعهم الغلال المخزونة عندهم»، ويعلق الجبرتي بقوله: «مصائب قوم عند قوم فوائد»[56].

في السياق نفسه، في أثناء حملة القبطان حسن باشا كذلك، يذكر الجبرتي «ورغم أن الكرب اشتد وضاق خناق الناس وتعطلت أسبابهم، ووقع الصياح في أطراف الحارات من الحرامية والسراق والمناسر نهارًا، والآغا والوالي والمحتسب مقيمون بالقلعة لا يجسرون على النزول منها إلى المدينة، وتوقع كل الناس نهب البلاد من أوباشها، وكل ذلك والمآكل موجودة والغلال معرمة كثيرة بالرقع ورخصت أسعارها والأخباز كثيرة وكذلك أنواع الكعك والفطير»[57]. ولكن يعود العسكر إلى سابق عهدهم من النهب والسلب؛ فيذكر الجبرتي قيام العسكر أتباع محمد بك الألفي وعثمان بك الأشقر «بنهب الخبز من الطوابين والمخابز والكعك والعيش من العامة»[58].

نخلص مما سبق عرضه إلى أن الصراعات العسكرية والسياسية بصورها كافة، كان لها أيما تأثير في وفرة القمح، ومن ثم الخبز بأنواعه إبان تلك الصراعات؛ إذ كان للتكتلات العسكرية المشهورة كالفقارية والقاسمية دور مهم في نقص واردات الغلال أحيانًا، وبالتالي الخبز. وأصابت تلك الأزمة الريف والمدينة على السواء، وعلى حد تعبير المصادر، الغني والفقير. وعلى الرغم من محاولات الدولة العثمانية «أحيانًا» التخلص من آثار هذه الصراعات على المجتمع فإن تلك المحاولات لم تؤت ثمارها غالبًا، بل تركت آثارًا سيئة في المجتمع بأسره، ولعل ضعف الدولة العثمانية، منذ القرن السابع عشر كان السبب الرئيس وراء ذلك.

---

(55) الجبرتي، ج 3، ص 22.
(56) المصدر نفسه، ص 160.
(57) المصدر نفسه، ص 167.
(58) المصدر نفسه، ج 4، ص 379.

شكلت غارات البدو هي الأخرى معول هدم كبير في الاقتصاد المصري، فقاسى أهل الريف خصوصًا، وأهل المدينة بالتبعية من أثر هذه الغارات؛ وكان بعضها يقضي على الأخضر واليابس، بحرق بعض المحاصيل تمامًا، بل وسائل الإنتاج أيضًا، وطاول الفلاح نفسه، وهو أساس العملية الزراعية برمتها.

لم يقم البدو وحدهم بالإغارة، بل كان يغير الفلاحون على قرى بعضهم بعضًا، ويحدثون فيها آثارًا سيئة، أكثر من البدو في بعض المرات، حتى وصل الأمر إلى حرق قرى كاملة وتركها قاعًا صفصفًا، فعانى أهل هذه القرى ذات الأرض المحروقة سنوات عدة؛ لتعويض وسائل الإنتاج والبذور وغيرها.

ساهمت الصراعات هذه كافة في ندرة الخبز، بل في انعدامه تمامًا في بعض الأحيان. ومما لا شك فيه أن ذلك أدى إلى معاناة المجتمع المصري لفترات طويلة في العصر العثماني، وكان عليه أن ينتظر لبناء دولة مركزية قوية على يد محمد علي، ساعدته بشكل أو بآخر في إحداث استقرار خفف عنه بعض الشيء، الأزمات الاقتصادية والاجتماعية الطاحنة التي نزلت به قرونًا طويلة.

خاتمة

نرى أن دراسة الخبز في مصر، خلال العصر العثماني، على قدر كبير من الأهمية، فالخبز كان ولا يزال سلعة أساسية، بل استراتيجية منذ أقدم العصور، ولا يمكن أن يتغاضى عنها الحكام.

بانت هذه الأهمية، في العصر العثماني، بتنظيم الإدارة عملية إنتاج الخبز ومراقبتها، بدءًا بزراعة المحصول إلى حصاده ونقله إلى الشواني، مع الصعوبات التي تقع في النقل برًّا أو بحرًا، وصولًا إلى تخزين الحبوب ومشكلاته التي لا نزال نصادفها حتى يومنا هذا. وأحاطت الدولة الشواني بأسوار عالية للحيلولة دون سرقتها، وكانت تتولى توزيع الحبوب على التجار والمتسببين.

تشير المصادر إلى تصدير القمح إلى ولايات عثمانية أخرى وإلى دول أوروبا في فترات الرخاء؛ وإن صدرت فرمانات سلطانية تمنع ذلك، خصوصًا في أوقات الأزمات الاقتصادية، والناجمة في الأساس عن نقص فيضان النيل.

اشترطت الدولة مواصفات معينة لتنقية الحبوب وغربلتها وطحنها مرورًا بنخل الدقيق وكذلك العجن؛ وإن كان صعبًا تطبيق كل ما أشير إليه في هذا الصدد. اهتُم بالرقابة على الخبز من رأس الإدارة حتى القاعدة، وشُغل المحتسبون بوزن الخبز ودقة إنضاجه، لأن الوزن يختلف إذا لم ينشّف الخبز بالنار إلى الحد المرغوب.

سجلت وثائق العصر العثماني في القاهرة والأقاليم أو – إذا جاز القول – في المركز والأطراف تلك الحالات التي عرضت عليها، بدقة. وكانت الجودة

محور الهم حتى إن الإدارة حددت نوعية الطاقة التي كان مصدرها «روث الحيوانات» آنذاك، ووصل الأمر إلى درجة الاختلاف في استعمال روث حيوانات دون أخرى. كما اهتمت بمتابعة عملية البيع وضرورة توفير الخبز. وهو ما نتطلع إليه في وقتنا الحاضر.

شهدت مصر الكثير من فترات الرخاء، وفيها توافر الخبز بشكل كبير؛ وإن كانت لا تقارن بسنوات الأزمات الاقتصادية أو الصراعات العسكرية والسياسية. وكان القمح يصدر في سنوات الرخاء إلى الجزيرة العربية والشام وبالطبع الآستانة – حاضرة الدولة العثمانية – لأن مصر كانت من أهم مخازن الغلال لها، وكان يصدر كذلك إلى أوروبا، بعد توريد غلال السلطنة والحرمين الشريفين.

تميز القمح المصري بلونه الأبيض وكبر حجمه، في بعض المناطق، وبيع في سنوات توافره بأسعار منخفضة بلغت 25 بارة للإردبّ. وأشاد المعاصرون، أكانوا مؤرخين أم رحالة شرقيين أم غربيين بوفرة الخبز «في سنوات الرخاء» وبتعدد أنواعه. واضطلعت الأوقاف بدور مهم في توفير الخبز وتوزيعه على المحتاجين، وكان أولها تلك الأوقاف الموقوفة على المجاورين من طلبة الأزهر.

منيت مصر بسنوات فيها ضيق أيضًا، في ذلك العصر، فأصابتها الأزمات الاقتصادية الناجمة عن عوامل طبيعية؛ كأزمات فيضان النيل، التي ترتب على بعضها مجاعات، وهذه اقترن بعضها بأوبئة وطواعين حصدت أعدادًا غفيرة من السكان في الريف كما في المدينة، من دون تفرقة بين غني وفقير، أو أمير وخفير، مخلّفة وراءها في مرحلة اشتداد الوباء آلاف الجثث في اليوم الواحد.

نشأ بعض هذه الأزمات من عوامل بشرية، ونقصد بها الممارسات الاحتكارية التي كانت تقوم بها الصفوة العسكرية، في زمن معين، بالتنسيق مع التجار وصغار المتسببين، ويكون تأثيرها الكاسح على القاعدة، أي عامة الشعب الذين كانوا يعانون أشد العناء.

كانت هذه الأزمات «في تقديرنا» أشبه بمسلسل تتشابه حلقاته ونهاياتها مع اختلاف الأشخاص والفترات طوال العصر العثماني المديد.

حاولت الإدارة «أحيانًا» التخفيف من حدة هذه الأزمات إما بتحديد الأسعار وعدم تجاوزها، وإما بإجراءات شديدة قد تصل إلى إزهاقٍ أرواح بعضهم للحفاظ على السلم الاجتماعي، وعدم تفاقم الأوضاع وتولُّد هبات شعبية منها، قد تأتي على الأخضر واليابس. وكانت إجراءاتها، مرات عديدة، حفظًا لماء وجهها أمام رعاياها، ومن ذلك تحريم تصدير الغلال إلى أوروبا أو حتى إلى الشام، على الرغم من أنها ولاية عثمانية.

لجأ الأهالي إبان هذه الأزمات إلى رفع شكاواهم إلى ولاة الأمور والضغط من أجل وضع حل لها بشكل سلمي. وكانت هذه المحاولات تؤتي ثمارها حينًا، وتخفق حينًا آخر، فيكون رد الأهالي عنيفًا، ويصل إلى هياج شعبي أو - إذا جاز القول - إلى ثورة ينهب فيها العامة مخازن الغلال العامة والخاصة على السواء، بل حوانيت البضائع الأخرى؛ فتترك عواقب وخيمة على الاقتصاد والمجتمع، بشكل عام. وكان ذلك السيناريو مرشحًا للتكرار عشرات المرات خلال سنوات قليلة؛ وإن كان يتخللها بعض فترات الرخاء.

ذلك المشهد لم يكن بعيدًا عن مشاهد أخرى كانت أكثر دموية، وتؤثر بدورها في أوضاع مصر، بل إن شئنا كانت آثارها أكثر سلبية؛ أي الصراعات العسكرية والسياسية التي كانت تلقي بظلالها على الخبز كسلعة استراتيجية؛ فقد أعقب حروب التكتلات العسكرية المشهورة كالفقارية والقاسمية نقص واردات الغلال في معظم الجولات، وبالتالي الخبز. وعلى الرغم من محاولات الدولة العثمانية «أحيانًا» التخلص من آثارها على المجتمع، فإن تلك المحاولات لم تؤت ثمارها غالبًا، فانقسم المجتمع بين المتصارعين، ولعل ضعف الدولة العثمانية، خاصة منذ القرن السابع عشر، كان السبب الرئيس لذلك.

لم تقتصر الآثار السلبية على ما ذُكر، بل رافقتها غارات البدو على الفلاحين واعتداء بعض هؤلاء، على قرى بعضهم الآخر، فحرقت قرى كاملة، وتركت قاعًا صفصفًا، وظل أصحابها يعانون سنوات من أجل تعويض أدوات الإنتاج والبذور وكل ما فقدوه.

أدت تلك الصراعات إلى ندرة الخبز بل إلى انعدامه تمامًا في بعض

الحالات، واستمر أثرها على المجتمع المصري فترات طويلة في العصر العثماني.

يمكننا أن نقول في الخلاصة إن هذه المشكلة «المزمنة»، التي عاناها أسلافنا ولم ينجحوا في علاجها «أحيانًا»؛ تبقى تقض مضاجع الإدارة، وتشكل عقبة كؤودًا في عصرنا الحاضر أيضًا، في ظل طموح أناس إلى الثراء السريع على حساب بقية المجتمع، ولا سيما الفئات الكادحة، مهما تضخ الدولة مبالغ كبيرة لدعم رغيف الخبز؛ كي يصل إلى مستحقيه من أبناء الشعب المصري.

نحن نظن أن المشكلة ستظل قائمة حتى يجري الفصل «التام» بين إنتاج الخبز في الأفران وبيعه، وقبل ذلك الاهتمام بالفلاح، ودعمه بالأسمدة، وشراء القمح بالأسعار العالمية لتشجيعه على زراعته بمساحات أكبر.

الملاحق

الملحق 1 (*)(**)

دور قاضي القضاة
في ضبط عملية إنتاج الخبز وتوزيعه
في مطلع العصر العثماني

«حضر مولانا قاضي القضاة محمد شاه أدام الله تعالى أيامه الزاهرة وجمع له من نعيم الدنيا والآخرة إلى السادة النواب بالمحاكم الشرعية بمصر وبولاق والقاهرة المحروسة دامت فضايلهم أن كل من كان في محلة محكمته جماعة من الخبازين يجمعهم ويكتب راتبهم من الدقيق والخبز ويلزمهم بعمل الخبز كاملًا ويعرض الخبز في المحكمة بالعدد فإن احتج الخباز بعدم وصول الدقيق إليه من الطحان المرتب عنده ذلك على العادة فيحضر الطحان إليه ويلزمه بعمل راتب الدقيق إلى الخبازين على عادته حتى يكون الخبز موجودًا في كل وقت لا ينقطع... فإن حصل اختلال في ذلك فيكون اللوم عليهم ولا يقبل في ذلك عذرًا ولا حجة وليُعلم ما يترتب على المخالفة بعد ذلك فليعتمد ذلك كل الاعتماد وكل خباز لا يوفي بخبزه تسمر أذنه في محل بيعه وكل طحان لا يوفي بالدقيق الراتب يقبضون عليه ويرسلونه إليها في كل يوم لا يوجد فيه الخبز في كل وقت وإلا فسيتم اللوم على النواب وسيعلمون ما يترتب على ذلك جرى ذلك وحرر في ثالث صفر الخير سنة سبع وأربعين وتسعماية من الهجرة».

(*) إن الأخطاء الواردة في الوثائق والاختلافات في كتابة الكلمة الواحدة من النص الأصلي.

(**) المصدر: «محكمة مصر القديمة،» ميكروفيلم 38، س 92، ص 288، م 1619، التاريخ (3 صفر 947هـ/ 9 حزيران/ يونيو 1540م).

ملحوظات

- دور قاضي القضاة ونوابه في تنظيم إنتاج الخبز وبيعه في الأسواق.
- تحديد حصة كل خباز على حدة، والطحان الذي يوصل إليه الدقيق.
- عرض الخبز في المحكمة بالعدد.
- إلزام الطحانين توفير الدقيق للخبازين حتى يتوافر الخبز طوال الوقت.
- تسمير أذن الخباز الذي لا يوفر الخبز.
- إلقاء القبض على أي طحان لا يوفي الخباز بالدقيق.
- التشديد على نواب قاضي القضاة بضرورة التزام ذلك.
- تؤكد الوثيقة كيفية مراقبة إنتاج الخبز في مراحله المختلفة حتى إيصاله إلى المستهلك.
- ما أحوجنا الآن إلى هذه المنظومة التي طبقها أسلافنا منذ نحو خمسمئة عام.

الملحق 2 (*)

استلام طائفة الطحانين كمية كبيرة من القمح لطحنها وعمل بقسماط

«لدى مولانا قاضي الإسلام الواثق بالملك الصمد مصطفى أفندي ابن محمد أيده الله حضر فخر أمثاله سنان ريس عبد الله تابع قدوة الأمرا الكرام عمدة الكبرا الفخام صاحب العز والاحترام الأمير مصطفى بك أمير اللوا الشريف السلطاني وقا بدان العمارة الشريفة بالثغر المذكور دام عزه وصحبته جماعة الطحانين بالثغر المذكور الآتي ذكرهم فيه وأشهد على نفسه شهوده الإشهاد الشرعي وهم بحال الصحة والاختيار أنهم قبضوا وتسلموا من سنان ريس المذكور ما جملته من القمح الطيب السالم من العيب الشرعي المحضر على يده من الشون الشريفة السلطانية بالديار المصرية بسبب بقسماط المهم الشريف السلطاني سنة تاريخه تسعماية إردب بالكيل المصري بالتفاصيل الآتي ذكره فيه على ما بين فيه فمن ذلك ما تسلمه الحاج شحاتة بن الحاج محمد العريان شيخ الطحانين بالثغر المذكور من القمح الموصوف أعلاه ماية إردب واحدة وخمسون إردبًا وما تسلمه الحاج شهاب الدين من الحاج علوان من القمح الموصوف ثلاثة وسبعون إردبًا وما تسلمه الحاج خليل الشامي من القمح الموصوف خمسة وخمسون إردبًا وما تسلمه أبو الخير بن علي من ذلك أربعة وأربعون إردبًا وما تسلمه علاي الدين بن بدر الدين الوقيبي من ذلك ستة وأربعون إردبًا وما تسلمه نعمان بن سلامة من ذلك ستة وستون إردبًا وما تسلمه

(*) المصدر: «الإسكندرية،» س 4، ص 195، م 575، التاريخ (5 جمادى الآخرة 996هـ/ 5 كانون الثاني/ يناير 1559م).

بدر بن حسن من القمح الموصوف واحد وسبعون إردبًا وما تسلمه الحاج محمد بن علي النجاري من القمح الموصوف سبعة وسبعون إردبًا وما تسلمه عبد الرحمن يوسف المغربي الفاسي من القمح الموصوف اثنان وخمسون إردبًا وما تسلمه الفقيه منصور بن محمد اليلقطري وشريكه أحمد الإسحاقي ثمانية وأربعون إردبًا وما تسلمه الحاج محمد بن محمد غداش من القمح الموصوف ثلاثون إردبًا وما تسلمه مرعي بن يونس من ذلك تسعة وستون إردبًا وما تسلمه يوسف بن فياض النجريجي من ذلك سبعة وستون إردبًا وما تسلمه سلامة بن الحاج أحمد شرف باقي ذلك وهو خمسة عشر إردبًا قبضًا وتسلمًا شرعيًا على حكم التفصيل المعين أعلاه وأن عليهم القيام بخدمة ذلك من طحن وخبز وما يحتاج الحال إليه من عمل بكسماط على جاري العادة القديمة المستمرة في ذلك بالثغر المذكور باعترافهم بذلك لشهوده الاعتراف الشرعي وصدقهم على ذلك سنان ريس المومى إليه تصديقًا شرعيًا وثبت الإشهاد بذلك على ما نص عليه وشرح أعلاه لدى مولانا أفندي المومى إليه بشهادة شهوده وصدوره لديه ثبوتًا شرعيًا وبه شهد في خامس ربيع الآخر سنة ستة وتسعين وتسعماية».

ملحوظات

- كتابة حجة شرعية بكمية القمح التي ستطحن لعمل بقسماط لسفن الأسطول العثماني.

- القمح وارد من الشواني السلطانية ومقداره تسعمئة إردبّ.

- استلام شيخ الطحانين والطحانين كل على حدة كمية لطحنها.

- تشير الوثيقة إلى أن ذلك كان عادة متبعة منذ زمن.

- إقرار الطحانين بطحن القمح وخبزه وعمل بقسماط.

- توضح الوثيقة تداخل عملية الطحن والخبز، ويبدو أنها كانت سُنَّة متبعة لإتمام العمل وتعامل قائد الأسطول مع جماعة واحدة.

- تؤكد الوثيقة دقة المعاملات في العصر العثماني وكتابة حجة وإقرار كل طرف بما يجب عليه.

الملحق 3 [*]

مشاركة طحّانين في طاحون واستثمار مبلغ من المال في شراء الحبوب وطحنها وبيعها

«لدى الحنفي بحضرة الحاج حسن بن الحاج علي هجرس شيخ طايفة الطحانين بمصر وبولاق بعد أن اشترى المحترم علي بن عبد الحكيم الطحان ببولاق من الحاج أحمد بن علي الطحان ببولاق جميع الحصة التي قدرها اثني عشر قيراطًا كوامل من أصل أربعة وعشرين قيراطًا شايعًا في كامل البهايم والقشر والعدة المعدة لإدارة الطاحون الكاينة ببولاق المشتملة على 12 ثور المختلفة الشباه وتبعها جانب تبن وفوارغ وغير ذلك... بثمن قدره عن الحصة المبتاعة أربعة آلاف نصف فضة والبايع يشتري بها غلالًا ويطحنها بالطاحون المذكورة على بهايمها المذكورة على أنه قبض وتسلم ووصل إليه مبلغ خمسون دينارًا ذهبًا زنجرليًا نصفها حفظًا لأصلها خمسة وعشرون دينارًا ذهبًا على وجه المضاربة الشرعية ليبيع ويشتري المرة بعد المرة والكرة بعد الكرة وجميع ما يظهره الله تعالى من الربح وغيره من فايدة يكون لكل منهما النصف، وذلك بعد المصاريف وأجرة الدولاب باعترافهما بذلك جرى ذلك وحرر في غرة جمادى الآخر سنة خمس وثلاثين ومية وألف هجرية».

(*) المصدر: «بولاق،» س 65، ص 82-83، م 241، التاريخ (غرة جمادى الآخرة 1135هـ/ 7 شباط/ فبراير 1723م).

ملحوظات

- استثمار فائض أموال الطحانين في مجال طحن الحبوب.
- اشتمال الشركة على ثيران الطاحون وعليقها وغيره.
- الاستثمار على سبيل المضاربة الشرعية.
- تقسيم الربح مناصفة بعد إخراج المصاريف.

الملحق 4(*)

حرق الأهالي حقول القمح في بعض القرى المجاورة لهم

«لدى مولانا أفندي دام فضله بموجب البيورلدي المطاع الواجب القبول الوارد من الديوان العالي في حضرة صاحب الدولة والسعادة حمزة باشا بالديار المصرية أيد الله تعالى دولته العلية المرتب على أنها فخر الأكابر مولانا حسن أفندي باش خليفة الروزنامة الشريفة بالديوان العالي وشريكه فخر الأعيان الأمير مراد جلبي ملتزم ناحية جراج والديرس بولاية الدقهلية في حق جماعة من أهالي ناحيتي السنيطة ومنية العامل بالولاية يأتي ذكرهم فيه بأنهم تعدوا على أهالي ناحية الديرس وأوقعوا بجماعة من أهاليها الضرب والجراحات وأطلقوا النيران بغيطانها فأحرقوا ما كان لهم بها من الزراعات ونهبوا بهايمها وأسبابها ظلمًا وعدوانًا بغير طريق شرعي وبرز الأمير الشريف خطابًا لحاكم الولاية والكشف على ذلك وكتابة ما هو الواقع وعرضه على الصرفات العالية وقوبل ذلك بمزيد الامتثال مؤرخ البيورلدي المشار إليه بشهر تاريخه حضر فخر الأعيان الأمير حمزة جلبي قايم مقام مولانا حسن أفندي المشار إليه والتمس من مولانا أفندي المومى إليه أعلاه الكشف على غيطان ناحية الديرس المذكورة وعلى الجماعة المجاريح بها على ما يرى

(*) المصدر: «محكمة الدقهلية،» س 8، ص 391-392، م 866، التاريخ (2 شعبان 1097هـ/ 25 أيار/ مايو 1686م).

به الأمر الشريف فأجابه إلى ذلك وندب معه من عدول المحكمة وخدامها من يعتمد عليه في ذلك فتوجهوا وبصحبتهم من جانب قدوة الأمرا الكرام الأمير إسماعيل بيك حاكم الولاية حالا قايم مقامه فخر الأماجد الأمير علي أغا وأتابعه إلى الناحية المذكورة وكشف على غيط من غيطان الناحية يعرف بالحوض الأحمري كان مزروعًا بالقمح عبرته يذكر مشايخ الناحية الآتي ذكرهم فيه مايه وخمسون فدانًا فوجد المحروق منه مايه فدان وأثر الحريق والرماد ظاهر به وكشف عن غيط ثاني يعرف بحوض النجار كان مزروعًا بالقمح أيضًا عبرته عشرون فدانًا فوجد محروقًا بأجمعه ووجد به الرماد من الحريق وكشف على غيط ثالثًا يعرف بغيط السطح كان مزروعًا بالبرسيم أيضًا تربية ودريسًا فوجد محروقًا أيضًا وبه أثرا لحريق وكشف على غيط يعرف بحوض البحيرة كان مزروعًا بالبرسيم أيضًا تربية ودريسًا فوجد محروقًا منه مقدار عشرون فدانًا وأثر الحريق ظاهر به وكشف عن رجل من المجاريح يعرف بحنس بن صيف الحشاش فوجدنا على حاجبه الأيمن ضربة بمزراق قطعت الجلد وأسالت الدم وكشف على رجل يدعى علي بن سليمان العويس فوجد براسه ضربة بمزراق قطعت الجلد وأسالت الدم وكشف على رجل يدعى إبراهيم بن سالم المعروف بمرميح فوجد بذراعه الأيسر ثلاث ضربات بمزراق وببطنه وظهره خمس ضربات أيضًا وبذراعه الأيمن ضربتان بمزراق كل منها قطعت الجلد وأسالت الدم وهو منها على خطه وكشف على ولده سالم وجد بأضلاعه من الجانبين ضربتان بمزراق قطعت الجلد وأسالت الدم وحضر مشايخ الناحية المذكورة أعلاه وهم المحترم أحمد شهاب الدين والمحترم محمد بن ندا ومحمد عثمان ومحمد سعيفان وذكروا لشهودهم والجماعة المجاريح المذكورين أعلاه أن الذين تعدوا عليهم وأوقعوا بغيطانهم الحريق وبهم الجراحات هم مصطفى بن خيال وابن عمه محمد خيال وعطا الله الشبار من أهالي منية العامل وغيث بن غيث وأخوه عبد الخالق من أهالي ناحية السنيطة ورفقتهم وأخذ لهم أيضًا أربعون ثورًا ما هو لمحمد بن سلامة عشرة أثوار وما هو لحسن الحسيني ستة أثوار وما هو لإبراهيم أربعة أثوار وما هو للشيخ أحمد بن خاطر شاهد الناحية أربعة أثوار وما هو للأمير مراد

جلبي ملتزم الناحية ستة أثوار وما هو لمحمد الوكيل ستة أثوار وما هو لمحمد سعيفان أربعة أثوار وهذا ما وجد وتحرر عليه الكشف المذكور..... وكتب ذلك ضبطًا للواقع يراجع عند مسيس الاحتياج إليه وليعرض على من له ولاية الأمر في ذلك وقع التحرير في ثاني شعبان المكرم من شهور سنة سبع وتسعين وألف».

قيده موسى بن محمد

ملحوظات

- حضور الباشا والروزنامجي في أثناء حصر المسروقات والتعديات على القرى.

- حضور حاكم الولاية وملتزمي النواحي ومشايخها.

- معاينة آثار الحريق والرماد.

- تعرض بعض أهالي النواحي المعتدى عليها للضرب وإسالة الدماء.

- حصر المنهوبات من محاصيل ومواشٍ وغيرها.

- تشير الوثيقة إلى حالة من عدم الاستقرار الأمني في بعض النواحي خلال القرن السابع عشر.

الملحق 5 (*)

نقص وزن القمح وتعويض الطحانين النقص بأثر رجعي بحكم القاضي الشرعي

«بين يدي الحاكم الشرعي حضر الحاج شمس الدين بن الحاج أحمد الشهير بالطحان وشكى لمولانا أفندي وتظلم من غرارة قمح ارموها عليه جماعة محلته من قمح السلطنة الشريفة الوارد إلى الإسكندرية على يد علي أغا أمين بندر الثغر من الطحانين وغيرهم وأنه اعتبر كيل الغرارة المذكورة فنقصت ربعًا بالكيل السكندري وحضر جماعة من أهل الثغر من التجار والطحانين وغيرهم وشكوا من نقص القمح الموزع عليهم وأن نقص كل إردب منه ويبه بالكيل المصري فقبض على غرارة على حين غفلة من يد التراسين الذين يوزعون القمح بسبب البكسماط وغيره وأحضرت إلى مجلس الشرع الشريف واعتبرت بكيل الحاج سلامة بن شرف بالمجلس فنقصت ربعًا إلا شيء يسير وطلب عبيد كيّال القمح المذكور فهرب وتوارى في بيت علي أغا المشار إليه فختم على غرارة القمح المذكورة ووضعت عند الحاج دردوح في المستودع الشرعي وصولح جماعة الطحانين على النقص الذي تسلموه بثلاثين إردبًا بالكيل المصري فرضوا بذلك وتوافقوا عليه في الرضى وكتب ضبطًا للواقع ليعرض على من له الأمر. حرر في سابع عشر صفر الخير سنة سبع وتسعين وتسعماية من الهجرة».

(*) المصدر: «الإسكندرية» س 4، ص 391، م 1510، التاريخ (17 صفر 997هـ/ 6 كانون الثاني/ يناير 1589م).

ملحوظات

- دور القاضي في ضبط قضايا الغش التجاري.
- ثبوت نقص وزن القمح.
- تعويض الطحانين عن النقص منذ تعاملهم مع ذلك الكيال.

الملحق 6 (*)

اختلاس طحان كمية من الدقيق خاصة بخباز

«وفيه بين يدي الحاكم الشافعي أيده الله تعالى

«السبب الداعي إلى تحريره والباعث إلى كتابته وتسطيره هو أنه بالمحكمة الشرعية ادعى الفقيه محمد بن عبد الله النوري الخباز على المعلم أحمد بن الحاج جلال المعروف بالطحان أنه معامله في الدقيق مدة ثمانية أشهر وأنه وزن عليه الدقيق ثلاث مرات وأحضر له آخر مرة سبعة بطط فبيتهم في دهليز الخواجا أبو الغيث ثم أصبح وزنهم بأبي ريه القباني فوجدهم نقصوا ثمانية أرطال وزيادة على ذلك ويطالبه بنقص ذلك طول المدة المذكورة ويسأل سؤاله فأجاب أن كان تليس في الدقيق الآخر ناقص ثلاثة أرطال جروى وأعلمه به وأنه لم يزن الدقيق في يومه وما وزن إلا ثاني يوم في غيبة والدقيق إذا بات يخرج من درك صاحبه وينقص ثم أحضر المدعي النوري على أبو رية القباني فشهد أنه وزن أول تليس ماية رطل وخمسة وأربعون رطلًا والتالي ماية رطل أربعة وتسعون رطلًا ثم ذكر ثانيًا أن وزنها بالعيار تلتماية رطل وتسعة وأربعون رطلًا ولم يوافق الدعوى ولا الجواب لكونه مخالف اللفظ فوقف بينهما متوسط صلح فتصادقا أن الحاج أحمد العزوف يستحق في ذمته عشرون دينارًا ذهبًا جديدًا اقبضه منها أحد عشر دينارًا ذهبًا وأبرأ ذمته من باقي ذلك لله سبحانه وتعالى ثم أقر الحاج

(*) المصدر: «الإسكندرية،» س 4، ص 326، م 1222، التاريخ (22 ربيع الآخر 973هـ/ 15 كانون الأول/ ديسمبر 1565م).

أحمد وهو فريق والمدعى المذكور والحاج أحمد بن محمد بن منصور العش شيخ السعاة والخبازين بالثغر وهما فريق الإقرار الشرعي أن كل فريق منهما لا يستحق على الفريق الآخر زاد الفريق الثاني ولا على المعلم جلال ولد العزوف حقًا ولا استحقاقًا ولا دعوى ولا طلبًا بوجه ولا سبب ولا قضاء ولا ذهبًا ولا دقيقًا ولا نقصًا ولا ثمنًا ولا متمنًا ولا حوالة ولا كفالة ولا ضمانة ولا صيرورة ولا ربحًا ولا خسرانًا ولا سهوًا ولا نسيانًا ولا غلطًا ولا حسابًا ولا غلطًا في حساب ولا رهنًا ولا ارتهانًا ولا تبرعًا ولا هبة ولا موهوبًا ولا رجوعًا في ذلك ولا قرضًا ولا اقتراضًا ولا دينًا ولا عينًا بمسطور ولا بغيره ولا يمينًا بالله تعالى على ذلك ولا على شيء منه ولا شيئًا من الأشياء كلها ولا شيئًا قل ولا جل لما سلف من المزيات وإلى تاريخه وثبت اعترافهما بذلك لدى سيدنا الحاكم المستوفي الشرايط الشرعية والواجبات المرعية واعتباريًا وجب شرعًا واشهد على نفسه بذلك بحضور المعلم علي بن المعلم أبو بكر الجربة والحاج شهاب الدين المحروق والمعلم سلامة الفار والمعلم حسن بن الحاج أحمد الجعيدي والحاج محمد بن أحمد المغربي الحنيشي والسيد الشريف علي بن محمد المغربي والحاج جمال بن محمد الشامي والمعلم محمد بن رجب الخواص وجمع كبر من المسلمي وبه شهد.

يوم الأحد المبارك الثاني والعشرين من شهر ربيع الثاني سنة ثلاثة وسبعين وتسعماية من الهجرة قيده علي بن محمد».

ملحوظات

- ادعاء خباز على طحان أنه اختلس كمية من الدقيق.
- إحضار القباني الذي وزن الدقيق.
- إقرار الطحان بأن الدقيق ينقص إذا بات وأنه لا علاقة له به بعد طحنه.
- استمر النزاع وانتهى الأمر بالصلح.
- انتهى النزاع على أن يدفع الخباز أحد عشر دينارًا ذهبًا ثمن الدقيق بدلًا من عشرين دينارًا.

الملحق 7 (*)

نزاع في شأن طاحون بين المستأجر وورثة المؤجر

«بين يدي سيدنا الشيخ نظام الدين الحنبلي، ادعى النوري علي بن ناصر الدين بن عبد الجليل الشراب بالخدمة الشريفة كان بطريق التوكيل الشرعي عن الحرمة زينب المرأة ابنة المعلم سليمان بن داود بن إبراهيم المهندس بالخدمة الشريفة والده كان الثابت توكيله عنها لدى سيدنا الحاكم المشار إليه أعلاه أقرت الشهادة أحمد بن علي بن رجب المرخم والتمس الشهادة المكملة للحجة الشرعية وبطريق التحدث على الشهابي أحمد ولد المعلم سليمان المذكور بالإمضا الشرعي من قبل والده المتصل بسيدنا الحاكم المشار إليه على المعلم يونس بن يوسف بن عبد القادر المدولب في الطواحين عرف بالنقار بأنه استأجر من المعلم سليمان المذكور جميع الطاحون الفرد الكاين بدرب السيرجة مدة خمس سنين من تاريخ التواجر وهو ثامن عشر من جمادي الأولى سنة تاريخه بأجرة مبلغها عن كل شهر من المدة ستماية درهم وأن والدها توفي إلى رحمة الله بسنتين قبل تاريخه وأنه مقبوض من التواجر المذكور وأن أجرة المثل.... فسيل عن ذلك فأجاب بأنه لا يعلم ذلك فحلف على ذلك بأنه لا يعلم أن مورثها مقبوض وحضر المدعي والمدعى عليه وأحضر المدعي، فعند ذلك أشهد عليه المعلم يونس المذكور أنه أسقط حقه في التواجر في جميع

(*) المصدر: «الدشت،» المحفظة 1، ص 13، التاريخ (6 شوال 928هـ/ 29 آب/ أغسطس 1522م).

الطاحون المذكورة الإسقاط الشرعي ولا حق له ولا استحقاق ولا منفعة ولا استحقاق منفعة في الطاحون المذكورة وأقر الزيني بركات شقيق يونس المذكور أن في ذمته لشقيقه يونس المذكور من الفضة القديمة السليمة ثلثماية نصف يقدم له جملة واحدة سنة خمسة عشرين سنة تاريخه وأقر ذلك بوجه صحيح شرعي أنه شهد لدى سيدنا الحاكم المشار إليه شهادة شهود جرى ذلك وحرر في سادس شوال سنة ثمان وعشرين وتسعماية هجرية».

محمد عثمان أحمد تركي

ملحوظات

- استئجار طاحون مدة خمس سنوات.
- وفاة المؤجر قبل نهاية المدة.
- انتقال النزاع إلى المحكمة.
- تدخل بعضهم وإنهاء المشكلة.

الملحق 8(*)

المحتسب يتابع الخبازين والطحانين للوقوف على جودة الخبز ووزنه وسعره

«لدى سيدنا الحاكم الحنفي مولانا أفندي محمد أجله الله تعالى حضر المجلس العالي القاضي خفاجي بن الشمسي محمد بن إبراهيم ناظر الحسبة الشريفة بالديار المصرية الآن وذكر لسيدنا الحاكم المشار إليه أعلاه أن بخط باب النصر مقاعد خبازين مقررة بديوان الحسبة الشريفة ومن جملتها المقعد المجاور للعطوف وخبازه كل من علي وعمر الصعيديين المعروف كل منهما بابن رفاعة وطحان المرتب دقيقه عليه بالديوان المذكور المعلم عيسى الطلخاوي المدولب في الطواحين بالخط المذكور وأن الجماعة المذكورين يسمعون السعر وقطع الخبز وطيب الدقيق بالمناداة المرة بعد المرة والكرة بعد الكرة فلم يمتثلوا لذلك ويخالفوا فيه والتمس من سيدنا الحاكم المشار إليه أعلاه أن يوجه معه الشاهدين الواضعين رسم شهادتهما آخره ليختبران خبز المقعد المذكور المستقر ووزن غالب خبزه بحضرتهم فوجد به من هو أربع أواق محرحرة ومن يزد على ذلك بقليل ووجدوه متغير الرائحة وأخذ القاضي خفاجي أربعة أرغفة من الخبز المذكور ليعرضها على من له ولاية الأمر في

(*) المصدر: هبة عبد الخالق، «الحسبة في مصر العثمانية،» (رسالة ماجستير، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 2010)، ص 223، التاريخ (16 رمضان 990هـ/ 30 تشرين الأول/ أكتوبر 1582م).

ذلك ويرتب على مقتضاه وقد تعين ضبط ذلك بالتماس من القاضي خفاجي المشار إليه أعلاه ليرتب على ذلك مقتضاه حرر ذلك وجرى في تاريخه وحسبنا الله ونعم الوكيل. (يوم الخميس المبارك سادس شهر رمضان سنة تسعين وتسعماية هجرية).

ملحوظات

- توضح الوثيقة متابعة المحتسب الخبازين في منطقة باب النصر.

- تحديد خبازين وطحان واحد.

- تأكيد أن الخبازين والطحان يسمعون التنبيه على سعر الخبز ووزنه وجودته مرارًا وتكرارًا.

- توجه شاهدين من المحكمة ليراقبا جودة الخبز ووزنه وسعره.

- اتضح نقص وزن الخبز وعدم جودته لتغير رائحته.

- أخذ القاضي أربعة أرغفة لعرضها على أولي الأمر.

الملحق 9(*)

قوس طاحونة يصيب شابًا في رقبته ويرديه قتيلًا

«لدى مولانا أفندي دام فضله بعد أن حضر فخر الأقران الأمير شهاب قايم مقام بالولاية من جانب فخر الأكابر والأعيان ذخر الأماجد ذوي الشان الأمير سليمان أغا المنصوري كاشف الولاية سنة تاريخه وفخر الأمثال الأمير يوسف من طايفة الكوكليان أمير ياخور بالولاية سنة تاريخه وقايم مقام الأمير عثمان جوربجي طايفة توفكجيان المعلم بالولاية حالًا وعرفًا مولانا أفندي المومى إليه أعلاه بأنهما في يوم تاريخه وجدا ولدًا مقتولًا بطاحون الزيني علي من طايفة كوكليان بن المرحوم الأمير حسين في وقت آذان العصر يدعى الولد المقتول المذكور أعلاه محمد الشاب البالغ بن الحاج مراد الشافعي من ناحية في طلخا بالولاية وسألا في الكشف عليه فأجابهما إلى سؤالهما وندب معهما من عدول المحكمة وخدامها من يعتمد عليه في ذلك وتوجهوا إلى الطاحون المذكور وكشف على محمد المذكور بحضور من يأتي ذكرهم فيه فوجد ميتًا لا حركة فيه ولا روح ووجد برقبته من الجهة اليسرى جرح كبير قطع منه الجلد وأسيل الدم وهو ملقى على ظهره قريبًا من باب الطاحون بالشارع المسلوك بخط درب البلاصية وكشف على الطاحون المذكورة فوجد على قادوسها أثر من دمه ووجد بأرضها ثلاث محلات بها أثر الدم أيضًا هذا ما وجد ومحرر

(*) المصدر: «محكمة الدقهلية،» س 9، ص 116، م 279، التاريخ (17 ربيع الأول 1100هـ/ 8 شباط/ فبراير 1689م).

عليه الكشف المذكور بحضور الأمير قايم مقام وسيدي يوسف المذكورين أعلاه وسيدي محمد بن المرحوم سيدي محمد من الكوكليان وسيدي مصطفى الكلارجي من الطايفة المذكورة ومصطفى جلبي بن الأمير أحمد جلبي كوكليان تابع المرحوم الأمير لاجين بك وسيدي محمود وسيدي إبراهيم الكببجي بالمنصورة كلاهما ويوسف جاويش ملتزم ناحية البقلية ومحمد جاويش طايفة العزب بالمنصورة وجمع كثير من المسلمين وعاد الموجهون وأخبروا مولانا أفندي المومى إليه أعلاه بذلك كذلك إخبارًا مرضيًا كافيًا في مثل ذلك شرعًا حضر الحاج مراد بن محمد لاجين الطلخاوي والد محمد المقتول المذكور أعلاه وادعى على كل من محمد بن سلامة الشيني الطحان ومحمد الحواوشي الطحان بأنه في أمس تاريخه وقت آذان العصر أرسل ولده محمد المذكور بطحين يطحنه له في الطاحون المذكور أعلاه المؤجرة على محمد بن سلامة الشيني المذكور فأبطأ عليه فحضر إلى الطاحون المذكور فوجد ولده المذكور ميتًا ملقى على ظهره قريبًا من باب الطاحون المذكور وسأل سؤال المدعى عليهما المذكورين عن ذلك فسيل فيهما عن حقيقة الحال في ذلك فذكرا أن ولده المذكور حضر إلى الطاحون المذكور ليأخذ طحينه فبينما هو واقف بدورة الطاحون قريبًا من الحايط إذ أصاب رأسه قوس الطاحون المذكورة في حال دورانه من جهتها اليسرى قريبًا من رقبته فانكسرت رقبته من ذلك وسال دمه فسقط ميتًا بسبب ذلك وصدر ذلك بحضور الأمير شهبان قايم مقام المذكور أيضًا والأمير علي جوربجي توفكجيان وملتزم ناحية البيضا والمليجي وعلي أودة باشي طايفة العزب بالمنصورة حالًا ومولانا فخر السادة الأشراف السيد محمد نقيب الأشراف محمد نقيب الأشراف بالمنصورة حالًا ومصطفى أودة باشي طايفة العزب بالمنصورة سابقًا وعلي أفندي اليازجي من طايفة مستحفظان واطلاعهما على ذلك وكتب ذلك ضبطًا للواقع ليراجع عند مسيس الاحتياج إليه وليعرض على من له ولاية الأمر في ذلك ليرتب على كل أمر مقتضاه وعلى ما جرى وقع التحرير في سابع عشر شهر ربيع الأول من شهور سنة مائة بعد تمام الألف».

قيده موسى بن محمد المنصوري

ملحوظات

- حضور نائب حاكم الولاية وعدد من الأمراء من الفرق العسكرية وملتزم الناحية.

- وجود شاب مقتول يدعى محمد بن مراد الشافعي من طلخا بالدقهلية.

- الشاب وجد مقطوعة رقبته من الجهة اليسرى وملقى بجوار باب الطاحون.

- اتهام والد القتيل الطحانين.

- إقرار الطحانين بأن الشاب أصيب بقوس الطاحون في رقبته فكُسرت في أثناء دوران الطاحون ومات.

- كتبت الحجة ليرجع إليها عند الحاجة.

الملحق 10 (*)

شركة لتجارة الحبوب

«لدى مولانا أحمد أفندي دام بقاه، ادعى سليمان بن غلاب العلاف بالثغر على كل من المعلم خضر بن المرحوم موسى الركافي الشهير ابن القطط وابن أخيه هو محمود موسى بن مرعي أن من نحو خمسة أشهر تقدمت على تارخه تعاقد وأقر شركة؛ لأجل شرا غلال ووضع المدعي رسمال ماية قرش من القروش الريال وخضر ومحمد بن موسى مائتا قرش تنتان، واشتروا بذلك ماية إردب من القمح، وخمسين إردبًا من الفول من مينا العاقبة، وخزنوا ذلك بثغر رشيد، وباعوا ذلك وتصرفوا فيها بالبيع، بيعت سليمان المدعي عن كل إردب فول أربعة قروش معاملة وعن كل إردب قمح ستة قروش، ويطالبهم بحق الثلث من ذلك في الربح، ويسأل سؤالهم عن ذلك فأجابوا بالاعتراف بصدور الشركة بينهم، ووضع المدعي المائة قرش المذكورة أعلاه، واشتروا بذلك قدر من القمح والفول، وباعوا ذلك بثغر رشيد بحضور كل منهم، وما تفضل معهم من القمح والفول أحضروه للثغر وباعوه وتحاسبوا مع بعضهم، فبلغ ربحًا في كل مائة قرش ثلاثة وستون قرشًا ريالًا. وقبض سليمان المائة والستين قرشًا، وتأخر ثلاثة قروش وضعوها في أجرة حواصل برشيد وعن حصة سليمان المذكور، وصدر بينهم الأمر العام المطلق، وخرج كل منهم فريق، فصدق سليمان على وصول المبلغ المذكور أعلاه وأن ربحه في ذلك بحق مايه قروش

(*) المصدر: ناصر إبراهيم، **الأزمات الاجتماعية في مصر في القرن السابع عشر** (القاهرة: دار الآفاق العربية، 1998)، ص 285-286. التاريخ (13 ذو القعدة 1052هـ/ 2 شباط/ فبراير 1643م).

وأحضروا كل من المعتمد الشيخ إبراهيم شيخ السعدنية والأجل الحاج عبد الهادي المغربي، وشهدا غاية الاستشهاد بوجه سليمان، أنهم فيما تقدم على تاريخه صدر بينهم الحساب على مبيع الغلال المشتركة بينهم وظهر لسليمان ثلاثة وستين قرشًا ريال ربحًا في ذلك وقبض سليمان المائة والستين قرشًا راس ماله وربحه وأذنهم في إعطاء أرجه الحواصل وصدر بينهم برأة شرعية شهادة شرعية مقبولة شرعًا وثبت ذلك لدى مولانا أفندي المومى إليه أعلاه، دام علاه، شهادة شهوده وصدر لديه ثبوتًا شرعيًا ومرسلة بموجب ذلك الحكم الشرعي التام المرعي ومنع مولانا أفندي سليمان من معارضة المدعى عليهم بسبب ذلك منعًا شرعيًا وجرى ذلك وحرر في ثلاثة عشر ذي القعدة سنة اثنان وخمسين وألف من الهجرة».

ملحوظات

- توضح الوثيقة عقد شركة لتجارة الحبوب.
- حدوث خلاف بين الشركاء.
- تسوية الخلاف لدى القاضي.

الملحق 11 (*)

تعيين شيخ لطائفة الخبازين والفرّانين والكعكيين

«لدى مولانا أفندي دام مجده، نصب وأقام المحترم الزيني حسن بن المرحوم علي المعروف بأبي العظامي شيخًا ومتكلمًا على طايفة الخبازين والفرانين والوظائفية الذي يتعاطوا صناعة الكعك الناعم والسخانة والذي بسمسم أسوة أمثاله من المشايخ المتقدمين قبله يتكلم لهم وعليهم وينظر في أمورهم بالإنصاف والمعروف من غير جهل ولا تقصير ولا إحداث حادثة ولا تجديد مظلمة ولا فعل مخالف للشرع الشريف والقانون المنيف حكم، ما تقدم من قديم الزمان وسابقة العصر والأوان نبضًا وإقامة شرعيين مقبولين بالطريق الشرعي عوضًا عمن كان قبله لتضرر الخبازين والفرانين وطائفة الكعكية منه وحضور كل من سليم بن دردير الفران ونور الدين بن سلامة وسالم بن عمر عريضة الكعكي والنوري علي المخبزي وتضرروا من الشيخ الأول واعترفوا بأنهم يرضون بحسن المذكور يكون شيخًا عليهم على جاري العادة السابقة أسوة أمثاله من المشايخ يتكلم بالإنصاف والمعروف اختيارًا شرعيًا كافيًا في ذلك وظهر واتضح أهليته لذلك وكفايته وأنه من أهل الاستقامة والخبرة والوقوف صالح لذلك دون غيره ظهورًا وإيضاحًا شرعيين وكتب ذلك ضبطًا لواقعة الحال عند الطلب والسؤال ليراجع عند الاحتياج إليه ويعرض على من له ولاية الأمر في ذلك وجرى ذلك وحرر في سابع عشر الحجة سبعين وألف، الشيخ عبد الله.

(*) المصدر: «سجلات محكمة الإسكندرية الشرعية،» س 50، ص 33، م 80، التاريخ (17 ذو الحجة 1070هـ/ 24 آب/ أغسطس 1660م).

ملحوظات

- تعيين شيخ واحد للخبازين والفرانين والكعكيين.

- خضوع طوائف الحرف المتقاربة لسلطة شيخ واحد.

- تقرر الوثيقة عزل الشيخ السابق لتضرر الخبازين والفرانين والكعكيين منه.

- التشديد على الشيخ الجديد أن يراعي شؤون الطائفة ويحكم بالأصول المتعارف عليها.

الملحق 12 (*)

مخالفات بعض الخبازين في وزن الخبز وجودته

عوارض المحتسب بالثغر [illegible] سنة ست وثمانين وتسعمائة

ورغيف عبد النبي نقص أوقية

رغيف محمد الشامي بقص أوقية

رغيف عبد الله نقص نصف أوقية

رغيف شاهين عجين ودقيقه أسود

رغيف [illegible] نقص نصف أوقية

رغيف [illegible] عجين

ملحوظات

- توضح الوثيقة دقة متابعة المحتسب للخبز في الإسكندرية.

- راوحت المخالفات في نقص الوزن بين ربع أوقية ونصف أوقية وأوقية كاملة.

- تعدت المخالفات الوزن إلى الجودة التي اختلفت من عجين - أي غير ناضج - إلى عجين ولون أسود.

- تؤكد الوثيقة دقة المتابعة وكذلك التسجيل في القرن السادس عشر الميلادي/ العاشر الهجري.

(*) المصدر: هبة عبد الخالق، «الحسبة في مصر العثمانية،» (رسالة ماجستير، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 2010)، ص 234، التاريخ (16 ذي الحجة 986هـ/ 13 كانون الثاني/ يناير 1579م).

الملحق 13 (*)

بيع كمية قمح في الإسكندرية ورشيد وعمل كمية أخرى بقمساط

«لدى مولانا قاضي الإسلام الواثق بالملك الحاج أحمد أفندي بن مولانا أحمد الدبيري الحنفي أيد الله أحكامه قدوة الأماثل والأعيان العلاي علي أغا ابن عبد الله أمين بندر إسكندرية زيد قدره على يده القمح السلطاني من الشون العامرة بالديار المصرية المأمور بعمل بعضه بكسماط بثغر رشيد وثغر إسكندرية وبيع بعضه بإسكندرية وحضر الشهابي أحمد بن عبد الله من جماعة المتفرقة بالديار المصرية من جانب قدوة الأعيان علي أغا المشار إليه وصحبته كل من الرايس عبد الدايم بن الحاج ناصر الدين الرشيدي عرف بالحمار وشقيقه ناصر الدين والحاج منصور بن علي والرايس شجاع ابن سراج الدين وحسن الرايس ومحمد القياس وشريكه قاسم بن محمد بن قاسم وهم من رويسا النقاير بالبحر الملح الأجاج واشهدوا على أنفسهم أنهم جماعة الرويسا المذكورين أشهادًا شرعيًا وهم بحال الصحة والسلامة والطواعية والاختيار من غير إكراه ولا إجبار أنهم قبضوا وتسلموا لأنفسهم ولرفقتهم الرايس هندي الغايب عن مجلس الإشهاد من العلاي على كل إردب نصف فضة واحد القبض والتسلم الشرعيين باعترافهم بذلك الاعتراف الشرعي وأن ذلك أجرة عمل ما أشحنوه بنقايرهم من قمح السلطنة الشريفة من ثغر رشيد لمينا الثغر

(*) المصدر: «الإسكندرية» س 25، ص 371، م 1157، التاريخ (18 صفر 997هـ/ 8 كانون الثاني/ يناير 1589م).

المذكور وقدر ذلك ألفا إردب اثنتان ومايتا إردب وتسعة وأربعون إردبًا ونصف إردب حسابًا عن أجرة كل إردب نصفًا واحدًا من الفضة الموصوفة على جاري العوايد السابقة في ذلك بالتفاضل على حكم ما هو معين بدفتر الشيخ سليمان بن الحاج الشاهد كاتب القمح المذكور ولم يتأخر لهم من المبلغ المذكور مطالبة ولا شيء قل ولا جل ولا يمين بالله تعالى وصدقهم على ذلك الشهابي أحمد المشار إليه تصديقًا شرعيًا وأنه تسلم من الريسا المذكورين جميع ما تسلموه من القمح وأشحنوه بنقايرهم من الشون العامرة بالتمام والكمال وقدره ثلاثة آلاف إردب وثمان ماية إردب واثنتان وسبعون إردبًا بالكيل المصري على العادة لثغر رشيد وثغر الإسكندرية التسليم الشرعي ولم يبق عليهم علقه ولا خباية في شيء من القمح المذكور وصدقوه على ذلك التصديق الشرعي بحضور الزيني بن علي بلوك باشا بالحصار الأثر في الوكيل عن فخر الأعيان علي أغا المشار إليه المعين على يده القمح المذكور المبيع والبكسماط واطلاعه على ذلك وتصديقه على الاطلاع والتصديق الشرعي وثبت ذلك لدى مولانا أفندي المومى إليه بشهادة شهوده وصدر لديه ثبوتًا شرعيًا وحكم بموجب ذلك حكم شرعيًا مستوفيًا وأشهد عليه بذلك وبه شهد في تاريخه».

شهود الحال

محمد علي يوسف محمد

ملحوظات

- إقرار رويسة مجموعة من السفن بحمل كمية من قمح الشواني السلطانية ونقله إلى رشيد والإسكندرية لبيع بعضه وعمل بعضه الآخر بقسماط.
- استلام الرويسا مقابل النقل.
- كانت الكمية 2249 إردبًا قمحًا.
- تدوين ذلك في دفتر كاتب قمح.
- إقرار كاتب القمح باستلام الكمية كاملة من الرويسا وأن ليس عليهم شيء آخر.
- جرت الموافقة على ذلك بحضور الزيني علي بلوك باشي.

الملحق 14 (*)

دور الإدارة في الرقابة على وزن الخبز

«حضر بين يدي الحاكم الشرعي الحنفي المحترم سلامة بن المرحوم محمد الجيزي والنقيب هو بخط مصر القديمة حالًا وأخبر مولانا الحاكم المشار إليه أعلاه أن شخصًا يدعى أحمد بن نور الدين.... من طايفة الخبازين بمصر المذكورة أعلاه وأخذ منه خبز في الليلة السابقة عن يوم تاريخه فوجده ناقصًا عن وزن الطاحون وأن وزن كل رغيف غير موحد أربعة أواق ونصف وأن يصنع كل رغيف نصف رطل... وسأل مولانا الحاكم المشار إليه أعلاه أن يحضر الخباز المذكور ليسأله عن ذلك وأجابه لذلك وأحضروه وأحضروا الرغيف... وأنكر الخباز خبزه وأنه لم يعطه النقيب المرقوم فكلف النقيب المرقوم أعلاه الشهادة على ذلك من ادعائه الوزن المذكور فوعد بإحضار شهوده وطلعا على ذلك وكتب ذلك ضبطًا لما هو مرقوم بطلب النقيب المذكور وخرجا على ذلك... حرر في الرابع من رجب الفرد سنة ثلاثين وألف من الهجرة».

ملحوظات

- اهتمام الإدارة بوزن الخبز.
- دور النقيب في الرقابة على وزن الخبز.
- إثبات حالة نقص الوزن أمام القاضي.
- إنكار الخباز خبزه الرغيف الناقص.
- طلب القاضي من النقيب إحضار شاهدين لإثبات الواقعة.

(*) المصدر: «محكمة مصر القديمة،» ميكروفيلم 41، س 101، م 744، التاريخ (4 رجب 1030هـ/ 25 أيار/ مايو 1621م).

الملحق 15 (*)

إمداد القدس بالغلال المصرية

«قدوة الأمرا الكرام عمدة الكبرا الفخام صاحب القدر والاحترام والمجد والاحتشام المحفوف بعناية خالق البرية أمير اللوا الشريف السلطاني الأمير عثمان بيك المتحدث على ولاية المنفلوطية دام عزه وأنجح قصده، وأقضى قضاة المسلمين أولي ولاة الموحدين معدن الفضل واليقين المحفوف بعناية الملك المعين مولانا الحاكم الشرعي بثغر دمياط زيد فضله إلى يوم الدين وقدرة الأماجد حاوي المحامد أغاتنا الحوالة بالثغر المذكور زيد مجده نعلمهم أن الأجلاء المكرمين هم الشيخ بايزيد والشيخ حسن ورفقتهما من أهالي القدس الشريف أنهوا إلينا بالديوان أنهم حضروا لشرا قمح ودرة لأجل قوتهم وقوت عيالهم، وأنهم متوجهون لمنفلوط لأجل شرا ذلك وإحضاره والتوجه به لثغر دمياط ليتجهوا به من البحر، ويخشون من المعارضة وقد رسمنا بأن يتقدم أمير اللوا المشار إليه حال ورود هذا الأمر عليه بتمكين المذكورين من أن يشتروا من ذلك بقدر كفايتهم من غير زيادة عنها ومنع كاين من كان من التعرض لهم ويبادر الحاكم الشرعي والحوالة بالثغر المشار إليهما بتقوية يدهم ومساعدتهم على وسقه والتوجه به لبلدتهم وعدم التعرض لهم في الطرقات والإقامات منعًا شرعيًا كليًا ونؤكد في ذلك غاية التأكيد وليكن المشار إليهم بعناية التقييد لذلك تحريرًا في 15 شعبان 1031 ختمت بالخير الوفير بديوان مصر المحروسة.

(*) المصدر: ناصر إبراهيم، الأزمات الاجتماعية في مصر في القرن السابع عشر (القاهرة: دار الآفاق العربية، 1998)، ص 287، التاريخ (15 شعبان 1031هـ/ 26 أيار/ مايو 1622م).

ملحوظات

- حضور مجموعة من أهالي القدس لشراء الغلال.

- شراء الغلال من منفلوط بالصعيد.

- التصريح للمقدسيين بشراء الغلال وتأكيد عدم معارضتهم في ذلك.

- التشديد على العاملين في ثغر دمياط بمساعدتهم في شحن الغلال إلى بلادهم وعدم التعرض لهم في حلهم وترحالهم.

- تؤكد الوثيقة عمق علاقة مصر بالقدس الشريف.

الملحق 16 (*)

دور حاكم الولاية في كشف التلاعب بوزن الخبز

«سبب تحرير حروفه هو أنه بالمجلس الشرعي الشريف بالمنصورة سطر ما مضمونه لدى سيدنا ومولانا الحاكم الشرعي المومى إليه أعلاه دام فضله بمحضر قدوة الأماجد حاوي المفاخر والمحامد الجناب العالي الأمير محمد كاشف ولاية الدقهلية حالًا سنة تاريخه دام عزه أحضر بشهوده أربعة أرغفة من الخبز جراية العساكر بالمنصورة من الكلار السعيد وذكر الأمير الكاشف المومى إليه أعلاه أنه أحضر الحاج نور الدين والحاج محمد بن عبد الرحمن المخبزي بالمنصورة لمحله يوم تاريخه لأجل اعتبار الخبز المرقوم بالوزن وتحريره بحضوره وأنه حضر وطلب ميزانًا يزن به الخبز المذكور أعلاه واعتبار النقص وكتابة ما هو الواقع وأجيب إلى ذلك واعتبرت الأربعة أرغفة المذكورة بالوزن بمباشرة المحترم الحاج عبد القوي الزيات بالمنصورة بعد أن حضر الشيخ علي بن عبيد كاتب الجراية وفخر أقرانه الأمير عبد الله الكلارجي وأخبروا شهوده بمحضر الأمير الكاشف أن الخبز المعتبر بالوزن من جملة الخبز الوارد من نور الدين المخبزي في كل الحال إلى الكلار السعيد. لأجل تفريقه جراية العسكر وأتباعهم فكان وزن كل رغيف من الأربعة أرغفة المذكورة أعلاه وقتين [وقيّتين] من غير زيادة على ذلك وكان نقص كل رغيف منها عن الوزن المعتبر وقية واحدة وسأل الأمير الكاشف المومى إليه أعلاه

(*) المصدر: «محكمة الدقهلية،» س 3، ص 147، م 426، التاريخ (6 شعبان 1064هـ/ 22 حزيران/ يونيو 1654م).

في كتابة ما هو الواقع فأجيب إلى سؤاله وكتب ذلك ضبطًا للواقع ليراجع عند الاحتياج إليه وليعرض على من له ولاية الأمر في ذلك ليرتب على كل أمر مقتضاه وعلى ما جرى وقع التحرير في سادس شهر شعبان من شهور سنة أربعة وستين وألف من هجرة من له غاية العز عليه الصلاة والسلام وحسبنا الله ونعم الوكيل».

كاتبه والمحترم الحاج علي
محمد عبد الجواد بن الحاج سلامة
والمحترم المقدم فرهاد والمحترم الحاج عبد القوي
بن فرهاد مقدم الكشف ابن زايد الزيات بالمنصورة
والمحترم الأجل الحاج يوسف الشاطبي

ملحوظات

- اهتمام حاكم الولاية بوزن الخبز.
- وزن الخبز الخاص بجراية العسكر وتابعيهم.
- تبين نقص الوزن أوقية واحدة.
- حُرّرت حجة بذلك لتعرض على من له ولاية الأمر.

الملحق 17 (*)

دور المحتسب في ضبط أسعار الدقيق والخبز إبان الأزمات الاقتصادية

لدى قاضي القضاة شيخ مشايخ الإسلام بحضور فخر الأعيان الجناب العالي الأمير أحمد كتخدا الجاويشية ومولانا الشريف محمد الترجمان حضر الجناب العالي الأمير يوسف حاكم ديوان الاحتساب ومعه الحاج علي ابن الحاج حسن بن حسن كتخدا طايفة الطحانين بمصر ومعه الجم الغفير والعدد الكبير من الطحانين وتعهدوا أن يبيعوا الدقيق الراتب كل بطة بثمن قدره من الفلوس النحاس ثلاثة عشر نصفًا وثلث نصف، والدقيق أبو سطاني كل بطة بستة عشر نصف فلوسًا، والجراية كل بطة بتسعة عشر نصفًا وثلثين نصف فلوسًا بغير زايد على ذلك وأن عليهم كفاية البلد دقيقًا وخبزًا، وأما الخبز فإنهم تعهدوا بيعه كل رغيف من أرغفة المقاعد زينة [زنة] سبعة أواق ونصف أوقية بجديد واحد، والخبز السامول كل رغيف سبعة أواق بجديد واحد والخاص كل رغيف نصف رطل بجديد واحد كل ذلك مقرًا بالنار، وحضر المعلم سقز الطحان وتعهد كفاية مقعدين وإبراهيم عطى وتعهد بمقعدين ببيت الأفندي والقباليز ونجم الدين بكيلة وتعهد بمقعدين سويقة أبي الوفاي وسويقة الحمام والحاج أحمد العجيل وتعهد بالمقعدين بالجامع الأزهر وسيف الدين وتعهد

(*) المصدر: ناصر إبراهيم، الأزمات الاجتماعية في مصر في القرن السابع عشر (القاهرة: دار الآفاق العربية، 1998)، ص 283-284، التاريخ (9 ربيع الأول 1035هـ/ 8 كانون الثاني/ يناير 1626م).

بمقعدين بباب الشعرية وحسن الدحمش وتعهد بمقعدين أحدهما بباب الشعرية والآخر بالميدان ومصطفى وتعهد بمقعدين بربع الباشا ببولاق، وعلي وتعهد بمقعدين بربع الباشا أيضًا، وزيلس الصعيدي وتعهد المقعدين بدرب الجماميز وقناصر السباع، وعلي الأشمنتي وتعهد بمقعدين، وأشهدوا على أنفسهم ان عليهم كفاية أهل البلد دقيقًا وخبزًا من الصبح إلى العشا، وأن لا يزيدوا شيء مع السعر المذكور لما علموا لأنفسهم في ذلك من الحظ والمصلحة وأنه لا حيف عليهم في ذلك، ومتى خلفوا أو أحدهم شيء من (...) الأشهاد وكان عليهم ما يراه ولاة الأمور جزاء على مخالفتهم تحريرًا في تاسع شعر ربيع الأول سنة خمسة وثلاثين وألف.

بخط الشيخ محمد السامولي والشيخ أبو اليسر

ملحوظات

- حضور المحتسب ونائب شيخ طائفة الطحانين ومجموعة من الطحانين إلى المحكمة لكتابة حجة تُعدّ إطار عمل لهم.

- تحديد سعر الدقيق.

- إلزامهم كفاية البلد دقيقًا.

- تحديد سعر الخبز الناضج.

- تحديد أماكن بيع الدقيق في الأحياء.

- تأكيد توفير الخبز من الصباح حتى العشاء.

الملحق 18 (*)

نزاع بين مغربيين على مبلغ من المال خسراه في صناعة الخبز

«وفيه لدى الشيخ جلال الدين الشافعي ادعى الحاج عبد الرحمن بن يوسف المغربي الفاسي عرف بالسبع المدولب في الطواحين بإسكندرية على أبي عياد محمد بن أحمد المغربي الفاسي المكناسي أنه يستحق في ذمته أربعماية نصف واثنين وخمسين نصف من الفضة الجديدة العددية معاملة تاريخه بالديار المصرية باقي ثمن دقيق ابتاعه منه وتسلمه على دفعات متعددة في تواريخ متفرقة وصدر بينه وبين المدعى عليه المذكور محاسبة على ذلك قبل تاريخه على باقي المبلغ المدعى به المذكور في ذمته على تاريخه بعد كل حساب وطالبه بذلك فسأل سؤاله فسيل المدعى عليه المذكور فأجاب بأن المدعي المذكور شريكًا له في عمل الخبز وأنه تحاسب معه على ثلثماية نصف وخمسة وستين نصفًا خسارة بينهما في عمل الخبز وأن حصة المدعى عليه في ذلك ماية نصف واحدة واثنين وثمانية نصفًا ونصف نصف فطالبه المدعي المذكور بالمبلغ المعترف له به وخرج على الرضا في تاريخه».

ملحوظات

- اشتغال المغاربة بصناعة الخبز.
- نزاع بينهما على مشاركتهما في صناعة الخبز.
- إثبات المدعى عليه بأن المبلغ المدعى به خسارة بينهما في صناعة الخبز.
- التراضي بين الطرفين والتصالح بينهما.

(*) المصدر: «الإسكندرية» س 25، ص 181، م 556، التاريخ (7 شوال 996هـ/ 30 آب/ أغسطس 1588م).

الملحق 19 (*)

وقف طاحون وفرن لصناعة الخبز

«لدى سيدنا مولانا أفندي أشهد على نفسه قدوة الأمرا الكرام عدة الكبر الفخام صاحب القدر والاحترام أمير اللوا الشريف السلطاني والعلم المنيف الخاقاني الأمير الكبير المخدومي الأمير لاجين بك وحاكم ولاية الدقهلية حالًا دام عزه أشهد شهوده والإشهاد الشرعي وهو بحمد الله تعالى في كمال صحته وسلامته وشرعيته في الخير وإرادته طابعًا مختارًا أنه وقف وحبس وسبل وأكد وحرم وتصدق وأبد وسربد ما هو في ملكه وحوزه وتصرفه ومعروفة بإنشاية وهو جميع بنا الطاحون الزوج والرحا الفارسي المعدة لطحين الحنطة الكاينة بناحية بشلا بولاية الدقهلية وكامل الفرن الملاصق لها المشتمل كامل الطاحون الزوج المذكور على باب كبير ومحار وعقد معد ودورتين وحانوتين وعجلتين وقاعدتين حجر بحمر وحجرين نجدي وهرمسين وقادوسين وعمودين وقوسين حديد ودار دواب كبيرة وشونة كبيرة للتبن وغير ذلك من العدة والآلة الصالح للإدارة والمشتمل الفرن المذكور أعلاه على باب وطابونة معدة لخبز الخبز القرص وقاعات للعجن وغير ذلك والمنافع والمرافق ولذلك شهره في محله تغني عن الوصف والتحديد المعلوم ذلك للواقف المومى إليه أعلاه العلم الشرعي إنشا الأمير لاجين المومى إليه وقع هذا على عشرة أنفار وحفظة كتاب الله المعين بمصر المحروسة يقرا في كل يوم بمصر المشار إليه ختمًا

(*) المصدر: «محكمة الدقهلية،» س 3، ص 293، م 902، التاريخ (10 جمادى الآخرة 1066هـ/ 6 نيسان/ أبريل 1656م).

كاملًا تامًا كل منهم يقرا بمفرده ثلاثة أجزا من القرآن الشريف وبعد أن يختموا الختم المذكور في كل يوم يصلون على أشرف الأنبياء والمرسلين محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وأصحابه ثم بعد ذلك يدعو أحد العشرة أنفار القرا المرقومين على ذلك وبعد الدعا يهدو ثواب ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم ثم لإخوانه الأنبيا والمرسلين عليه وعليهم أفضل التحية والتسليم ثم لأصحابه والتابعين وتابعيهم ثم لكافة المسلمين ثم في صحايف الواقف ثم الجد مع والدته وانتقالها بالوفاة إلى رحمة الله تعالى ولمن يجاورها في تربتها من أموات المسلمين وقفًا صحيحًا شرعيًا وحبسًا صريحًا مرعيًا وصدقة منه جارية على الدواب وشرط الأمير لاجين في وقع هذا شروطًا منها أن تكون أجرة الطاحون الزوج مع ما اشتملت عليه من العدة والآلة والفرن وما اشتمل عليه من المنافع في كل شهر من شهور الأهلة لمن يرغب في إدارتها خمسون قرشًا منها في كل سنة للعشرة أنفار القرا المذكورين سوية بينهم في نظير أجرتهم أربعون غرشًا حسابًا عن كل شخص منهم بمفرده في كل شهر عشرة أنصاف فضة وأن يصرف من العشرة المذكورين أعلاه وأجرة الطاحون في نظير رعاية بعد ختم القرآن العظيم في كل يوم عن كل سنة يمضي غرشان وأن يدفع من الأجرة المذكورة أعلاه ونظير أجرة الأرض الحاملة للبنا المذكور في كل سنة غرشًا واحدًا والباقي وقدره سبعة قروش يبقى تحت يد من يكون ناظرًا على الوقف المذكور لأجل العمارة والترميم وما يحتاج إليه الحال من المصاريف اللازمة منه لإدارة الطاحون والفرن المذكورين أعلاه ومنها أنه اشترط النظر والولاية على دفع هذا لنفسه أيام حياته أحياه الله سبحانه وتعالى حياة طيبة ورزقه من العمر أطوله ثم من بعده يكون النظر على هذا الوقف لمن يكون رشيدًا مرعيًا... وصار وقفًا صحيحًا وجرى بعضها في اليوم المبارك العاشر من جمادى الآخر سنة ستة وستين وألف».

شهوده

الأمير الأمير عمر بن حماد الأمير حسين جاويش

محمد كاشف شيخ عريان تابع الواقف شقيق الواقف

ملحوظات

- إيقاف الأمير لاجين حاكم ولاية الدقهلية طاحونًا وفرنًا.

- شهد على الحجة أخوه وأحد مشايخ العربان وأمير تابع للواقف.

- تشمل الحجة وصفًا للطاحون والفرن الموقوفين.

- تحديد أجرة تشغيل الطاحون والفرن خمسين قرشًا.

- تعيين عشرة قراء يقرأون القرآن الكريم ويصلون على النبي صلى الله عليه وسلم ويهدون الثواب للواقف ولمن يخصه.

- أجرة كل قارئ أربعون قرشًا شهريًا.

- خصص الواقف مبلغًا للعمارة والترميم اللازمين للوقف.

الملحق 20(*)

صناعة ثمانمئة رغيف خبز يوميًا من مال وقف المدرسة المؤيدية

«لدى الحاكم الشرعي أشهد عليه الزيني عبد القادر بن حسن بن عبد الناصر محمد ناظر الحسبة الشريفة شهوده الإشهاد الشرعي أنه قبض وتسلم من مال ريع وقف المدرسة المويدية المشمول بنظر مولانا الشيخ زكريا.... أيد الله تعالى أحكامه.... مبلغًا جملة من الفضة الأنصاف الجديدة السليمانية معاملة تاريخية بالديار المصرية أربعة آلاف نصف وتسعة وسبعون نصف.... وذلك لما سيصنعه من الخبز الوقية برسم المستحق بالمدد المؤيدية المذكورة فيما هو خمسة وأربعون يومًا تمضي في ثلاثة أشهر أولها شهر تاريخه في كل يوم ثمانمائة رغيف زنة كل رغيف محروق بالنار رطل بالمصري والقبض المذكور على يد الناظر المشار إليه وصدق على ذلك الناظر المشار إليه تصديقًا شرعيًا وأشهد عليه الناظر المشار إليه في جميع ما قبضه القضاي للزيني عبد القادر المشار إليه من مال الوقف المذكور في ذلك أوله ربيع الأول سنة أربع وأربعون وألف ومن الغلال والقمح والفول والعدس حملان دقيق لجهة الوقف للمستحق بالمدرسة المذكورة... وتصادقا على ذلك حرر ذلك في سابع عشر شوال سنة أربع وأربعين وتسعمائة».

الشيخ محمد الشيخ محمد السيد

(*) المصدر: «الدشت،» محفظة 19، ص 633، التاريخ (17 شوال 944هـ/ 19 آذار/ مارس 1538م).

ملحوظات

- خبز كمية من الخبز لوقف المدرسة المؤيدية.
- التشديد على أن يكون وزن الرغيف، مخبوزًا، رطلًا بالمصري.
- التعاقد مدة 45 يومًا.
- صرف الخبز لمستحقيه من المدرسة المؤيدية.
- التعاقد على كمية من القمح والعدس.

الملحق 21 (*)

أسعار أنواع مختلفة من الخبز

السنة	الرغيف المأوي		الرغيف السامول		الرغيف الطباق		الرغيف الرومي		الكشكار		الجراية		الكماج		الطلمه		الخاص	
	وزن	سعر	وزن	سعر	وزن	سعر	وزن	سعر	وزن	سعر	وزن	سعر	وزن	سعر	وزن	سعر	وزن	سعر
973هـ/1565م	5.5 أواق	درهمان					5.5 أواق	جديد										
996هـ/1578م	5.5 أواق				نصف رطل		5 أواق											
996هـ/1578م	7 أواق	جديد					6 أواق	جديد	8 أواق	جديد وثلث								
996هـ/1578م	7 أواق وربع	جديد			9 أواق	جديد	7 أواق	جديد										
1034هـ/1624م	7 أواق	جديد																
1035هـ/1625م			5.5 أواق	جديد	7 أواق	جديد	5 أواق	جديد										
1035هـ/1625م	5 أواق	جديد	6 أواق	جديد	9 أواق	جديد												

يتبع

(*) المصدر: هبة عبد الخالق، «الحسبة في مصر العثمانية،» (رسالة ماجستير، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 2010)، ص 256-257.

تابع

السنة	الرغيف الماوي		الرغيف السامول		الرغيف الطباق		الرغيف الرومي		الكشكار		الجراية		الكماج		الطلمه		الخاص	
	وزن	سعر	وزن	سعر	وزن	سعر	وزن	سعر	وزن	سعر	وزن	سعر	وزن	سعر	وزن	سعر	وزن	سعر
1035هـ/ 1625م	5 أواق	جديد	5.5 أواق	جديد	8 أواق	جديد												
1035هـ/ 1625م	6 أواق	جديد	6.5 أواق	جديد	10 أواق	جديد												
1035هـ/ 1625م	5 أواق	جديد	5.5 أواق	جديد	7 أواق	جديد												
1045هـ/1635م									6 أواق	جديد	5 أواق	جديد	5 أواق	جديد	4.5 أواق	جديد		
1046هـ/1636م									6 أواق	جديد	5 أواق	جديد	5 أواق	جديد	4.5 أواق	جديد		
1050هـ/1640م			7 أواق	جديد	5 أواق	جديد	6 أواق	جديد										
1052هـ/1642م									3.5 أواق	جديد			4 أواق	جديد	4.5 أواق	جديد		
1075هـ/1664م									3.5 أواق	فضة							5 أواق	2 فضة
1078هـ/1667م									5 أواق	جديد							4 أواق	فضة
1114هـ/1702م									6 أواق	جديد								
1181هـ/1767م									3.5 أواق	فضة							5 أواق	2 فضة

الملحق 22 (*)

نهب البدو الحبوب ومستلزمات الإنتاج في قرية صافور بالدقهلية

«بموجب البيورلدي الشريف الوارد من الوزير حسين باشا بموجبه أنَّ الأمير عثمان وشريكه إسماعيل جلبي ملتزمي ناحية صافور بالولاية بأنَّ أحمد بن نجم البقري وأقاربه وأهالي النواحي الآتي ذكرها تعدّو [تعدّوا] على ناحية صافور المذكورة وأوقعوا بها النهب والحرق وأخربوها ظلمًا وعدوانًا... وطلب من مولانا أفندي الكشف على الناحية فوجدت دور أهاليها جميعًا بغير أبواب وكشف على أربعة عشر طاحونًا بها فلم يوجد بها عدة ولا آلة ولا أحجار وأخشاب ووجدت متهدمة البنا وبها أثر الحريق وكذلك ببعض دور الفلاحين وكشف على دار الأوسية فوجدت متهدمة البنا ووجدت شونة التبن التي بداخلها محترقة والنار تشتعل بحيطانها وبقية التبن الذي كان بها ووجدت طوالة البهايم محترقة كذلك وكشف على ثمانية عشر حاصلًا فوجدت جميعها بغير أبواب ووجد ببعضها جانب من القمح محترق وجانب من البرسيم محترقًا وجانبًا من الجلبان كذلك وكشف على قاعة كبيرة فلم يوجد بها باب ووجد بها أثر حريق كتان ذكر الأمير عثمان المذكور أنه كان بها ماية وخمسون شدة كتان من كتان العام الماضي وأنه كان بدار الأوسية المذكورة غرفة ممتلاه [ممتلئة] بالحمص ولم يوجد بها شي وكشف على جرن الناحية فوجد به أثر حريق من الناحية القبلية والجهة الشرقية والغربية ووجد به رماد التبن والغلال المحترقة

(*) المصدر: «محكمة الدقهلية» س 13، ص 194، م 310، التاريخ (20 صفر 1110هـ/ 28 آب/ أغسطس 1698م).

وكشف على الساقية المعدة لشرب الآدميين والدواب فلم يوجد بها أخشاب ولا أتراس ولا جايزة ولا غير ذلك من العدة وأرسل الأمير المتسلم إلى النواحي المجاورة للناحية لاستخبارهم عن ذلك فلم يحضر منهم أحد وحين وصل الأمير عثمان إلى ناحية مناصافور المجاورة لناحية صافور للمبيت بها وجد الأمير المذكور جانبًا من أخشاب ملقاة بدار الأوسية بها ذكر الأمير عثمان أنها من جملة أخشاب الناحية المنهوبة وكشف فوجد أنها مشتملة على أخشاب نورج منكسرة وأخشاب سقف ووجد بها خشبة محترقة.

منهوبات دار الأوسية

جملة غلال الأوسية زراعة العام الماضي 2128 إردبًا

850 إردب قمح 420 إردب فول

350 إردب شعير 150 إردب عدس

160 إردب حمص 30 إردب كتان

78 إردب برسيم 150 إردب حمص زراعة سنة تاريخه

وللملتزم وأهالي الناحية

30 محراثًا، 3 جرافات»

ملحوظات

- تدخل الباشا مباشرة في قضية تتعلق بنهب القرى.
- نهب بيوت الناحية كافة.
- نهب الطواحين وهدمها وإحراقها.
- نهب دار الأوسية وهدمها وإحراقها.
- حرق القمح والبرسيم والجلبان والكتان.
- نهب الساقية المعدة لسقي الإنسان والحيوان.
- توضح الوثيقة تعرض ممتلكات الأمراء لاعتداءات البدو، فضلًا عن الفلاحين.

الملحق 23 (*)

مهاجمة البدو جرن حاكم ولاية الدقهلية والاعتداء على حراسه

«حضر الأمير أحمد يغا كاشف ولاية الدقهلية حالًا وعرف مولانا أفندي أنه في الليلة المسفر صباحها عن يوم الأربعاء من تاريخه أدناه حضر جماعة خيالة من عربان طايفة الزهايرة بالولاية مقدار أربعين رجلًا نصف الليل وهجموا على جرن الأمير الكاشف المشار إليه الكاين بأرض ناحية منية حَدَر المجاورة للمنصورة ومعهم آلات السلاح والمثقلات وتعدوا على جماعة كانوا بالجرن المذكور لأجل حراسته وأوقعوا بهم الضرب والجراحات ونهبوا أسبابهم وعقروا ناقة للأمير الكاشف وسيل في الكشف عن ذلك وفي استخبار الحراس بالجرن المذكور وكشف عن رجل يدعى محمد بن بدر الدين القطاوي فوجد ببطنه قريبًا من معدته ضربة بمزراق قطعت الجلد وأسالت الدم وضربة بصدره... ونهبوا وقطعوا ذيل الناقة... وكتب ضبطًا للواقع ليراجع عند الاحتياج إليه جرى ذلك وحرر في ثامن رجب الفرد سنة خمس وتسعين وألف من الهجرة».

(*) المصدر: «محكمة الدقهلية،» س 8، ص 152-153، م 340، التاريخ (8 رجب 1095هـ/ 21 حزيران/ يونيو 1684م).

ملحوظات

- هجوم بدو الزهايرة على جرن كاشف - حاكم - ولاية الدقهلية.
- قدرت القوة المهاجمة بنحو أربعين رجلًا مدججًا بالسلاح.
- ضرب أحد الحراس وإصابته بجروح بالغة.
- إبلاغ حاكم الولاية بنفسه عن الحادثة.
- عدم مبالاة البدو حتى بممتلكات حكام الولايات.

المراجع

1- العربية

كتب

إبراهيم، مصطفى بن الحاج. تاريخ وقائع مصر القاهرة المحروسة: كنانة الله في أرضه. تحقيق صلاح هريدي. ط 2. القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، 2002.

إبراهيم، ناصر. الأزمات الاجتماعية في مصر في القرن السابع عشر. القاهرة: دار الآفاق العربية، 1998.

ابن إياس، أبو البركات محمد بن أحمد. بدائع الزهور في وقائع الدهور. تحقيق محمد مصطفى. ط 3. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1984. 6 ج.

ابن عبد الغني، أحمد شلبي. أوضح الإشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات: الملقب بالتاريخ العيني. تقديم وتحقيق وضبط وتصحيح عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم. القاهرة: مكتبة الخانجي، 1978.

ابن الوكيل، يوسف الملواني. تحفة الأحباب بمن ملك مصر من الملوك والنواب. تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن. القاهرة: دار الكتاب الجامعي، 1998.

أمين، أحمد. قاموس العادات والتقاليد والتعابير المصرية. القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1953.

الباشا، حسن. الفنون الإسلامية والوظائف على الآثار العربية. القاهرة: دار النهضة العربية، 1966. 2 ج.

بتس، جوزيف. رحلة جوزيف بتس (الحاج يوسف) إلى مصر ومكة المكرمة والمدينة المنورة. ترجمة ودراسة عبد الرحمن الشيخ. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1995.

برودل، فرنان. الحضارة المادية والاقتصاد والرأسمالية من القرن الخامس عشر حتى القرن الثامن عشر. ترجمة وتحقيق مصطفى ماهر. القاهرة: دار الفكر للدراسات والنشر، 1993. 3 ج. (ميراث الترجمة)

بكر، عبد الوهاب. الدولة العثمانية ومصر في النصف الثاني من القرن الثامن عشر. القاهرة: دار المعارف، 1982.

بوركهارت، جون لويس. العادات والتقاليد المصرية من الأمثال الشعبية في عهد محمد علي. ترجمة إبراهيم أحمد شعلان. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2000.

الجبرتي، عبد الرحمن بن حسن. عجائب الآثار في التراجم والأخبار. تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2003. 4 ج.

جران، بيتر. الجذور الإسلامية للرأسمالية من عام 1760 إلى 1840م. ترجمة محروس سليمان؛ مراجعة رؤوف عباس. القاهرة: دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، 1992.

جلبي، أوليا. سياحتنامه مصر. ترجمة محمد علي عوني؛ تحقيق عبد الوهاب عزام وأحمد السعيد سليمان؛ تقديم ومراجعة أحمد فؤاد متولي. القاهرة: مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، 2003.

حنفي، سحر. العلاقات التجارية بين مصر وبلاد الشام الكبرى في القرن الثامن عشر. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2000.

حواس، زاهي. سيدة العالم القديم. القاهرة: دار الشروق، 2008.

الدمرداش، محمد. رؤى في التاريخ الحديث والمعاصر. تحقيق حمادة إسماعيل. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2013.

ذهني، إلهام محمد علي. رؤية الرحالة الأوربيين لمصر بين النزعة الإنسانية والاستعمارية. القاهرة: دار الشروق، 2005.

______. مصر في كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين في القرن الثامن عشر. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1992. (تاريخ المصريين؛ 52)

الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر. مختار الصِّحاح. تحقيق محمود خاطر. بيروت: مكتبة لبنان - ناشرون، 1995.

رافق، عبد الكريم. بلاد الشام ومصر منذ الفتح العثماني إلى حملة بونابرت، 1516-1798. ط 2. دمشق: [د. ن.]، 1968.

رمزي، محمد. القاموس الجغرافي للبلاد المصرية: من عهد قدماء المصريين إلى سنة 1945. وضعه وحقّقه وعلّق عليه محمد رمزي؛ تقديم عبد العظيم رمضان. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1994. 2 ق، 4 ج.

ريمون، أندريه. الحرفيون والتجار في القاهرة في القرن الثامن عشر. ترجمة ناصر إبراهيم وباتسي جمال الدين؛ مراجعة وإشراف رؤوف عباس. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2005.

______. فصول من التاريخ الاجتماعي للقاهرة العثمانية. ترجمة زهير الشايب. القاهرة: مكتبة مدبولي، 1974.

______. القاهرة تاريخ حاضرة. ترجمة لطيف فرج. القاهرة: دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، 1994.

سارلز، وليام بوين. علم الأحياء الدقيقة. ترجمة صلاح الدين طه [وآخرين]. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1962.

سامي، أمين. تقويم النيل وعصر محمد علي باشا. القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، 1928. 2 ج.

الصوالحي، إبراهيم بن أبي بكر. تراجم الصواعق في واقعة الصناجق. تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن. القاهرة: المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، 1984.

طرخان، إبراهيم علي. مصر في عصر دولة المماليك الجراكسة. القاهرة: [د. ن.]، 1960.

عامر، إيمان. العربان ودورهم في المجتمع المصري في النصف الأول من القرن الثامن عشر. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1997.

عبد الرحمن، عبد الرحيم. الريف المصري في القرن الثامن عشر. القاهرة: مطبعة جامعة عين شمس، 1974.

عزبان، أحمد الدمرداش كتخدا. الدرة المصانة في أخبار الكنانة. تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن. القاهرة: المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، 1989.

عزباوي، عبد الله. المؤرخون والعلماء في مصر في القرن الثامن عشر. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1987.

عفيفي، محمد. الأوقاف والحياة الاقتصادية في مصر في العصر العثماني. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1991.

علماء الحملة الفرنسية. وصف مصر. ترجمة وتحقيق زهير الشايب ومنى زهير الشايب. القاهرة: دار الشايب للنشر، 1978. 11 ج.

ج 2: العرب في ريف مصر وصحراواتها.

ج 4: الحياة الاقتصادية في مصر في القرن الثامن عشر.

ج 5: دراسة في نظام الضرائب على الأطيان وفي الإدارة الإقليمية في مصر في السنوات الأخيرة من حكم المماليك.

العمد، إحسان صدقي. الخبز في الحضارة العربية الإسلامية. الكويت: جامعة الكويت، 1992. (حوليات كلية الآداب؛ الحولية 12، الرسالة 76)

فورد، أرشيبالد. الحياة اليومية في فلسطين خلال الحكم التركي. ترجمة إبراهيم العلم. القدس: مركز الأبحاث الإسلامية، 1992.

قاسم، قاسم عبده. النيل والمجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك. القاهرة: دار المعارف، 1978.

قانون نامه مصر الذي أصدره السلطان سليمان القانوني لحكم مصر. ترجمة أحمد فؤاد متولي. القاهرة: [د. ن.]، 1977.

كونو، كينث. فلاحو الباشا: الأرض والمجتمع والاقتصاد في الوجه البحري من عام 1740 إلى 1858م. ترجمة سحر توفيق؛ مراجعة عاصم الدسوقي. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2000.

مانتران، روبير. تاريخ الدولة العثمانية. ترجمة بشير السباعي. القاهرة: دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، 1993. 2 ج.

محمد، عراقي يوسف. الوجود العثماني المملوكي في مصر في القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر. القاهرة: دار المعارف، 1985.

محمود، جمال كمال. الأرض والفلاح في صعيد مصر في العصر العثماني. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2010.

______. مصر والقدس في العصر العثماني. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، [قيد النشر]. (سلسلة مصر النهضة)

المليجي، عاطف قاسم أمين. الخبز. الإسكندرية: مطابع رمسيس، 1971.

المهدي، إيمان محمد. الخبز في مصر القديمة. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2009. (تاريخ المصريين؛ 278)

ميكيله، فانسليبو جوفني. **تقرير الحالة الحاضرة لمصر 1671م**. ترجمة وديع عوض؛ تقديم محمد عفيفي. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2006.

هريدي، صلاح أحمد. **الجاليات في مدينة الإسكندرية في العصر العثماني**. القاهرة: عين للدراسات والبحوث الاجتماعية، 2004.

______. **فصول من تاريخ المدن المصرية خلال العصر العثماني**. القاهرة: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، 2004.

دوريات

سليمان، عبد الحميد حامد. «نظم إدارة الأمن في مصر العثمانية، أبحاث ندوة تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي في العصر العثماني من عام 1517 إلى 1798م إشراف رؤوف عباس، ودانيال كريسيليوس.» **مجلة كلية الآداب** (جامعة القاهرة): 1993.

محمود، جمال كمال. «وثائق الجسور في مصر في العصر العثماني.» **الروزنامة** (دار الكتب والوثائق القومية – القاهرة): العدد 5، 2007.

نجم، عبد المنصف سالم. «سرايا الأمير محمد علي والخديو إسماعيل في وراق الحضر وإمبابة: دراسة وثائقية في ضوء وثائق لم يسبق نشرها.» **الروزنامة**: العدد 7، 2010.

أطروحات ورسائل جامعية

أبو الروس، خالد. «مدينة مصر القديمة في القرن السابع عشر.» (رسالة ماجستير، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 2001).

أسعد، رضا. «النشاط الاقتصادي لمشايخ قرى الدلتا في العصر العثماني.» (أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة المنصورة، القاهرة، 2008).

السيد، ميرفت أحمد. «الشرطة في مصر في القرن السابع عشر.» (رسالة ماجستير، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 2005).

عبد الخالق، هبة. «الحسبة في مصر العثمانية.» (رسالة ماجستير، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 2010).

وثائق غير منشورة

محمد بن أبي السرور البكري، «المنح الرحمانية في الدولة العثمانية،» نسخة مصوّرة عن المخطوط تحمل رقم 1105 الورقة 122 (المخطوط موجود لدى مؤلّف هذا الكتاب).

مرعي بن يوسف بن أبي بكر الكرمي، «نزهة الناظرين في تاريخ من وُلِّي مصر من الخلفاء والسلاطين،» ميكروفيلم 13303، الورقة 116 (303) تاريخ تيمور.

دار الوثائق القومية (أرشيف):

أ- سجلات المحاكم الشرعية:

- محكمة الإسكندرية: س 4، 8، 9، 11، 12، 18، 23، 25، 31، 50، 57، 63 و64.
- محكمة باب الشعرية: س 604 و618 مكرّر.
- محكمة الباب العالي: س 77، 138، 146، 199 و295.
- محكمة البحيرة: س 1 و3.
- محكمة بولاق: س 65.
- محكمة جامع الحاكم: س 573.
- محكمة دمياط: س 212، 213 و217.
- محكمة الدقهلية: س 3، 5، 7، 8، 9، 13، 18 و19.

- محكمة الزاهد: س 687.

- محكمة الصالح: س 367.

- محكمة الصالحية النجمية: س 527.

- محكمة قناطر السباع: س 136.

- محكمة مصر القديمة: ميكروفيلم: 38، س 41، س 92، وميكروفيلم 41، س 101.

- محافظ الدشت: محفظة: 1، 2، 19، 21، 34، 50 و145.

ب- وثائق الروزنامة:

- دفاتر الالتزام: دفتر 1064.

- دفاتر الترابيع: دفتر ترابيع ولاية البحيرة 2287، الشرقية 2260، القليوبية 2263، والمنوفية 2256 و2283.

2- الأجنبية

Books

Afifi, Mohammad [et al.] (eds.). *Sociétés Rurales Ottomanes, Ottoman Rural Societies*. Le Caire: Institut français d'archéologie orientale (IFAO), 2005.

Crecelius, Daniel. *Egypt in the Eighteenth Century, vol. 2: Modern Egypt from 1517 to the End of Twentieth Century*. Edited by M. W. Daly. London: Cambridge University Press, 1998.

Holt, Peter Malcolm. *Egypt and the Fertile Crescent, 1516- 1922: A Political History*. London: Longmans Green and Co. Ltd, 1966.

_______ (ed.). *Political and Social Change in Modern Egypt: Historical Studies from the Ottoman Conquest to the United Arab Republic*. London: Oxford University Press, 1968.

Lithgow, William. *Voyage en Egypte des anneés 1611 et 1612*. Le Caire: IFAO, 1973.

Livingston, John Williams. *The Aise of Ali Bey Al-Kabir*. London: [n. pb.], 1976.

Monconys, Balthasar De. *Voyage en Égypte de Balthasar de Monconys, 1646-1647*. [Le Caire]: Institut français d'archéologie orientale (IFAO), 1973.

Savary, Claude Etienne and M. Savary. *Letters on Egypt*. London: Printed for G.G.J. and J. Robinson, 1787. 2 vols.

Shaw, Stanford J. *The Financial and Administrative Organization and Development of Ottoman Egypt, 1517-1798*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1962. (Princeton Oriental Studies; no. 19)

Trécourt, Jean Baptiste. *Mémoires sur L'Egypte: Année 1791*. Edités et Annotés par Gaston Wiet. Le Caire: Institut français d'archéologie orientale (IFAO), 1992.

فهرس عام